وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة مُحَّد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الإقتصادية

العنـــوان

إشكالية تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل الصدمة النفطية 2014

مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإقتصادية
تخصص : إقتصاد دولي

إعداد الطلبة:
- كيموش أميرة
- موساوي نزهة

تحت اشراف الاستاذ:
د. بوحبل عز الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ عمار عريس	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ بوحبل عز الدين	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ كعواش عز الدين	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية:2021/2020

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة مُحَّد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الإقتصادية

العنـــوان

إشكالية تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل الصدمة النفطية 2014

مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإقتصادية
تخصص : إقتصاد دولي

إعداد الطلبة:
- كيموش أميرة
- موساوي نزهة

تحت اشراف الاستاذ:
د. بوحبل عز الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ عمار عريس	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ بوحبل عز الدين	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ كعواش عز الدين	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية:2021/2020

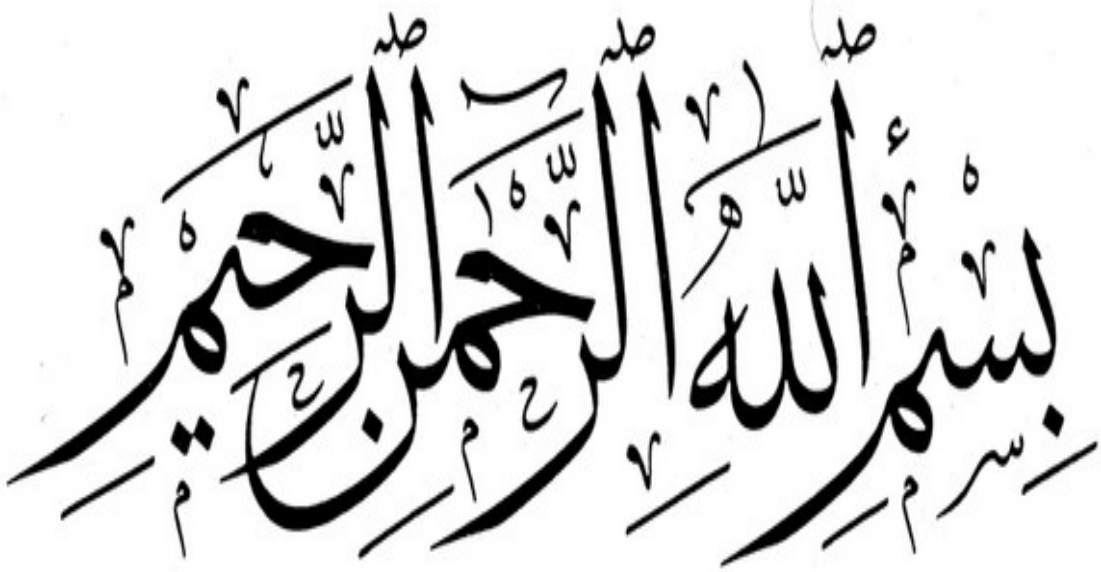
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب"

صدق الله العظيم(سورة هود الآية 88)

الحمد لله الذي هدانا لهاذا و ما كنا لنهتدي لولا هدانا الله

أولا نشكر الله سبحانه و تعالى ونحمده حمدا كثيرا على ما يسر لنا للقيام بهذا العمل، فالله ملك الحمد و لك الشكره ة إليك يرجع الفضل كله

ثم نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكثير إلى عائلتنا الكريمة وخاصة

"الوالدين العزيزين" و "الإخوة الكرام"

عرفانا وامتنانا نتقدم بشكر خاص إلى:

"الأستاذ بوحبل عز الدين"

على إشرافه العلمي على هذا العمل، وعلى ما أحاطنا به من سعة علمه، وسديد توجيهاته، فلك منا أسمى كلمات الشكر والتقدير ومن الله عظيم الأجر والثواب على ما قدمت

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم وساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة في انجاز هذا العمل

جزاكم الله كل الخير

أميرة+نزهة

إهـــــداء

الحمد لله على إحسانه والشكر على كرمه وامتنانه والصلاة والسلام على النبي المصطفى

أما بعد أضع كلماتي:

إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أغلى ما املك أمي الحبيبة التي كانت عونا ودفئ، أطال الله في عمرك

إلى مصدر فخري واعتزازي إلى من مهد لي طريق العلم ولم يبخل علي بنعمة في سبيل العلم أبي حفظه الله

إلى إخوتي و أخواتي الأعزاء

إلى كل من دعمنا في إتمام هذا العمل

إلى كل من تحملهم ذاكرتي و لم تحملهم مذكرتي

أهدي لكم هذا العمل المتواضع

أميرة+نزهة

فهرس المحتويات

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاديات الدول النامية خلال الفترة 1992-2019	31
02	الطلب على مصادر الطاقة الأولية	49
03	أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط	62
04	الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك حسب القارات	63
05	أهم الشركات العالمية المنتجة النفط	65
06	ترتيب الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2020	88
07	الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2013-2020	89
08	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2012-2019	90
09	تطور احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة 2010-2018	91
10	مراحل تأميم قطاع المحروقات في الجزائر	93
11	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	95
12	إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	95
13	استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	96
14	سعر النفط الجزائري (صحاري بلند) خلال الفترة 2012-2019	98
15	نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2019	99
16	مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي خلال الفترة 2013-2018	100
17	تطور الأسعار الاسمية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	104
18	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	105
19	أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2008-2018	106
20	تغيرات أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2012-2018	108

21	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2010-2018	**109**
22	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	**110**
23	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2019	**113**
24	مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحولية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2016	**115**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاديات الدول النامية خلال الفترة 1992-2019	31
02	الطلب على مصادر الطاقة الأولية	49
03	أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط	62
04	الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك حسب القارات	63
05	أهم الشركات العالمية المنتجة النفط	65
06	ترتيب الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2020	88
07	الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2013-2020	89
08	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2012-2019	90
09	تطور احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة 2010-2018	91
10	مراحل تأميم قطاع المحروقات في الجزائر	93
11	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	95
12	إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	95
13	استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	96
14	سعر النفط الجزائري (صحاري بلند) خلال الفترة 2012-2019	98
15	نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2019	99
16	مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي خلال الفترة 2013-2018	100
17	تطور الأسعار الاسمية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	104
18	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	105
19	أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2008-2018	106
20	تغيرات أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2012-2018	108

21	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2010-2018	**109**
22	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	**110**
23	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2019	**113**
24	مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحولية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2016	**115**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع الطلب على المنتجات النفطية حسب استخدامات قطاعات النشاط الاقتصادي في العالم	47
02	التركيبة الهيدروكربونية للنفط	50
03	متوسط الأسعار الاسمية سنة 1970-2019	73
04	تطور الأسعار الاسمية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	104

مقدمة عامة

إحتل موضوع التنمية الإقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الإقتصادية، فقد أصبحت هدفا رئيسيا لمعظم الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ذلك لأن عدد الدول النامية أو أعداد سكانها أصبح يشكل نسبة كبيرة ومتزايدة من سكان العالم، إضافة إلى أن معظم الدول النامية حصلت على استقلالها السياسي في النصف الثاني من القرن العشرين وأصبحت تسعى إلى التخلص من تبعيتها للدول المتقدمة، وذلك باعتبار التنمية الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الإقتصادي وإحداث تغيير على هيكلها الإقتصادي.

ترتبط التنمية الإقتصادية بالحجم المتاح من الموارد الإقتصادية وحسن استخدامها، حيث تقوم على تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع وتوظيف الموارد المالية المتاحة لتمويل مختلف القطاعات والمشاريع الإقتصادية، ولتحقيق هذه الأخيرة تباينت إستراتيجيات هذه الدول بحيث طبقت تجارب مختلفة أملا في الوصول إلى تنمية إقتصادي واللحاق بالدول المتقدمة، ولكنها كانت تعاني من مشكلة جوهرية وهي ضعف مدخراتها المحلية مما اضطرها إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية ومنها الإقتراض الخارجي على الرغم مما يشكله من عبئ عليها، حيث أنه كان البديل لتأمين الأموال اللازمة لعملية التنمية في حدود ضعف المدخرات وعدم كفايتها للنهوض بعملية التنمية فمن المعلوم أن تمويل التنمية الإقتصادية لا يمكن أن يأتي سوى من مصدرين الأول داخلي على شكل مدخرات أو على شكل ما نسميه التمويل بالعجز والثاني خارجي على شكل قروض ومساعدات واستثمارات أجنبية. إلا أن هناك عقبات تعوق عملية تمويل التنمية في هذه الدول من بينها افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال.

يلعب النفط دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر سواء في الدول المنتجة أو المستوردة له، فهو أحد أبرز موارد الطاقة في العالم بالنظر إلى الخصائص والمزايا التي يتمتع بها فهو مادة حيوية وأساسية للصناعة والمصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات، مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع هام في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية العالمية. وازدادت أهمية النفط خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ملائمته للتطورات الحاصلة في الصناعة الحديثة، الأمر الذي أحدث الصراع بين الأطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية من الشركات النفطية العالمية التي سيطرت على صناعة النفط لفترة طويلة والدول المنتجة والمستهلكة للنفط ما أحدث العديد من الأزمات التي تركت آثارها على الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، ولا يزال هذا الصراع مستمرا حتى وقتنا الحالي الذي تتميز فيه السوق النفطية بتقلبات كبيرة على الإقتصاد العالمي وكل إقتصاديات الدول التي تعتمد عليه بشكل كبير في مداخيلها.

ارتبط الإقتصاد الجزائري بقطاع النفط ارتباطا وثيقا، فمنذ تأميم المحروقات سنة 1971 تزايدت أهمية وتأثر قطاع النفط في الإقتصاد الجزائري نظرا لمساهمته الكبيرة في دفع عجلة التنمية، فالنفط يعد السلعة الرئيسية المصدرة، والمصدر الرئيسي للعملة الصعبة فهو يشكل على الأقل نسبة 98% من حجم التجارة الخارجية للجزائر و30% من الناتج المحلي و60% من إيرادات الخزينة العمومية، فالتغير في أسعار النفط له تأثير كبير على إيرادات الدولة بالتالي تأثير على مخططات التنمية لأن أغلب موارد المشاريع من عائدات

النفط، هذه الأخيرة عرفت اهتزازات كبيرة في سنة 2014 ترتبت عنها أزمات أضرت بالإقتصاد والمجتمع الجزائري، وعليه اتخذت الدولة حزمة من الإجراءات والإصلاحات من أجل فك الارتباط بالنفط وتنويع مصادر الدخل من خلال خلق موارد خارج قطاع المحروقات.

- **إشكالية الدراسة:**

من هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية الدراسة والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يتم تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل إنخفاض أسعار النفط؟

وللوقوف على هذه الإشكالية، نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف يتم تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان النامية؟
2. ما هي أسباب إنخفاض أسعار النفط؟
3. ما هي إنعكاسات ذلك على البلدان المصدرة؟
4. ما هي مصادر التمويل البديلة لتنمية الإقتصاد الجزائري؟

- **فرضيات الدراسة:**

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

1. تتعدد مصادر تمويل التنمية الإقتصادية بين المحلية منها والخارجية؛
2. يتأثر سعر النفط لقوى العرض والطلب؛
3. يؤثر إنخفاض العوائد النفطية في البلدان المصدرة بالسلب على اقتصادياتها؛
4. الإقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار النفط، وبالتالي فالتنويع الإقتصادي هو الحل الأمثل لتفادي الصدمات النفطية.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تأتي في ظل انهيار أسعار النفط وتأزم الأوضاع الإقتصادية في الجزائر، مما أدى إلى تعطل تنفيذ البرامج التنموية المسطرة وهذا يؤكد على تبعية الإقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

- **أهداف الدراسة:**

تتجلى أهداف الدراسة في:

1. تبيين واقع التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل إنخفاض العوائد النفطية؛
2. توضيح العلاقة بين النفط والتنمية الإقتصادية؛
3. إظهار الآثار الناتجة عن تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014؛
4. إبراز الحلول الممكنة والعاجلة للتقليل من الإعتماد على النفط، وكيفية مواجهة مخاطر تقلبات أسعار النفط.

- **منهج الدراسة:**

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم الإعتماد على المنهج الوصفي في دراسة الجوانب النظرية للتنمية الإقتصادية في البلدان النامية، وكذلك تحليل تطور أسعار النفط وإنعكاساتها على البرامج التنموية في الجزائر، وتحديد العلاقة بين أسعار النفط وإمكانية تنفيذ هذه البرامج ومن ثم اقتراح البديل التمويلي المناسب.

- **حدود الدراسة:**

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية:

الحدود الزمانية: حيث تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين 2014-2019 وهي الفترة التي عرفت تراجع كبيرا في أسعار النفط مما أثر على تمويل البرامج التنموية في الجزائر.

الحدود المكانية: يتمثل الإطار المكاني في دراسة الإقتصاد الجزائري.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

إن دوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع تكمن في عدة أمور أبرزها ما يلي:

1. الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه؛
2. الإطلاع والإهتمام المسبق بهذا الموضوع؛
3. معرفة مدى تعلق الإقتصاد الجزائري بالعوائد النفطية؛
4. رغبة الباحث التعمق أكثر في هذا المجال.

- **صعوبات الدراسة:**

لقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات، أولها تضارب الإحصائيات من مرجع إلى آخر ومن هيئة إلى أخرى وبالتالي تم التركيز على إحصائيات الهيئات الدولية، إضافة إلى ضيق الوقت المخصص للقيام بإعداد الدراسة.

- **الدراسات السابقة:**

نجد أنه هناك دراسات تناولت جوانب من الموضوع سنوجز بعضها فيما يلي:

1. **الدراسة الأولى:** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2011، للطالب لخديمي عبد الحميد بعنوان: " **أثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية**"، حيث حاول من خلال دراسته إبراز تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاد النفطي في الجزائر، وقد توصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الاستقرار النقدي المصحوب بمستوى أسعار ثابتة محليا يسانده التزام بسعر صرف أجنبي اسمي مستقر هو الأسلوب الرئيسي الذي تتحقق من خلاله أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف، أما اختبار العلاقة السببية لجرنجر أثبتت وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير.

2. **الدراسة الثانية:** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، سنة 2007، للطالب عيسى مقيلد، بعنوان: " **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية**". حيث هدف الطالب إلى دراسة مدى سيطرة الدولة الجزائرية على ثرواتها النفطية ورقابتها عليها في ظل التحولات الإقتصادية وفتح مجال المحروقات للشركات العالمية، مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري معرضا لمشاكل حقيقية في ظل هذا التوجه، وقد توصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج تتمثل في أن نموذج التنمية الذي اتبعته الجزائر والمعتمد على إستراتيجية الصناعات المصنعة قد أثبت هشاشته خاصة بعد إنخفاض أسعار النفط في الثمانينات. وأوضحت دراسة الإمكانيات النفطية للجزائر أن مدة الإستهلاك للبترول قدرت بـ 25 سنة و60 سنة للغاز مما يضع على عاتق الجيلين القادمين مهمة النهوض بالإقتصاد الوطني المعتمد على عوائد النفط، وكل هذا يجعل من قطاع البترول ثروة وطنية وفرصة تاريخية إذا ما تم تبني إستراتيجية شاملة من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني.
3. **الدراسة الثالثة:** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، للطالبة حمادي نعيمة، بعنوان:" **إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التنمية في الدول العربية 2008-2009**". حيث هدفت الطالبة إلى دراسة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية الإقتصادية في الدول العربية خلال فترة الدراسة وقد توصلت في الأخير إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أسعار النفط هي المتحكم الرئيسي في سيرورة الإقتصاد الجزائري والمؤثر الأول على معدلات النمو والسياسة المالية، وهذا نتيجة الإعتماد الشبه كلي على النفط.
4. **الدراسة الرابعة:** مقال بعنوان " **آثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري 2016**"، للكاتب ضويفي حمزة، وقد كان هدف الدراسة إبراز العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والمؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري، وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى أن أسعار النفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الإقتصاد الجزائري، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية التي تؤثر على استمرارية التنمية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة إنهيار أسعار النفط على المدى القصير والمدى الطويل.
5. **الدراسة الخامسة:** مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2008، للطالب العمري علي، بعنوان: "**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)**"، حيث هدف الطالب إلى دراسة مدى إمكانية السياسة النقدية للجزائر في فصل الاقتصاد الجزائري عن التطورات الحاصلة في أسعار النفط الخام على المدى البعيد، وقد توصل في الأخير إلى نتائج أهمها: أن أسعار النفط الخام تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام أما الرابط بينهما فهو الجباية البترولية ونفقات التجهيز.

- **محتويات الدراسة:**

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتفرعة عنها، ارتأينا بتقسيم العمل بالكيفية التالية:

1. **الجانب النظري:** ينقسم إلى فصلين:

- الفصل الأول جاء تحت عنوان " أساسيات تمويل التنمية الإقتصادية "، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول مفاهيم حول التنمية الإقتصادية أما الثاني يتناول مصادر تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان النامية والمبحث الثالث معيقات تمويل التنمية الإقتصادية.
- أما الفصل الثاني عنوانه "النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره" حيث اشتمل على ثلاث مباحث، المبحث الأول يتعرض إلى مصادر الطاقة والنفط والثاني يتناول سوق النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره، أما المبحث الثالث العلاقة بين النفط والتنمية الإقتصادية.

2. **الجانب التطبيقي:**

انحصر الجانب التطبيقي في الفصل الأخير الذي جاء تحت عنوان الإقتصاد الجزائري بين مشكلة التنمية والأزمات النفطية على ثلاث مباحث، وتناولنا من خلاله إشكالية تمويل التنمية في الجزائر كمبحث أول، وتعرضنا إلى إنخفاض عوائد النفط وآثاره على الإقتصاد الجزائري في المبحث الثاني، ثم الحلول المقترحة لتمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل إنخفاض العوائد النفطية كمبحث ثالث.

الفصل الأول: أساسيات تمويل التنمية الإقتصادية

المبحث الأول: مفاهيم حول التنمية الإقتصادية

المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية

المبحث الثالث: معيقات تمويل التنمية الإقتصادية

تمهيد:

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها فهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين وإتسعت الآن وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف إلى آخر ومن بلد لآخر وفي هذا الفصل سنتطرق بصفة خاصة إلى التنمية الاقتصادية وتمويلها فقد أصبحت ضرورة أساسية لمواكبة التقدم التكنولوجي الحاصل حيث تعتبر التنمية الاقتصادية تقدم للمجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ومن أجل التوسع والتوضيح أكثر قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم حول التنمية الإقتصادية.

المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية.

المبحث الثالث: معيقات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الإقتصادية

يكتسي موضوع التنمية الإقتصادية بمختلف مفاهيمه أهمية بالغة على المستوى العالمي، وخاصة في الفترة الأخيرة أي بعد الحرب العالمية الثانية لأنها من أهم التحديات التي تشغل كل الدول سواء النامية أو المتقدمة.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

لاشك أن المخرج من التخلف هو تحقيق تنمية إقتصادية إلا أن الكثير من المؤلفات الإقتصادية التي تبحث في موضوع التنمية تستخدم كلمتي " نمو وتنمية " للتعبير عن معنى واحد، وهذا لأن المفهوم العام لكل منهما يتضمن زيادة الدخل القومي، لكن هناك فرق بين المصطلحين وإختلافات جوهرية لابد من الفصل بينهما والتعرض لكل منها على حدة[1].

الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

يعرف النمو الإقتصادي على انه الزيادة المستمرة في كملة السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة[2]، ويقصد به أيضا أنه عبارة عن ظاهرة حديثة نسبيا تعبر عن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو متوسط دخل الفرد الحقيقي، مما يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة[3]، حيث:

متوسط الدخل الفردي=الدخل الكلي/ عدد السكان[4].

ويعرفه عبد القادر محمد عبد القادر عطية أيضا بأنه: حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في نصيبه من الدخل الكلي، وأن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني، إما إذا كان عكس ذلك فنقول أنه لا يوجد هناك نمو إقتصادي بل أكثر من هذا إذ زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى معيشته، وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الإقتصادي، حيث:

معدل النمو الإقتصادي= معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني[5].

ومن ناحية أخرى يمكن القول أنه يعني حدوث زيادة الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي حيث:

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم[6].

---

[1] عز الدين بوحبل، **المؤسسات المالية الدولية وإشكالية تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان العربية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، جامعة جيجل، 2009–2010، ص 3.

[2] شهيناز صياد، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012م، ص32.

[3] شوقي جباري، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014م، ص90.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002–2003، ص 11.

[5] **المرجع نفسه**، ص11.

[6] **المرجع نفسه**، ص12.

ويجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد لا تقتصر على فترة عابرة، نتيجة عوامل عرضية بل تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد[1].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن النمو الإقتصادي عبارة عن حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي مع مرور الزمن، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية كالدخل الوطِني، الناتج الوطني، العمالة، الإستهلاك، الإدخار وتكوين رأس المال، وبالتالي رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للأفراد[2].

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الإقتصادية

يختلف مفهوم التنمية الإقتصادية من شكل إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ومن إقتصاد إلى آخر وهذا يعود إلى الفكر الاقتصادي لكل دولة.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية الإقتصادية هي مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، تحدث نتيجة التدخل الإرادي لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو[3]، فهي العملية التي تهدف إلى تطوير المجتمع وتخليصه من براثن التخلف وإحداث تغيير جدري في هيكله وبنيانه الاقتصادي[4].

التنمية الإقتصادية "هي تقدم المجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، وتراكم رأس المال في المجتمع"، ويستخدم هذا التعريف للمصطلح في تقسيم دول العالم إلى دول متقدمة إقتصاديا وهي التي حققت نجاحات كبيرة في هذا الإتجاه وأخرى نامية وهي التي لم تحقق تقدم في هذا الإتجاه[5].

ويقصد بها أيضا الجهود المنظمة التي تبدل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط إجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الإجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الإجتماعية. وبهذا تغدو التنمية الإقتصادية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع[6].

---

[1] أسماء عدة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص60.

[2] نور الهدى حفصاوي، **دراسة العلاقة بين تطور النظام النقدي والمالي والنمو الإقتصادي حالة الجزائر ومصر 1990-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة باتنة، 2017-2018، ص58.

[3] سعد طه علام، **التنمية والدولة**، الطبعة الثانية، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، ص ص176-177.

[4] إبراهيم مصطفي، وآخرون، **إقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 15.

[5] حامد الريفي، **إقتصاديات البيئة (مشكلات البيئة – التنمية الإقتصادية – التنمية المستدامة)**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص 193.

[6] صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 12.

كما يعرفها بعض الإقتصاديين على النحو التالي: " تنمية مختلف الموارد الإقتصادية المتاحة والممكنة لأقصى درجة ممكنة وبطريقة أفضل، وإيجاد فرص عمل جديدة بهدف تحسين الأوضاع الإقتصادية "[1].

ويمكن تعريف التنمية الإقتصادية بصفة عامة بأنها العملية التي يمكن من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد وإستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة، وهذا لا يعكس طريقة توزيع هذا الناتج على الأفراد ومن ثم قد لا يعكس المستوى العام للرفاهية الإقتصادية للمجتمع، أو درجة تقدمه فنجد في الدول البترولية متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من أعلى مستويات العالمية ورغم ذلك لا تصنف بعض هذه الدول ضمن الدول المتقدمة[2].

ثانيا: عناصر التنمية الاقتصادية

من خلال المفهوم السابق للتنمية الإقتصادية يؤكد على أنها تحتوي على عدة عناصر أساسية وتتمثل في ما يلي:

1. التغيير في هيكل التجارة الخارجية عن طريق التحول من هيكل يعتمد على تصدير الموارد الأولية واسترداد السلع الصناعية[3]؛
2. التنمية تغير شامل ينطوي ليس على الجانب الإقتصادي وإنما أيضا الثقافي والسياسي والإجتماعي والأخلاقي، أي أن التنمية تتضمن التحديث والذي يشير إلى إضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في إتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية، ومن ناحية أخرى تتضمن التنمية أيضا الإلتزام بالجانب الأخلاقي[4]؛
3. حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة: إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدلا في المجتمع، وأن يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقِّق إشباعاً لحاجاته الضرورية. وإذا فالتنمية لا تتطلَّب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتضمن أيضاً التحسينات في السلع الإستهلاكية المُتاحة لأكبر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود؛
4. ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المُقدمة للأفراد، لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الإقتصادي والإجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المُتخلِّفة: سوء التغذية، إرتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، وسوء المسكن وإزدحامه[5].

---

[1] حامد الريفي، **مرجع سبق ذكره**، ص193.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الإقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص ص211-212.

[3] أحمد رمضان نعمة الله، وآخرون، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، كلية التجارة الإسكندرية الدار الجامعية، 2004، ص ص350-351.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[5] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم الإقتصادية، فرع: تخطيط، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص15-16.

ثالثا: أهمية التنمية الإقتصادية

1. إن التنمية الإقتصادية هي عملية تحقق للدول الإستقلالية الإقتصادية بالإبتعاد عن التبعية الإقتصادية بأشكالها المتعددة، وذلك من خلال تحقيق النمو والتقدم الإقتصادي[1]؛
2. تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع؛
3. زيادة الرفاهية الإقتصادية للفرد (أي رفع المستوى الصحي، التعليمي، توفر السلع والخدمات)[2]؛
4. التنمية الإقتصادية تعمل على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الإقتصادي المنشود[3].

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

من خلال عرضنا السابق للنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية يتضح لنا أن هناك فروقات واضحة وكبيرة بين المصطلحين من حيث أن:

1. إن النمو يحصل حتى في ظل الإحتلال أو الإستعمار[4]؛
2. إن مفهوم التنمية الإقتصادية يختلف عن مفهوم النمو الإقتصادي كون التنمية الإقتصادية لا تقتصر فقط على تحقيق زيادة في الناتج المحلي،[5] بل تتضمن إحداث تغير في الهيكل الإقتصادي والإجتماعي[6]؛
3. النمو الإقتصادي يحدث تلقائيا، في حين أن التنمية الإقتصادية تتطلب تدخل من جانب الدولة لوضع خطة شاملة بما يتضمن حدوث التغير الهيكلي المطلوب وتوزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة[7]؛
4. يستخدم مفهوم النمو الإقتصادي للتعبير عن مظاهر التقدم ويشير بذلك إلى الزيادة في الدخل القومي الحقيقي أو متوسط الدخل؛
5. إن معدل النمو كمقياس للزيادة في الدخل ينحاز للأغنياء وأصحاب النفوذ، أما معدلات التنمية الإقتصادية فهي أرقام بحجم الكيان الإقتصادي ككل وليس لفئة واحدة من المجتمع، كما تشير التنمية الإقتصادية إلى إطالة أعمار الموارد الإقتصادية والمحافظة عليها[8].

---

[1] صدام يوسف جميل دغش، **أثر الدين العام على التنمية الإقتصادية في الأردن، 1990-2015**، قدمت هذه الرسالة إستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستار في إقتصاد المال والأعمال، جامعة آل البيت، الفصل الأول 2019/2018، ص32. متاح على الموقع https://drive.google.com/file/d/1criehm8RvoNICrrELOlHfX9MnEl8uX5N/view ، تاريخ الاطلاع 2021/06/09، على الساعة 18:22.

[2] عمر صقر، **العولمة والقضايا المعاصرة**، الدار الجامعية، قطر، 2003، ص 62.

[3] علي جذوع شرفات، **التنمية الإقتصادية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2009، ص14.

[4] جليلة بن عزة، **تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية للجزائر للفترة 1990-2013)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد مالي، جامعة باتنة01، 2019-2020، ص36.

[5] صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الإقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 66.

[6] رواء زكي الطويل، **محاضرات في الإقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1434هـ-2013م، ص98.

[7] أحمد رمضان نعمة الله، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص352-353.

[8] حامد الريفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 200.

الفرع الثالث: أبعاد التنمية الإقتصادية

لمفهوم التنمية الإقتصادية أبعاد مختلفة ومتعددة تشمل ما يلي:

أولا: البعد المادي للتنمية الإقتصادية: ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع، حيث أن المفهوم المادي للتنمية الإقتصادية يتعلق بتراكم رأس المال الذي يسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية، وتطوير التقسيم الإجتماعي للعمل أو التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق القومية[1]؛

ثانيا: البعد الإجتماعي للتنمية الإقتصادية: إن جوانب البعد الإجتماعي للتنمية الإقتصادية تتمثل في تغيرات في الهياكل الإجتماعية وإتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول وإجتناب الفقر المطلق. وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات فقد أصبح ينظر لها على أنها مرتبطة بالبطالة، وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية. وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو نحو الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان؛

ثالثا: البعد السياسي للتنمية: إن إنتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الإستقلال إن التنمية تشترط التحرر والإستقلال الإقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الإقتصادية إلى جانب التبعية الإستعمارية المباشرة، أي أنه إذا كان الواقع فرض على البلدان النامية الإستعانة بالمصادر الأجنبية، إلا أنه يجب أن تكون هذه المصادر مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية أي لا تقود إلى السيطرة على إقتصادياتها[2]؛

رابعا: البعد الدولي: إن التشابك والعلاقات الدولية بظهور الهيئات والمؤسسات الدولية لتنظيم هذه العلاقات، أدت لظهور فكرة التنمية ونحو تحقيق عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الدول، لكن الواقع يثبت عكس ذلك من خلال إزدياد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، على الرغم من أن هدف الهيئات الدولية هو تحقيق تنمية شاملة للجميع[3]؛

خامسا: البعد الحضاري للتنمية: يعتبر مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضاري، فالتنمية ليست مجرد عملية إقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية[4].

---

[1] عز الدين بوحبل، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص ص132-133.

[3] ناجية صالحي، **دور التمويل المتناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، 2018-2019، ص90.

[4] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص134.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية

ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الإقتصادية في البلدان النامية وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: نظرية الدفعة القوية (Big Pusl Theory)

أولا: تعريفها

يرى صاحب هذه النظرية (Rosentein Rodan) أنه لا يمكن القضاء على التخلف والخروج من الحلقة المفرغة للفقر بتبني إجراءات تدريجية إنما السبيل إلى ذلك هو القيام بدفعة قوية (Big Push) للإقتصاد من خلال ضخ إستثمارات كبيرة في مشاريع رأس المال الإنتاجي ومشاريع البنية التحتية، باعتبار هذه الأخيرة شرطا ضروريا للأولى[1].

وينطلق (Rodan) في تبريره لهذه النظرية من فريضة أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي.

يؤكد الإقتصاديون المؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الإستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للإدخار، وبالتالي إرتفاع حجم الإدخار مع تصاعد في مسار التقدم الإقتصادي وزيادة الإعتماد على المواد المحلية. ويرى (Rodan)، أن يكون للدولة دور بارز في عملية التخطيط وتنفيذ مشروعات التصنيع. فالسوق المحلية الضيقة والمحدودة لا تحفز المستثمر الخاص على الإستثمار في مشروعات صناعية تستخدم تكنولوجيا حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة. كما أن المستثمر الخاص يبحث عن الربح الخاص وليس الربح الإجمالي. وأن تدخل الدولة ضروري لتوفير الموارد المحلية[2].

ويبرر تبني الدفعة القوية بتحقيق الوفورات الخارجية، الناجمة عن برنامج الإستثمار الضخم في كل من مشروعات البنية التحتية ومشروعات رأس المال الإنتاجي المباشر (Direct Productive Capital). إن مثل هذه الوفورات تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة والتي تعني أن رأس المال غير قابل للتجزئة وبالتالي فإن الإنتاج ذو الحجم الكبير من شأنه أن يستغل ويستثمر رأس المال بشكل أكثر كفاءة من الإنتاج ذو الحجم الصغير، ويفرق (Rodan) بين ثلاث أنواع من عدم التجزئة والتي ينجم عنها وفورات خارجية:

- **عدم التجزئة في دالة الإنتاج:** أهم مثال لعدم التجزئة هو رأس المال الإجتماعي والذي يشتمل على صناعات أساسية مثل الطاقة والنقل والإتصالات والتي لها فترة تصبح طويلة (gestation période)؛
- **عدم التجزئة في الطلب:** تتطلب إقامة الصناعات المعتمدة على بعضها في البلدان المتخلفة مما يساعد على تأمين الطلب لكل هذه الصناعات اعتمادا على بعضها البعض؛

[1] فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الإقتصاد**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص 207.

[2] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

- **عدم التجزئة في جانب العرض للمدخرات:** إن الحجم الكبير من الإستثمارات يتطلب قدرا كبيرا من المدخرات، وهذا ما قد لا يتوفر لدى هذه البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض. ويمكن التغلب على هذه المشكلة في حالة كون الميل الحدي للإدخار أعلى من الميل المتوسط للإدخار[1].

ثانيا: انتقادات النظرية

وبالرغم من أهمية النظرية إلا أن هناك إنتقادات قللت من جدواها:

1. نظرية الدفعة القوية تتطلب أموال ضخمة للقيام بالإستثمارات وهذا غير متوفر لكثير من الدول النامية؛
2. ضرورة وجود إطارات بشرية عالية التأهيل تتوزع إختصاصاتها وتتنوع قدراتها لإدارة العملية الإستثمارية[2]؛
3. أكدت على تنمية القطاع الصناعي وأهملت القطاع الزراعي الذي يعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان؛
4. تطبيق نظرية الدفعة القوية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج وهذا ما يزيد إلى توليد ضغوط تضخمية في الإقتصاد[3].

الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن

أولا: تعريفها

بعد الإنتقاد الذي تعرضت له نظرية الدفعة القوية قدم نيكرس نظريته للنمو المتوازن فهو يعتقد بأن مشكلة التنمية في البلدان النامية هي الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن تدني مستوى الدخل، الذي يقود إلى تدني الإستهلاك وضيق حجم السوق[4].

فحسب نيكرس بما أن البلدان النامية تعيش في حلقة مفرغة، فإنه من الضروري إحداث نمو متوازن في القطاعات الإقتصادية في نفس الوقت بمعدلات أكبر للخروج نهائيا من تلك الحلقة المفرغة.

وذلك بإحداث توازن بين مختلف الصناعات الإستهلاكية تحديدا، ثم بين هذه الأخيرة والصناعات الإنتاجية، وأيضا بإحداث توازن بين القطاع الصناعي والزراعي، فهذه التوازنات تؤدي إلى إحداث توازن عام بين العرض الكلي والطلب الكلي في إقتصاد البلد. إلا أن الشرط الضروري للحصول على هذا التوازن هو القيام بحجم هائل من الإستثمارات حتى تنهض مختلف القطاعات ويحصل التكامل فيما بينهما[5].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص89-90.

[2] معمري بن عيسى، **التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية**، مجلة أبحاث، جامعة الأغواط، العدد 5، أفريل 2018، ص ص58-59.

[3] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتيجيات البديلة (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2017/2016، ص ص39-40.

[4] ناصري نفيسة، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان النامية (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص 48.

[5] فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

ثانيا: إنتقادات النظرية

على الرغم من أهمية النظرية إلا أنها لاقت العديد من الإنتقادات من ضمنها ما يلي[1]:

1. تعتبر النظرية غير واقعية لأنها تفترض وجود موارد مالية كافية للقيام بالإستثمار، وهو شرط غير متوفر في البلدان النامية؛

2. يؤدي تطبيق النظرية إلى ضغوط تضخمية إذا توافرت جدلا تلك الموارد المالية المطلوبة؛

3. تؤدي النظرية إلى عزل الإقتصاديات المتخلفة عن الإقتصاد العالمي بسبب تركيزها على التنمية من أجل السوق الداخلي؛

4. يؤدي تطبيق النظرية إلى خلق إقتصاد مزدوج، متطور إلى جانب إقتصاد مختلف؛

5. إن نقص المهارات واليد العاملة المؤهلة في البلدان النامية يقلل من إمكانيات نجاح النظرية في تلك البلدان.

الفرع الثالث: نظرية أقطاب النمو

أولا: تعريفها

كان الإقتصادي الفرنسي فرنسوا بيرو (F.Perroux) سباقا في شرح أفكار نظرية أقطاب النمو، والتي إعتمدها فيما بعد وطورها هيرشمان لنظرية النمو غير المتوازن وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار إيجابية. كما أن مراكز النمو هذه لا تتحدد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية. والجدير بالذكر أن إختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية، والأيدي العاملة، وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها، وحجم الطلب الداخلي والخارجي[2].

ثانيا:إنتقادات نظرية أقطاب النمو

رغم أهمية هذه النظرية إلا أنها تلقت انتقادات وذلك:

1. من حيث تأمين المدخلات، إذ تعاني الدول النامية من ضآلة الإمكانيات المالية بسبب ضعف الدخل الوطني وضعف الإدخارات وضآلة الامكانيات البشرية بسبب ضعف اليد العاملة المؤهلة والفائضة عن حاجة القطاعات الأخرى في الدول النامية؛

2. من حيث تصريف المخرجات، إذ تعاني الدول النامية من عدم كفاية المنافذ نتيجة ضعف الدخول الفردية المتوفرة لدى المستهلكين ونتيجة عدم تنظيم الدورات التجارية[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 205.

[2] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص100.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- إستراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص9.

الفرع الرابع: نظرية النمو غير المتوازن

أولا: تعريفها

انتقد هيرشمان (Hirchman) نظريتي أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأوضح أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع، فهي لا تفتقر فقط لرأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، بل وكذلك العرض المحدود من الإستثمارات، فقد إعتبرها هيرشمان على أنها غير واقعية للأسباب المذكورة في السابق، لذلك دعا إلى إحداث نمو غير متوازن بحيث يذهب الإستثمار للصناعات الإستراتيجية وليس لكل الصناعات. وفي نظره فإن المشاريع الجديدة ستستفيد من الوفورات الخارجية التي ولدتها المشاريع السابقة لها، وبدورها تولد المشاريع الجديدة وفرات خارجية تستفيد منها مشاريع لاحقة وهكذا. تؤدي هذه العملية بالقطاعات الرائدة إلى أن تجذب وراءها القطاعات التابعة، ويستشهد هيرشمان في ذلك بتجربة كل من الولايات المتحدة واليابان التي ركزت على تنمية قطاعات معينة في بداية نهضتها[1].

ثانيا: الإنتقادات الموجهة لنظرية النمو غير المتوازن

1. تركز هذه النظرية على تحديد الصناعات الرائدة، ولكنها تغفل إتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن بين الصناعات؛
2. تركز أيضا على المبادرة الخاصة، مما يعني غياب التخطيط الشامل في عملية التنمية والذي يعد ضروريا في ظل محدودية الموارد؛
3. قد يؤدي خلق " لا توازنات " في الإقتصاد إلى ضغوط تضخمية ومشاكل في ميزان المدفوعات[2].

الفرع الخامس: نظرية مراحل النمو

أولا: تعريفها

قدم الإقتصادي الأمريكي روستو (ROSTOU) مقاربة تاريخية لعملية التنمية الإقتصادية في البلدان النامية وذلك في كتابه المرسوم **(THE STAYES OF ECONONIC GRUT)** الذي صدر في عام 1960[3]، اعتبر روستو (ROSTOU) أن أي بلد متخلف يسعى إلى التقدم سيمر حتما على خمسة مراحل أساسية هي كالآتي:

1. مرحلة المجتمع التقليدي: تتضمن هذه المرحلة حالة البلد التي تكون فيها الإنتاجية متدنية وأن ثلاثة أرباع اليد العاملة تشتغل في قطاع الزراعة، كما أن الهيكل الإجتماعي يتميز بالهرمية؛

2. مرحلة ما قبل الإنطلاق: تعتبر هذه المرحلة سابقة لمرحلة الإنطلاق، حيث يتهيأ فيها البلد للإقلاع (TAK–OFF) من أجل ذلك، يتعين على البلد أن يبلغ معدل إستثمار 10%، كنسبة من الدخل الإجمالي للبلد، على أن يخصص ذلك الإستثمار بداية للبنية التحتية؛

[1] ناصري نفيسة، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[2] فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص205–207.

[3] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص110–111.

3. مرحلة الإنطلاق: تعتبر المرحلة الفاصلة في حياة المجتمع، لأنه يزيد فيها معدل الإستثمار عن 10%، ما يساهم في إرتفاع مستويات الدخل ومن ثم الإدخار والإستثمار. فتظهر قطاعات رائدة في الصناعة ويتم تمويلها من القطاع الزراعي؛

4. مرحلة النضوج: خلال هذه المرحلة يصبح النمو الإقتصادي مستداما وتحل قطاعات رائدة جديدة محل القطاعات السابقة، كما يتم الإعتماد المكثف على التكنولوجيا، كذلك يرافق حدوث تغيرات في الهيكل الإقتصادي والإجتماعي والثقافي للبلد[1]؛

5. مرحلة الإستهلاك الكبير: تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضواحيها إنتشار المركبات وإستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع، في هذه المرحلة يتحول إهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب[2].

ثانيا: الإنتقادات على نظرية مراحل النمو

لقد وجهت العديد من الإنتقادات إلى هذه النظرية ومن أطراف عديدة نجمل أهمها في ما يأتي:

1– أن الخصائص لكل مرحلة ليست وحيدة لكل فترة كما أن التفريق بين المراحل ليس واضحا (UNIQUE)؛

2– أن الشروط المسبقة للإنطلاق قد لا تسبق الانطلاق؛

3– يذكر الإقتصادي (KUZNETS) أن هناك صعوبة لإختبار النظرية؛

4– و يتساءل الإقتصادي (CAIRNCROSS) ماذا لو تداخلت المراحل؛

5– أن تواريخ الإنطلاق مشكوك بها، وحتى أن الشروط الضرورية للإنطلاق لها محدودة؛

6– أن المجتمع التقليدي ليس ضروريا للتنمية، فالولايات المتحدة وكندا ولدت حرة ولم تمر بالمرحلة التقليدية، لهذا فإن المرور بهذه المرحلة ليس حتميا؛

7– معامل رأس المال الناتج هو ليس ثابتا في حين (ROSTOW) يفترضه ثابتا، مما يعني وجود عوائد ثابتة للحجم، وهذا الإفتراض قد ينطبق على البلدان المتقدمة وليس النامية؛

8– يعتبر البعض أن عنصر الغموض في هذه النظرية قائم[3].

الفرع السادس: نظريات التغير الهيكلي وأنماط التنمية

أولا: تعريفها

تركز هذه النظرية على الآلية التي تستطيع الإقتصاديات المتخلفة تحويل هياكلها الإقتصادية الداخلية. وتستخدم هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد والقياس الإقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي تتم بها عملية التحول.

وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية هما:

---

[1] فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص212–211.

[2] عزام محمد علي، وآخرون، **تحليل النظم الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص 17.

[3] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

1. نظرية لويس في التنمية (THE LEWIS THEORY OF DEVELOPMENT) (حالة التنمية في ظل عرض غير محدود من العمالة):

يبين نموذج لويس كيفية حدوث التغيير الهيكلي لإقتصاد نامي حيث يلعب فيه الفائض الرأسمالي الدور الحاسم في عملية التنمية. والفريضة هنا هي وجود إقتصاد تسوده حالة الإزدواجية الإقتصادية.

2. نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية:

هذه النظرية ترى بأن الإدخارات والإستثمارات المتنامية هي شروط ضرورية ولكنها ليست كافية لتحقيق النمو الإقتصادي، كما هو الحال في نظرية (LEWIS) ونظرية المراحل، بل هناك حاجة إلى تغيرات مترابطة في هيكل الإقتصاد من أجل التحول من نظام إقتصادي تقليدي إلى نظام حديث. كما يؤكد مؤيدو هذه النظرية على تأثير القيود المحلية والدولية على التنمية، فالقيود الداخلية تتضمن القيود الإقتصادية، مثل الموارد الطبيعية وحجم السكان، وكذلك القيود المؤسسية، التي تشمل سياسات وأهداف الحكومة، في حين تتضمن القيود الدولية إمكانية الوصول إلى رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والتجارة الدولية وأن الإختلافات بين البلدان النامية في مستويات التنمية لديهم.

يستند هذا النموذج على البحث التجريبي الذي قام به الإقتصادي المعروف (HOLLIS CLENEY) الذي يحلل أنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال الفترة 1950–1973 والذي اعتمد أسلوب تحليلات الإنحدار مستخدما أسلوب المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمستويات دخول فردية مختلفة. وقد ساعدت هذه الدراسة على تحديد العديد من الخصائص العامة لعملية التنمية:

- تحول هيكل الإنتاج والذي يصاحب حالة الإرتفاع في معدل الدخل الفردي؛
- أن التحولات في أنماط التجارة الدولية هي الأكثر بروزا بين البلدان المختلفة؛
- وفيما يخص التشغيل هناك تحول في هيكل العمالة خارج القطاع الزراعي ونمو قطاع الصناعة التحويلية والخدمات؛
- ظاهرة تزايد التحضر ما ينتج ارتفاع أهمية وحجم الصناعة والهجرة المتسارعة من الريف إلى المدينة.

وعليه فإن سرعة ونمط التنمية يمكن أن يختلف فيما بين البلدان طبقا للعوامل المحلية والدولية، لكنه رغم هذا الإختلاف إلا أن دعاة هذه النظرية يؤكدون بأنه يمكن تشخيص بعض الأنماط التي تحصل في كل البلدان تقريبا خلال عملية التنمية[1].

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص107-110.

ثانيا: الإنتقادات الموجهة لنظرية لويس:

يشار في هذا الصدد أن عددا من الإفتراضات التي إستند إليها النموذج لا تتطابق مع واقع البلدان النامية ومنها:

– يفترض النموذج ضمنا أن معدل نمو العمل والتشغيل في القطاع الحديث يتناسب مع معدل تراكم رأس المال في هذا القطاع، لكن هذا مشكوك فيه لأنه إستثمار أرباح الإستثماريين في معدات رأس مالية متوفرة للعمل وتحويل الأرباح إلى الخارج؛

– يفترض أيضا أن فكرة فائض العمل موجودة في المناطق الريفية بينما تسود حالة الإستخدام الكامل في المناطق الحضارية، إلا أن معظم البحوث المعاصرة تشير إلى أن الإحتمال الغالب هو أن يكون العكس هو الصحيح؛

– يفترض بأن سوق العمل التنافسي للقطاع الحديث هو الذي يضمن بقاء الأجور الحقيقية الحضارية ثابتة لكن هذا مشكوك فيه لأن التجربة العملية تشير إلى إتجاه الأجور في القطاع الحضري نحو الإرتفاع عبر الزمن وعدم ثباتها؛

– يفترض أيضا أن رأس المال لا يتم تحقيقه من خلال الأرباح فقط، لكن هذا مشكوك فيه لأنه يتطلب أيضا الإقتراض المصرفي، رغم ذلك يؤدي إلى التضخم لكنه يستمر لفترة مؤقتة حيث حالما تبدأ السلع الرأسمالية بإنتاج السلع الإستهلاكية تميل الأسعار إلى الإنخفاض؛

– أن عملية النمو لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، حيث عندما ينتهي فائض العمل تتوقف عملية النمو، كما أنه حتى ولو وجد فائض العمل فإن الأجر الحقيقي في الصناعة ممكن أن يرتفع ما يؤدي إلى إنخفاض أرباح الرأسماليين وبالتالي يقلل من إمكانية إعادة الإستثمار والنمو؛

– إمكانية تطبيق النظرية مرهون بفرضياتها، لكن الفرضيات المعتمدة لا تتطابق مع واقع الحال.

الفرع السابع: نظرية التبعية

أولا: تعريفها

ظهرت هذه النظرية في أمريكا اللاتينية وإكتسبت دعما متزايدا منذ السبعينيات خاصة من قبل مفكري العالم الثالث، تعود جذور هذه النظرية إلى الفكر الماركسي تحديدا الذي يلقي اللوم في تخلف البلدان النامية على البلدان الرأسمالية، ذلك أن هذه الأخيرة تحكم قبضتها على إقتصاديات البلدان النامية وتبقيها في تبعية كاملة لها قصد تحقيق مصالحها الإقتصادية وغير الإقتصادية.

وفقا لأصحاب هذه النظرية أمثال: سمير أمين، إمافويل وباران، يعود إستمرار الفجوة مابين البلدان الرأسمالية (بلدان المركز) والبلدان النامية (بلدان الأطراف) إلى جملة من العوامل أهمها:

- تدهور معدلات التبادل الخارجي لصالح بلدان المركز؛
- اعتماد بلدان الأطراف على تكنولوجيا بلدان المركز وعلى رأس مال بلدان المركز؛
- تبعية ثقافية وسياسية لبلدان المركز بسبب الاستعمار.

على هذا الأساس تعتبر بلدان المركز مسؤولة عن تخلف بلدان الأطراف، وبالتالي فالمشكلة خارجية وليست داخلية كما يزعم أنصار النظرية الهيكلية.

يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية في البلدان الأطراف تعمل في واقع الأمر على إستدامة التخلف، وهي العملية التي يسميها فرانك (FRANK) " تنمية التخلف " فقد أجبرت بلدان الأطراف على تصدير مواردها الأولية إلى بلدان المركز، الأمر الذي فوت عليها فرصة إقامة قاعدة صناعية صلبة[1].

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الإقتصادية ومتطلباتها

تتمثل أهم مقاييس ومتطلبات التنمية الاقتصادية في ما يلي:

الفرع الأول: مقاييس التنمية الإقتصادية

تتباين مقاييس التنمية الإقتصادية تبعا لتباين مفاهيمها وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعد خطوة أساسية لتحديد المقياس الملائم، ومع هذا فإن وضع مقاييس للتنمية الإقتصادية، قد يواجه جملة من الصعوبة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- نظرا لكثرة المتغيرات الإقتصادية التي تسهم في التنمية، لذلك فالواجب الإلمام بها لبناء مقاييس مركبة جامعة للتنمية؛
- غالبا ما تتواجد متغيرات إجتماعية يصعب في الأساس قياسها كالتطور الحضاري والمؤسسي والعدالة الإجتماعية والتغيير الهيكلي؛
- لبناء مقياس التنمية الإقتصادية فإن ذلك يتطلب قياس كل متغير لوحده ثم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة لمدى أهميتها داخل مفهوم التنمية الإقتصادية التي تم الإتفاق عليه[2].

وبشكل عام فإن للتنمية الإقتصادية توجد مجموعة من المقاييس المتعارف عليها والمتمثلة فيما يلي:

أولا: الناتج القومي الإجمالي GNP

في البداية اعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون GNP بالأسعار الثابتة)، ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الإعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة إلى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل[3].

---

[1] فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص209-210.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص253.

[3] جميلة قنادزة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الإقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص66.

ثانيا: الناتج القومي للفرد

أصبح مقياس التنمية الإقتصادية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد، ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم الزيادة في الناتج القومي إذا ما ذهب الجزء الأكبر من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء.

ثالثا: مقياس الحاجات الأساسية

بعد الإنتقادات الموجهة إلى مقياس دخل الفرد، تم التوجه نحو تبني مقياس إشباع الحاجات الأساسية، وهذا من خلال المؤتمر العالمي للتشغيل سنة 1976، ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الحاجات الأساسية للسكان، وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية[1].

رابعا: مؤشرات إجتماعية

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات إجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم.

لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية ومكوناته والأوزان لكل من هذه المؤشرات الإجتماعية، وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار هما:

1. **مؤشر نوعية الحياة PQLT:** يتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال، وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، والقراءة والكتابة عند العمر 15 سنة، ويقيس أيضا مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان ويؤخذ متوسط المكونات الثلاث وكل واحد منها يحمل وزنا متساويا يبلغ 33 بالمائة. ويقيس هذا المؤشر أيضا إنجاز البلد في مجال التنمية من واحد إلى مئة.
2. **مؤشر التنمية البشرية HDI:** يستند هذا المقياس على ثلاثة أهداف من أهداف التنمية الإقتصادية وهي طول فترة الحياة وتقاس بتوقع الحياة عند الولادة، والمعرفة وتقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار (ويمثل ثلاثين) ومتوسط سنوات الدراسة (ويمثل الثلث الباقي)، ومستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المراجع بمعدل القوة الشرائية لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة[2].

الفرع الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الإقتصادية العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها، ومن أبرزها ما يلي:

---

[1] حسيبة زايدي، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص165.

[2] جميلة قنادزة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص67-68.

أولا: تراكم رأس المال (Accumulation de Capital):

يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقات الإنتاجية في المجتمعات، ومن ثم في مستوى التقدم الذي بلغته ومعدل النمو الذي سيتحدث فيها.

وينتج التراكم الرأسمالي عند تخصيص جزء من الدخل الحالي كالإدخار، لكي يتم إستثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من رأس المال، وهي:

1. **رأس المال المالي (Financial Capital):** والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض إلى البنوك للإستخدام في الأعمال؛
2. **رأس المال الحقيقي أو المادي (Real Capital):** والذي يتكون من المصانع والآلات ومخزون المواد الأولية. ويقسم رأس المال الحقيقي بدوره إلى ثلاثة أنواع:

أ. **رأس المال الثابت (Fixed Capital):** والذي يتمثل في المصانع والآلات والمعدات والمستودعات والمباني المستخدمة في الإنتاج الصناعي ووسائط النقل، وغيرها؛

ب. **رأس المال المتداول (Circulating Capital):** ويتمثل في المواد الخام والسلع قيد الإنتاج والنهائية والأصول الجارية وغيرها؛

ج. **رأس المال الفوقي الإجتماعي:** ويتمثل في الأصول الثابتة المملوكة للمجتمع ككل وليس لفرد معين، مثل المدارس والمستشفيات، والطرق والجسور، أو ما يعرف بالبنية التحتية.

3. **رأس المال البشري:** وذلك من خلال الإستثمار في الموارد البشرية وتحسين نوعيتها، للتأثير على حجم الإنتاج وزيادته.

وقد أجمع الإقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق التنمية الإقتصادية، وكونه الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة، والتي بدورها تعتبر محددا رئيسيا لنمو الإنتاجية، كما يعتبر تراكم رأس المال إضافة إلى تأسيس آليات اجتماعية واقتصادية ذات كفاءة لزيادة مخزون رأس المال للفرد بأشكال متنوعة[1].

ثانيا: الموارد الطبيعية

اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية فهناك من يرى بأنها تلعب دورا أساسيا وحاسما في عملية التنمية، في حين يرى آخرون العكس رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، فهناك بعض الأقطار إستطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم إفتقارها النسبي للموارد الطبيعية، فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها، تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية

[1] حسيبة زايدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

الإنتاجية، بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر، وبما أن هذه البلدان تمتلك فن إنتاجي متطور وقدرة واسعة من رأس المال، وترتفع فيها كفاءة العنصر البشري، أي يمكن أن تنتج بدائل صناعية تعوضها عن بعض المنتجات الطبيعية لإستخدامها في العمليات الإنتاجية، إضافة إلى قدرتها على التصدير تكون مرتفعة بسبب تطور جهازها الإنتاجي ومرونته، ما يتيح لها التوسع في الصادرات وبالتالي تزداد قدرتها على إستراد ما تحتاجه من الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها.

أما البلدان النامية فهي لا تعاني من شحة من الموارد الطبيعية، بل تنخفض درجة الإنتفاع الإقتصادي منها، ولاشك أن ذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال وإنخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية[1].

ويتطلب توفر شرطين أساسيين في الموارد هما:

1. أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه؛
2. أن يوجد طلب على الموارد ذاتها، أو على الخدمات التي ينتجها[2].

أما إذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كبيرة.

ثالثا: الموارد البشرية

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية ووسيلة لها، وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الإعتماد كمصمم ومنفذ لها، فيعتبر من أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد والمنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضا. وبالتالي فكفاءة أداء الوظائف الإقتصادية من إنتاج وتبادل وإستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من إدخار أو إستثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوب فيها، وإنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان، وما يتمتع به من عناصر مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة وتبني السياسة الإقتصادية التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية[3].

رابعا: التكنولوجيا

تجرى التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لإستخدام نتائج البحث العلمي أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع.

ويمكن أن تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر من بينها:

1. براءات الإختراع والعلاقات التجارية؛

[1] فليج حسن خلف، **التنمية والتخطيط الإقتصادي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006، ص 18.

[2] إسماعيل محروس، **دراسات في الموارد الاقتصادية**، شباب الجامعة، الجزء الأول، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 21.

[3] أحمد منذور، أحمد رمضان، **إقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 74.

2. المعرفة غير المسجلة أو غير القابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الإختراع والعلامات التجارية؛
3. المهارات التي لا تنفصل خاصة عن العاملين؛
4. المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، وبصفة خاصة للمعدات.

وتبرز أهمية التكنولوجيا في:

- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق إكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو من خلال إبتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما موجود من موارد طبيعية؛
- إضافة إستخدامات جديدة للموارد الإقتصادية، تسمح بزيادة القيمة الإقتصادية للموارد، أي زيادة درجة الإنتفاع الإقتصادي منها؛
- الزيادة في الإنتاجية للموارد المتاحة، أي تحقيق الإقتصاد في إستخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية؛
- إكتشاف طرق جديدة للإنتاج ما تتيح زيادة للإنتاج وتحسين النوعية وتقليل الكلفة[1].

المطلب الرابع: أهداف وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية

تسعى التنمية الاقتصادية في تحقيق أهدافها مجموعة من الاستراتيجيات وسنتطرق لهما في ما يلي:

الفرع الأول: أهداف التنمية الإقتصادية

لقد تزايد الإهتمام بالتنمية الإقتصادية من قبل الدول النامية، بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تحتل إهتماما كبيرا على مستويات المحلية والدولية، حيث تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشتها، وزيادة دخولهم وتحسين كل العناصر الأساسية لحياة أفضل[2].

تختلف أهداف التنمية الإقتصادية من دولة إلى أخرى وذلك راجع إلى ظروف الدولة وأوضاعها سواء الإقتصادية والتجارية والسياسية وحتى الثقافية، إلا أن هناك بعض الأهداف المشتركة يمكن التركيز عليها والسعي لتحقيقها في معظم البلدان النامية من خلال الخطط التنموية الموضوعة من طرف متخذو القرار وذوي العلاقة في هذه البلدان، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الإقتصادية حيث يشمل ذلك توفير درجة من الإستقرار والطمأنينة لتشجيع الإستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛
2. الإبتعاد عن السياسيات الإقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات إقتصادية غير مرغوبة كالركود الإقتصادي أو التضخم؛
3. التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الإقتصادية وذلك بتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين مما يؤهلهم إلى المساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية؛

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص197-203.

[2] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2004، ص 270.

4. تنفيذ برامج إستثمارية طموحة في مختلف مجالات الإقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج؛
5. السعي لتوفير الأساليب الفعالة في تسريع أنشطة الإقتصاد للوصول لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة[1]؛
6. العمل على إحداث تحسن ملموس في مستوى معيشة الأفراد، وعلى زيادة نصيبهم من الدخل القومي، ويتزامن هذا الهدف مع جعل معدل النمو في الدخل القومي يفوق معدل النمو في السكان[2].

الفرع الثاني: إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

هي مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها، والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق.

أولا: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية لإقتصاد البلدان النامية وتنمية زيادة الإنتاج القومي الإجمالي مما سيكون لهما الأثر الأكبر على التنمية الإقتصادية ورفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان ومساعدة موازين المدفوعات على مواجهة متطلبات إستراد السلع الصناعية للتنمية الإقتصادية الشاملة.

إن توفير الأمن الغذائي في البلدان النامية يحتاج إلى إستثمارات كبيرة وإلى الإستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة وإستغلال المياه الموجودة، إن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر كجزء رئيسي من الأمن الإستراتيجي القومي لهذه الأمور تستدعي مضاعفة الجهود لتنمية الريف وزيادة الإنتاج الزراعي لاسيما في الأقطار ذات الطاقات الإنتاجية الزراعية الكبيرة.

إن دور القطاع الزراعي في عملية التنمية الإقتصادية يأتي من خلال ما يمكن أن يسهم به من مهام في تحقيقها، ويبرز بعض ذلك فيما يأتي:

1. توفير التمويل لعملية التنمية وخاصة ما تسهم به الزراعة في تمويل التنمية الصناعية، فإنها المصدر الرئيسي للإدخارات المتحققة في المجتمع سواء كانت إدخارات خاصة أو عامة، خاصة وأن التجارب التاريخية دلت على أن الدول النامية التي إستطاعت أن تحقق التقدم الإقتصادي إعتمدت في مختلف مراحل تنميتها على الإنتاج الزراعي؛
2. توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الإقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي خلال مجرى عملية التنمية[3]؛
3. توفير العملات الأجنبية لتلبية إحتياجات التنمية الإقتصادية في إستيراد المعدات الرأسمالية وغيرها والتي تتسع وتستند الحاجة إليها خلال عملية التنمية، فتكون الصادرات الزراعية في معظمها الجزء الأكبر من

[1] علي جذوع الشرفات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص10-11.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1434هـ-2013، ص ص256-257.

[3] بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية الدولية للصحافة والإعلام، عمان-الأردن، 2008، ص ص119-120.

صادراتها وبالتالي فإن القطاع الزراعي يعتبر المصدر الرئيسي للحصول على العملات الأجنبية لإستيراد إحتياجات التنمية في الجوانب العديدة التي تتصل بتحقيقها؛

4. تعتبر الزراعة القطاع الذي تعتمد عليه الأقطار النامية في تحقيق أمنها الغذائي في ظل الظروف الدولية المعاصرة، وذلك بإستخدام الغذاء كوسيلة ضغط على الدول التي تفتقر إلى ما يلبي حاجياتها[1].

ثانيا: الإستراتيجية المعتمدة في القطاع الصناعي

تحتل الصناعة مركزا متميزا في إطار العمل لتحقيق التنمية الإقتصادية وتلعب بدلك دورا رئيسيا هاما في إطار هذه العملية، ونبرز ذلك فيما يلي:

1. إن الصناعة تبرز الإستقلال الصناعي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الإستقلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح. كما يسهم أيضا في تحقيق درجة أكبر من الإستقرار الإقتصادي نظرا لما يتيحه من تنويع في الهيكل الإنتاجي وكذلك الصادرات؛
2. المساهمة في معالجة الإختلال في الهيكل الإقتصادي الناشئ عن إعتماد الإقتصاد النامي على أنواع محدودة من النشاطات، كما هو الحال في إرتفاع القطاع الزراعي أو الصناعة الإستخراجية في الكثير من البلدان النامية، إلا أن القطاع الصناعي يقلل من هذا الإختلال عن طريق إضافة قطاع إنتاجي يمكن أن يسهم بشكل مهم في تكوين الناتج القومي؛
3. المساهمة في التشغيل، إذ أنه يعتبر من القطاعات الهامة التي يمكن أن تستوعب أعداد ليست بالقليلة من الأيدي العاملة أي امتصاص البطالة؛
4. يسهم أيضا في توفير إحتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الإستهلاكية، وبالتالي يسهم من خلال ذلك في تطوير ورفع مستوى المعيشة وهو الهدف الذي تهدف لتحقيقه عملية التنمية؛
5. التأثيرات في ميزان المدفوعات للتقليل من العجز من هذا الميزان، أو لتوفير قدر أكبر من العملات الأجنبية، تمكن البلد من زيادة قدرته على إستيراد إحتياجاته المختلفة، ويمكن للقطاع الصناعي أن يسهم في ذلك من خلال قيامه بإنتاج سلع صناعية تسد إحتياجاته بدلا من اللجوء إلى إستيرادها.
6. يسهم التصنيع في إستخدام الموارد المحلية بشكل أكبر بالقياس إلى الحالة التي ترافق عدم تطور القطاع الصناعي، كما أن درجة الإنتفاع من الموارد الإقتصادية يمكن زيادتها من خلال تطوير القطاع الصناعي بما يتضمنه من تصنيع الخامات والمواد الأولية بدلا من تصديرها؛
7. يعتبر من القطاعات ذات الإرتباطات الأمامية والخلفية القوية بقطاعات الإقتصاد الأخرى فإنه يحفزها على التوسع نظرا لتشكيله طلب على منتجاتها بالشكل الذي يوسع من إنتاجها؛
8. يعتبر من أبرز القطاعات الإقتصادية ذات القدرة العالية على إستخدام أحدث المنتجات العلمية والتكنولوجية والإنتفاع منها، نظرا لإرتباطه بإستخدام رأس المال بشكل أوسع من غيره.

[1] فليج حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص226-227.

لأن تحقيق التطور في القطاع الصناعي من خلال كل ما سبق، يسهم في نقل الإقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، نظرا لأن الدول المتقدمة يمثل فيها القطاع الصناعي أهمية كبيرة سواء من حيث إسهامه في تكوين الناتج القومي أو في التشغيل أو في الصادرات[1].

[1] فليج حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص232-239.

المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان النامية

إن النظرة التقليدية للتمويل هي عملية الحصول على الأموال وإستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي ترتكز أساسا على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة، أما في الإقتصاد المعاصر فقد أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتدعيم رأس المال.

المطلب الأول: مفهوم التمويل

برزت عدة أراء و مفاهيم حول التمويل حيث يرى (موريس دوب) أن التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة، أما الكاتب (بيش) فيرى إنه عبارة عن الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

الفرع الأول: تعريف التمويل

توجد عدة تعريفات للتمويل من بينها:

يعتبر التمويل أحد مجالات المعرفة القائم على مجموعة من الأسس العلمية والنظريات التي تهتم بكيفية الحصول على الأموال اللازمة والبحث عن مصادرها المختلفة من أجل توفيرها للمؤسسات والحكومات بما يساعدها على تغطية احتياجاتها[1].

يقصد به أيضا أنه إنتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها سواء كانت محلية أو أجنبية إلى مجالات العجز لتفعيل مشروعات التنمية[2].

كما يعرف على أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرد النقد إلزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من إلتزامات في الوقت المحدد[3].

من خلال ما سبق يمكن إستخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الإقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب.

الفرع الثاني: أهمية التمويل

إن أهمية التمويل ترتبط بأهمية تكوين الطاقات الإنتاجية في توليد الزيادة المنشودة في الناتج القومي كهدف مباشر للتنمية الإقتصادية، وتبرز هذه الأهمية بوضوح عندما نأخذ بالمفهوم الحديث الواسع لرأس المال على أنه لا يتضمن رأس المال فقط بل يشمل رأس المال البشري أيضا وبالتالي فالطاقات الإنتاجية لا تقتصر على الآلات والمعدات والتجهيزات والمرافق بل تشمل إصلاح الأراضي وتكوين الخبرات والمهارات البشرية ...الخ

---

[1] حنان جواب، **دور القرض الإجباري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 01، سنة 2020، ص14.

[2] حليمة عطية، **دور السوق المالية في تمويل الاستثمارات دراسة حالة بورصة عمان خلال الفترة 2008-2013**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر –بسكرة–،2014-2015، ص 32.

[3] مأمون علي الناصر و آخرون، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص18.

ومن هنا تبرز الأهمية الكبرى للموارد الحقيقية المطلوبة لتكوين الطاقات الإنتاجية في صورها المختلفة وأهمية توفير الموارد التمويلية اللازمة[1].

المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية

يمكن النظر إلى وسائل تمويل التنمية من جانبين:

الأول: الوجه الحقيقي ويعني الموارد الحقيقية التي تتمثل في سلع الإستهلاك وسلع الإستثمار.

الثاني: الوجه النقدي ويعني الموارد النقدية التي يتم بواسطتها توفير الموارد الحقيقية للتنمية.

وتتكون مصادر التمويل الداخلية من عدة أنواع أهمها:

الفرع الأول: المدخرات المحلية

إن السياسة الرشيدة للإدخار لابد أن تنطلق من مفهوم الفائض الإقتصادي وضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية ومن الضروري هنا توزيع الفائض الإقتصادي بين الإستهلاك وبين الإستثمار، ذلك لأن عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للإستثمار وهذا يتطلب تقليل الإستهلاك الحالي لكي تزداد الإستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج، إلا أن مستوى الإستهلاك في البلدان الأقل نموا هو أصلا منخفض لذلك فإن التأكيد يكون على رفع الميل الحدي للإدخار[2].

إن مصادر الإدخار ثلاثة وهي:

1. **الإدخار العائلي:** تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق العائلي وبين حجم الإنفاق العائلي[3].
2. **مدخرات قطاع الأعمال:** ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدر للإدخار وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما إدخارات قطاع الأعمال الخاص وإدخارات قطاع الأعمال العام[4].
3. **مدخرات القطاع الحكومي:** وهي الفائض الناتج عن الإيرادات ناقص النفقات.

الفرع الثاني: التمويل بالعجز(التمويل التضخمي)

تلجأ الحكومة لتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي. وعادة ما تسمى هذه العملية (التمويل بالعجز) أو التمويل التضخمي للعجز، ويكون ذلك عن طريق زيادة الإصدار النقدي وزيادة حجم الإئتمان المصرفي للحكومة لتمويل الفرق بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، حيث تؤدي هذه الوسيلة لزيادة عرض النقد ورفع قدرة الحكومة على إستغلال بعض الموارد الإقتصادية لكن النتيجة التي يمكن الوصول إليها هي التضخم. وفي العادة تتم عملية الإصدار النقدي الجديد مباشرة من قبل الدولة أو بالإقتراض من الهيئات التي تتولى عملية الإصدار كالبنك

[1] صبحي تادرس قرصية، **مرجع سبق ذكره**، ص104.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص290.

[3] أحمد سلامي، **مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع و الطموح – دراسة تحليلية للفترة(1970-2013)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، جامعة ورقلة الجزائر، ص44.

[4] ناجية صالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص92.

المركزي وفي الحالة الأخيرة يستند الإصدار النقدي الجديد كنوع من الإقتراض على ما تقدمه الدولة لتلك الهيئات من سندات حكومية. وفضلا عن الإصدار النقدي الجديد المباشر يتم تمويل الإنفاق العام بالإقتراض من البنوك التجارية وذلك بخلق النقود الكتابية "الودائع" مما يترتب عليه مضاعفة المتاح من وسائل الدفع في الأسواق المحلية ضمن ما يعرف بسياسة التوسع الصيرفي أو الإئتماني، ويتمثل الفارق بين نوعي التمويل بالعجز في ضرورة تسيد القروض والسلف المصرفية بعد إنتهاء مدة القروض مما يؤثر على حجم القوة الشرائية المتداولة في الأسواق المحلية بينما لا يترتب أي التزام بالسداد من قبل الدولة في حالة الإصدار النقدي الجديد. ويعتبر هذا النوع من الإدخار إدخارا إجباريا[1].

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية

على الرغم من شبه الإجماع على ضرورة توفير الجزء الأكبر من الموارد المالية لتمويل التنمية من مصادر داخلية إلا أن هذا لا يعني الإستغناء كلية عن مصادر التمويل الخارجية، إذ أن البلدان التي لا تستطيع تدبير المدخرات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الإقتصادية إلى الأمام تلجأ عادة إلى تدبير التمويل اللازم من الخارج والتمويل من الخارج يتضمن أشكالا عدة أهمها:

الفرع الأول: الإستثمار الأجنبي

وهو الإستثمار الناشئ عبر الحدود، نتيجة لإنتقال رؤوس الأموال الإستثمارية وشتى الموارد الإقتصادية بين الدول المختلفة بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع المحققة، فإذا كان الإجمالي للمدخرات المحلية في الدول غير كافي لتمويل التنمية الإقتصادية تلجأ هذه الدول إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

أولا: الإستثمار الأجنبي المباشر:

تثبت التجارب المختلفة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له، ومن إيجابياته ما يلي[2]:

1. توفير مصدر متجدد و بشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية؛
2. الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الإستثمار أوإستحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الإستثمارية الأجنبية؛
3. توفير فرص عمل جديدة فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة وإن كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط؛

---

[1] إبتهال أحمد قابقلي، **الإقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الإقتصادية في سورية(1995-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، تخصص إقتصاد وتخطيط، جامعة تشرين-سورية، 2013-2014، ص30.

[2] عيسى محمد الغزالي، **الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا- (سلسلة جسر التنمية ، العدد 06، 2004)**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص11.

4. تذكية المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الإحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات؛
5. المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفاد إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية؛
6. الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

الجدول رقم (01): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إقتصاديات الدول النامية خلال الفترة 1992-2019

(مليار دولار)

السنة	المبلغ	السنة	المبلغ	السنة	المبلغ	السنة	المبلغ
1992	53 457	**1999**	216 251	**2006**	403 666	**2013**	655 954
1993	75 689	**2000**	231 589	**2007**	522 392	**2014**	677 340
1994	102 386	**2001**	215 994	**2008**	578 020	**2015**	729 889
1995	117 763	**2002**	166 239	**2009**	460 252	**2016**	651 979
1996	147 139	**2003**	194 852	**2010**	622 011	**2017**	700 636
1997	185 392	**2004**	261 897	**2011**	664 817	**2018**	699 306
1998	174 995	**2005**	331 298	**2012**	666 167	**2019**	684 723

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع:

HTTPS://UNCTADSTAT.UNCTAD.ORG/WDS/TABLEVIEWER/TABLEVIEW.ASPX?REPORTID=96740: ، تاريخ الإطلاع 2021/6/9، على الساعة 17:23.

ويتضح من خلال الجدول أن التدفقات من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إقتصاديات البلدان النامية في زيادة مستمرة حيث نلاحظ أنه في سنة 1992 كان مبلغ التدفقات الموجه إلى هذه البلدان في حدود 53 457 مليار دولار، أما في سنة 2019 قد إرتفع المبلغ إلى 684 723 مليار دولار، لكنها تعتبر نسبة ضئيلة مقارنة مع البلدان المتقدمة.

ثانيا: الإستثمار الأجنبي غير المباشر

يقصد به كل إستثمار في الأصول أو الأوراق وأسواق المال، إذن تعتبر العملات والأوراق المالية وحصص رأس المال مصادر التمويل التي تجذب رؤوس الأموال الدولية، حيث تتجسد إيجابيات الاستثمار الأجنبي غير

المباشر من خلال تحديد أهم المزايا بالنسبة للدولة المضيفة والتي تترتب على حركة رؤوس الأموال على شكل الاستثمار الأجنبي غير المباشر خاصة نحو الدول النامية ومنها[1]:

- إن الإستثمار الأجنبي غير المباشر يزيد من سيولة أسواق الأوراق المالية المحلية، ويمكن أَن يساعد على تطوير كفاءة السوق أيضا، إذ يجعل الأسواق أكثر سيولة كما يجعلها أوسع وأكثر عمقا؛
- يشير الإقتصاديون إلى أن الإستثمار المحفظي يمكن أن يعود بالنفع على القطاع الحقيقي للإقتصاد، إذ يمكن تدفق الإستثمار الأجنبي المحفظي توفير مصدر للإستثمارات ولاسيما إلى البلدان النامية ذات الحاجة إلى رؤوس الأموال؛
- يمّكن الإستثمار الأجنبي غير المباشر أيضا من تحقيق الإنضباط والخبرة في أسواق رأس المال المحلية، إذ في سوق أعمق وأوسع فإن المستثمرين لديهم حوافز أكبر لتخصيص وإنفاق الموارد في البحث عن فرص الإستثمار الجديدة، كما تتنافس الشركات للحصول على التمويل، وسوف يواجهون مطالب من أجل تحسين المعلومات سواء من حيث الكمية والنوعية؛
- إن توجيه الإستثمارات الأجنبية إلى أسواق الأوراق المالية المحلية يعني حركة رؤوس الأموال إلى ذلك البلد، وهذا ما يزيد من الطلب على العملة التي تتجه إليها العملات ويرفع سعرها في الأسواق ويؤدي إلى زيادة عرض العملات التي تخرج منها رؤوس الأموال وبالتالي هبوط أسعارها.

الفرع الثاني: المساعدات الأجنبية

تعد المساعدات الأجنبية على أنها كافة المتدفقات الأجنبية التي تحصل عليها الدول المستقبلة وفقا لشروط وقواعد مسيرة، بعيدا عن القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة، وهي تتضمن المنح والقروض المسيرة، فالمهج لا يترتب عليها أي التزام بالدفع لاحقا، أما القروض المسيرة فهي ذات طابع اقتصادي يمتزج فيها عنصر الهبة وتهدف إلى نقل الموارد من الدول المقرضة (المتقدمة) إلى الدول المستقبلة (الأقل نموا) بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول المستقبلة. وتمتاز القروض المسيرة عن القروض التجارية بعنصر الهبة والمتمثل بالشروط المالية التي تمنعها الدول المانحة للدول المستقبلة، والتي تتضمن إنخفاض معدل القائمة على القروض أو عدم وجود قائمة نهائيا، وطوال مدة السداد، ووجود مدة سماح للسداد، وإمكانية تسديد القرض كليا أو جزئيا بعملة الدولة المستقبلة للقرض، أو بواسطة السلع التي تنتجها المشاريع الممولة بتلك القروض. وعلى الرغم مما تقدمه المساعدات الخارجية من إمتيازات للدول المستقبلة إلا أنها تمتاز بعدم إنتظامها، وعدم الوضوح في القواعد التي تمنح على أساسها وذلك لإرتباطها بعدة عوامل تمددها العلاقة القائمة بين الدول المانحة والدول المستقبلة، هذا فضلا عن أنها قد تكون محددة بمشاريع أو إستيراد سلع معينة، مما يؤثر في مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف التنموية المخطط لها من الدول المستقبلة [2].

---

[1] علي فلاق، باصور محمد، **الإستثمار الأجنبي غير المباشر و دوره في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد03، أفريل 2015، جامعة المدية، ص71.

[2] مازن حسن الباشا، **التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الإقتصادية**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص26-27.

الفرع الثالث: القروض الخارجية

وتنقسم القروض الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية من الخارج من حيث جهة الإقتراض إلى: قروض عامة وقروض خاصة، فالقروض العامة هي تلك القروض التي تعقدها حكومات الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو حكومات أو هيئات دولية – مثل البنك الدولي أو مؤسسة التنمية الدولية – أو هيئات إقليمية – مثل بنك التنمية الإفريقي – أما القروض الخاصة فهي تلك القروض التي يعقدها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون في الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو هيئات التمويل الدولية أو الإقليمية.

وتنقسم القروض التي تحصل عليها الدول النامية من حيث الشروط التي تعتقد بها والمتعلقة بأجل السداد وسعر الفائدة وفترة السماح إلى نوعين أساسيين هما: القروض السهلة، والقروض الصعبة. فالقروض السهلة هي تلك القروض التي تشتمل في جزء منها على عنصر المنحة، حيث تزداد فيها فترة السماح، وتعقد بأسعار فائدة أقل من أسعار الفائدة التجارية، وفيها يزداد أجل القروض، وتسدد بالعملة المحلية أو بجزء من إنتاج المشروع الممول القرض به، بينما القروض الصعبة فهي تلك القروض التي تعقد بالشروط التجارية، من حيث سعر الفائدة المرتفع وشروط السداد التجارية الأخرى[1].

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات– الاستراتيجيات–التمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص300.

المبحث الثالث: معيقات تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان النامية

تستفيد الدول النامية من عمليات تمويل التنمية الإقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية، إلا أن هذه الأخيرة تعاني من عدة معيقات وصعوبات أمام تحقيقها أي تعرقل الخطة المرسومة لدفع وتيرة التنمية الإقتصادية، وتختلف طبيعة هذه العقبات (المعيقات) من دولة إلى أخرى.

المطلب الأول: خصائص إقتصاديات الدول النامية

إن طبيعة التركيبة الإقتصادية في الدول النامية تجعل منها خصائص تميز هذه الدول ومن بين هذه الخصائص التي تشترك في الدول النامية[1]:

– تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية؛

– إختلال علاقات النمو بين القطاعات الإقتصادية الرئيسية: وهو على إنحراف هيكل تخصص الإستثمارات بين القطاعات؛

– التخصص في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية؛

– تدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان؛

– تتميز هذه الإقتصاديات بزيادة الضرائب غير المباشرة حيث بلغت إجمال الإيرادات أكبر من 60% وترجع هذه الظاهرة إلى ضآلة حجم النشاط الإقتصادي والدخل الوطني إضافة إلى سهولة ووفرت حصيلتها؛

– تعاظم أهمية الضرائب على قطاع التجارة الخارجية حيث أكدت دراسة أعدها (B.GEEMAWAY) شملت 82 دولة تتفاوت من حيث درجة التقدم الإقتصادي وجود علاقة إرتباط طردية بين تزايد أهمية الضريبة المفروضة على قطاع التجارة الخارجية ودرجة التخلف الإقتصادي.

وتشير الإحصائيات على اختلاف معدلات التضخم السنوية في الدول النامية عالية المديونية بالمقارنة بالدول منخفضة المديونية إذ بلغت في الأولى 39% عام 1983 زادت إلى 114% عام 1993 في حين تراوحت تلك المعدلات بين 6.2% و46% في المجموعة الثانية خلال نفس الفترة وتفسر هذه الظاهرة كما يلي:

من وجهة نظر النقديين يعتبرون التضخم ظاهرة نقدية بحتة نتيجة تبني تلك الدول سياسات نقدية ومالية غير رشيدة تتبلور في الإفراط في إستخدام أسلوب التمويل التضخمي لسد عجز الموازنة العامة مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تدهور كفاءة الأسواق النقدية والمالية وضيق نطاقها مما يثبث الحافز على الإدخار وإنخفاض فاعلية سعر الفائدة في تحقيق التخصص الأمثل للموارد الإقتصادية وعلاج المشكلة بإنتهاج سياسات إقتصادية ومالية ونقدية وإنكماشية هدفها الحد من تزايد نمو العرض النقدي بما يتلاءم مع نمو الناتج المحلي.

من وجهة نظر الهيكليين نعتمد في تغير التضخم على وجود أشكال عديدة من الإختلالات الهيكلية وأبرزها:

[1] عبد اللطيف مصطفى، **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص104.

1. التخصص الهيكلي في إنتاج الموارد الخام والمنتجات الأولية وتصديرها مما يزيد من درجت حساسية الصادرات للتقلبات في الأسعار العالمية؛
2. الإختلال الناجم عن جمود النظام الضريبي في الدول النامية وضمن كفاءة الإدارة؛
3. الإختلال الناجم عن تزايد الفجوة الغدائية في الدول النامية؛
4. الإختلال الناجم عن طبيعة عملية التنمية الإقتصادية في مراحلها الأولى ويقصد به طبيعة البنيان الإقتصادي والإجتماعي القائم في الدول النامية.

المطلب الثاني: عقبات التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية

من بين عقبات التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية نذكر ما يلي:

الفرع الأول: العقبات الإقتصادية

هي تلك العقبات التي تتعرض لها الدول النامية والتي تخص المجال الإقتصادي ونوجزها فيما يلي:

أولا: الحلقات المفرغة

وجود حلقات مفرغة كثيرة مضمونها يشير إلى أن الدول النامية لا تواجه عقبات منفصلة، بل تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، وما يزيد حدة هذه المشكلة في البلدان النامية هو النمو السكاني المرتفع فيها، لذلك فإن بعض الكتاب يرو أن الدول المتخلفة تواجه حلقة مفرغة رئيسية وهي ما يطلق عليها بالحلقة المفرغة للفقر.

وتشير إلى أن الدول النامية تعاني من عقبات عديدة تعترض عملية التنمية فيها، ومن أبرزها نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والتخلف البشري وشحت رأس المال وهذه السمات بمجموعها تشكل أسبابا مهمة في إنخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها إنخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي إنخفاض الإدخار والذي ينجم عنه إنخفاض الإستثمار.

ومما يلاحظ أيضا أن الدول المختلفة تواجه العديد من الحلقات المفرغة منها الحلقة المفرغة في التعليم، الحلقة المفرغة في الجانب الصحي. مما يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية وإنخفاض الدخل، وبالتالي إنخفاض الإدخار والإستثمار، وبالتالي إستمرار التخلف. ومن الحلقات الهامة التي يشير إليها بعض الكتاب هي الحلقة المتصلة بتكوين رأس المال بإعتباره أحد العوامل الأساسية التي تعاني الدول النامية من نقص فيها، مما يترتب عليه إعاقة رأس المال، ففي جانب العرض فإن النقص في رأس المال سببه نقص الإستثمار الذي يعود إلى القدرة على رأس المال المتمثلة بنقص الإدخار، والذي يرجع إلى إنخفاض الدخل الحقيقي الناجم عن إنخفاض الإنتاجية. أما الحلقة المفرغة في جانب الطلب على رأس المال الناجم عن إنخفاض الحافز على الإستثمار والذي يعود إلى إنخفاض القوة الشرائية الناجمة عن إنخفاض الدخل الحقيقي والذي يعود إلى إنخفاض الإنتاجية والذي سببه نقص رأس المال، وهكذا تتفاعل عوامل عديدة في جانب كل من العرض والطلب على رأس المال، مما ينجم عنها شحت رأس المال في الدول المتخلفة[1].

[1] فليج حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص204-207.

ثانيا: محدودية السوق

إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الإقتصادي تستند على فكرة أن وفرات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الإقتصادية. وإذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع إستقلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج، إلا أنه في البلدان النامية ليست لديها سوق واحد متكاملة بل مجموعة من الأسواق المجزأة ما يضعف عملية التنمية[1].

ثالثا: نقص الإدخار

بما أن الدخل القومي في الدول النامية (المتخلفة) منخفض، فإن هذا يترتب عليه إنخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هذه الدول، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع الميل إلى الإستهلاك وإنخفاض الميل إلى الإدخار، وما يقود إليه من إنخفاض الإدخارات المتاحة في البلدان المتخلفة[2].

رابعا: قيد الصرف الأجنبي

لأن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئسي إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي.

خامسا: محدودية الموارد البشرية

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الإقتصادية في البلدان النامية، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في إنخفاض مستوى الإنتاجية و ضعف حركة عوامل الإنتاج[3].

سادسا: وجود ثنائية إقتصادية

وبهذا فإن رؤوس الأموال التي تأتي من الخارج في شكل إستثمارات تعيق عملية التنمية الإقتصادية إذ كانت لا تخدمها فهي تركز على قطاع واحد[4].

الفرع الثاني: العقبات الإجتماعية

هي تلك العقبات التي تتعرض لها الدول النامية في عملية تمويل التنمية الإقتصادية والتي تخص المجال الإجتماعي ومن أبرزها ما يلي:

1. **عقبة التنظيم:** البلدان المتخلفة بطبيعة الحال تفتقر إلى التنظيم بسبب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين، مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى رأس المال وتختلف التكنولوجيا وغياب الملكية الفردية وشح المهارات وعدم توفر المواد الخام بالكمية أو النوعية المطلوبة وضعف الهياكل

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص153.

[2] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص215.

[3] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص154-155.

[4] فريد بشير الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، 1998، ص3.

الإرتكازية. ولهذه الأسباب فإن البلدان النامية تفتقر للمنظمين الرواد، الأمر الذي يشكل عقبة أمام التنمية لديها[1]؛

2. **العقبة السكانية:** تعاني البلدان النامية من كثافة سكانية مرتفعة مقارنة بالبلدان المتقدمة، الأمر الذي جعل الأثر الصافي لنمو الدخل منخفضا، وكذلك ضعف ملائمة التركيب العمري للسكان فيها، حيث ترتفع نسبة صغار السن وتنخفض نسبة من هم في سن العمل، وما يفرضه ذلك في توجيه القسم المهم من الدخل إلى الإستهلاك على حساب إنخفاض الإدخار والإستثمار؛
3. **إنخفاض المستويات الثقافية:** المتمثلة في إنتشار الأمية وإنخفاض المستويات التعليمية، عدم توفر الإمكانيات الكافية للتدريب وإنخفاض دوافع الأفراد ومحدودية طموحاتهم ما يشكل في إنخفاض درجة الإرتفاع الإقتصادي، أي إعاقة العمل من أجل تحقيق التنمية؛
4. **عدم الإستقرار السياسي:** المتمثل بالتغييرات السياسية نتيجة عدم إمتلاك العديد من الحكومات السائدة في البلدان النامية المؤسسات التي تستند إليها وتضمن إستمرارها، لأن كثرة إجراء التغيرات يجعل من رسم السياسات وتنفيذها أمرا بعيدا عن حالة الإستقرار المطلوبة؛
5. إعتماد البلدان النامية في الكثير من جوانب العمل من أجل تحقيق التنمية على البلدان المتقدمة سواء تمثل ذلك برأس المال أو التكنولوجيا، إضافة إلى المنافسة القوية التي تمثلها منتجات الدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية من خلال سيطرتها الإحتكارية أو شبه الإحتكارية على هذا المجال.

إضافة إلى الشروط والأعباء التي ترافق عقد القروض وتقديم المساعدات الفنية والتي تؤدي في النهاية إلى خدمة البلدان المتقدمة، فهي تمارس من خلال هذا عملية إستنزاف واسعة لثروات وموارد هذه البلدان بالشكل الذي يعيق عملية تطورها بشكل جدي[2].

المطلب الثالث: معيقات التمويل الخارجي في البلدان النامية

نوجزها فيما يلي[3]:

1. إعتماد الدخل القومي على الصادرات من المواد الأولية؛
2. سيطرة الأجهزة الأجنبية على عمليات التجارة الخارجية؛
3. إعتماد الإستثمار القومي على رؤوس الأموال الأجنبية؛
4. التبعية التكنولوجية وذلك بسبب إحتكار الدول الغربية وشركائها متعددة الجنسية للتكنولوجيا الحديثة والمعرفة المتصلة بها؛

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص156.

[2] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص221-224.

[3] محمد علي الليثي، محمود يونس، **مقدمة في علم الإقتصاد**، الجزء الثاني: الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988، ص ص171-175.

5. ظاهرة الفساد وتأثيرها الكبير على التنمية الإقتصادية والتي نوجزها فيما يلي[1]:

أ. الفشل في جذب رؤوس الأموال الخارجية المساعدة في عملية التنمية الإقتصادية وأيضا هروب رؤوس الأموال المحلية، لأن الفساد يحول دون توفير بيئة إقتصادية تسودها ظروف عمل مربحة وآمنة وهذا يؤدي إلى زيادة إنتشار الآفات الإجتماعية كالفقر، البطالة، السرقة وغيرها من الآفات؛

ب. بالإضافة إلى هدر أموال الدولة بسب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع الموضوعة ضمن الخطة التنمية الإقتصادية.

المطلب الرابع: الحلول المقترحة لإنعاش مصادر تمويل التنمية الإقتصادية

يمكن إيجاز أهم الحلول المقترحة لإنعاش مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في:

الفرع الأول: إنعاش مصادر التمويل الداخلي

تعاني المدخرات النامية من مشكل تحصيلها ومن أجل مواجهة ذلك يجب إتباع سياسة إقتصادية تنموية تعمل على جذب الإدخار وذلك من خلال:

1. مدخرات قطاع العائلي: ومن أهم الوسائل التي يمكن إستخدامها لتعزيزها ما يلي:

- التوسع في صدور الإدخار التقاعدي بتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الإجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد؛
- تأمين إستقرار القوة الشرائية لبعض أدوات الإدخار لتشجيع الأفراد على إقتنائها والاحتفاظ بها؛
- إنتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأموال العينة؛
- توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الإستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها؛
- تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وفائدته في تأمين مستقبلهم؛
- زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الإدخار.

2. مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخراته على السياسة التبعية من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة إتجاه هذه الشركات.

3. المدخرات الإجبارية: يكون الإدخار الحكومي من خلال فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي ومنع التهرب الضريبي والزيادة من مستوى الإيرادات الجارية والتقليل من النفقات إلى جانب تحسين الكفاءة الإجتماعية للجهاز الحكومي.

أما فيما يخص التمويل التضخمي فمن أجل تفادي مخاطره يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات مما يحول دون إستمرار إرتفاع معدلات الأسعار.

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة الفساد (دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة)**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2013، ص51.

الفرع الثاني: الإجراءات اللازمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية

يعد رأس المال الأجنبي عنصرا هاما في عملية التنمية خاصة في المراحل الأولى، ومن هنا وجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو إستثماري للأجانب من خلال إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنح العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية إضافة إلى ضرورة توافر ما يلي:

1. البيئة السياسية والاستقرار السياسي؛
2. واقع ترتيبات سعر الصرف في القطر المضيف والنظام المصرفي له ؛
3. التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومة المضيفة إضافة إلى هذا نجد أنه بالرغم من أزمة المديونية التي تعاني منها هذه الدول، إلا أن هذه الهيئات الدولية يجب إقتناعها بالمسؤولية في الأزمة الإقتصادية ودفع للمساهمة في جعل البيئة التجارية الدولية داعمة للتنمية. بالإضافة أنه يجب على الدول النامية أن تحقق تكامل إقتصادي إقليمي من خلال التناسق والتعاون فيما بينهما، ويجب أن تنظم إلى الأسواق العالمية (على المستوى الدولي) بإصلاح الإختلالات في نظامها للوصول إلى تحقيق التنمية الذاتية، عن طريق القضاء على مشاكل تمويل التنمية[1].

[1] ناصري نفيسة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص116-117.

خلاصة:

من خلال ما قدمناه في هذا الفصل وما عرفناه عن التنمية الإقتصادية ومصادر تمويلها يمكن القول أن تحقيق التنمية الإقتصادية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وأن التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية نشأ نتيجة لقصور المدخرات المحلية عن الوفاء بالإستثمارات المطلوبة وبهذا فإن التنمية الإقتصادية تتطلب مصدرين أحدهما داخلي (محلي) والآخر خارجي ولكلا المصدرين عوائق يجب على الدول إتباع إجراءات لإنعاش هذه المصادر وتعزيزها لتحقيق درجات أعلى وأفضل للتنمية الإقتصادية.

الفصل الثاني: النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

المبحث الأول: مصادر الطاقة والنفط

المبحث الثاني: سوق النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

المبحث الثالث: العلاقة بين النفط والتنمية الإقتصادية

تمهيد :

يعتبر النفط المصدر الأهم للطاقة عالميا والسمة المميزة للقرن العشرين، إذ يعتبر مورد إقتصادي إستراتيجي عالمي نظرا لتوسع إستعمالاته في شتى المجالات خصوصا الإقتصادية وتخدم هذه الأهمية مختلف الدول المتقدمة منها والنامية، بما أن النفط سلعة إستراتيجية هامة، فإن دراسة السوق النفطية وتحليل أسعار النفط ضرورة ملحة في الإقتصاد الحديث، رغم صعوبة التنبؤ بسعر النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه وإختلافها بين متغيرات إقتصادية وغير إقتصادية.

وسنوضح هذا أكثر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مصادر الطاقة والنفط.

المبحث الثاني: سوق النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره.

المبحث الثالث: العلاقة بين النفط والتنمية الإقتصادية.

المبحث الأول: مصادر الطاقة والنفط

بالرغم مما تشهده موارد الطاقة البديلة من تطورات إلا أن النفط يعتبر عصب الإقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه معظم إقتصاديات الدول المتقدمة خاصة في قطاع النقل وكذلك النمو الذي تشهده الدول الناشئة، ولذلك يطلق عليه اصطلاحا إسم «الذهب الأسود» لأهميته الإقتصادية الكبيرة التي تضاهي أهمية الذهب "gold" في الإقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مصادر الطاقة

يقصد بالمصادر الحالية للطاقة تلك المصادر التي تزود البشر بالجزء الأساسي والأكبر من إحتياجاتهم من الطاقة، فلحد الآن مازال بعض الناس يعتمدون على أخشاب الأشجار في تلبية جزء من متطلباتهم اليومية، كما أن بعضهم الآخر مازال يعتمد على الحيوانات في التنقل والحمل والحراثة، ونجد بعضهم يستخدم الطاقات المتجددة والطاقات الغير متجددة[1]، ويمكننا تقسيم مصادر الطاقة الحالية في العالم إلى قسمين رئيسيين:

الفرع الأول: الطاقات المتجددة

أولا: تعريف الطاقة المتجددة

هي الطاقة المتولدة من مصادر طبيعية متجددة يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري كأشعة الشمس والرياح والمطر والحرارة الأرضية والمد والجزر، إذ تتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية إستغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى إستنفاذ منبعها لذلك أطلق عليها بالمصادر المتجددة[2]، وحسب برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة UNEP: فإن الطاقة المتجددة هي عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزونا ثابتا ومحدودا في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة إستهلاكها[3].

ثانيا: خصائص الطاقات المتجددة

من خلال التعريف السابق يتضح لنا أن الطاقات المتجددة تتميز بعدة خصائص نذكر منها:

- الشمس هي المصدر الأساسي للطاقات المتجددة سواءا بصورة مباشرة أو غير مباشرة لذلك أطلق عليها أم الطاقات؛
- الطاقات المتجددة طاقات نظيفة؛
- إن إنتاج الطاقات المتجددة يتطلب تقنيات جد متطورة، وبالتالي فهي تحتاج لموارد بشرية ذات خبرات عالية؛

---

[1] زواوية حلام، **دور إقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول المغاربية (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص21.

[2] هاجر بريطل، **دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر (دراسة حالة الشراكة الجزائرية الإسبانية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية**، تخصص: إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 93.

[3] فريد بختي، بهياني رضا، **صناعة الطاقات المتجددة ودورها في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2011-2030)**، مجلة الإقتصاد والبيئة، المجلد01، العدد01، 2018، ص 43.

- تتوفر أشكال مختلفة من الطاقات المتجددة الأمر الذي يتطلب إستخدام تكنولوجيا ملائمة لكل شكل منها؛
- هناك الحاجة لعدد كبير من الأيام المشمسة والرياح القادرة على تدوير المراوح، لذلك هناك حاجة لنظام خزن الطاقة[1].

ثانيا: مصادر الطاقة المتجددة

تتوفر عدة مصادر للطاقات المتجددة والذي يتطلب إستعمال تكنولوجيا ملائمة لكل مصدر:

1. **الطاقة الشمسية:** هي من أهم مصادر الطاقة المتجددة، فمصدرها الضوء والحرارة المنبثقان عن الشمس، وقد إستغلها الإنسان منذ القدم لتوليد الطاقة[2]، يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة. تتميز بأنها أبدية وصديقة للبيئة[3].
2. **طاقة المياه:** تأتي الطاقة المائية من طاقة تدفق المياه أو سقوطها في حالة الشلالات أو من تلاطم الأمواج في البحار، لتنشأ طاقة يمكن إستغلالها وتحويلها إلى طاقة كهربائية، حيث تنتج الأمواج في الأحوال العادية طاقة تقدر ما بين 10 إلى 100 كيلو وات لكل متر من الشاطئ في المناطق متوسطة البعد عن خط الإستواء، كما يمكن الإستفادة من الطاقة المتولدة من حركات المد والجزر في المياه[4].
3. **طاقة الرياح (الطاقة الهوائية):** هي الطاقة المستمدة من حركة الرياح، عرفها الإنسان منذ القدم واستخدمها في تسيير السفن الشراعية وفي أغراض صناعية وزراعية متعددة. ويرتبط اليوم مفهوم هذه الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة طواحين هوائية، ومحطات توليد تنشأ في مكان معين، ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية وبإمكان حسب منظمة المقاييس العالمية توليد 20 مليون ميغاواط من هذا المصدر على نطاق عالمي[5].
4. **الطاقة العضوية:** هي الطاقة التي يمكن إستنباطها من المواد النباتية والحيوانية والنفايات بعد تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيماوية أو التحلل الحراري، كما يمكن الإستفادة منها عن طريق إحراقها مباشرة

---

[1] جليل مونية، **الإستثمار في الطاقات المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة – الواقع المأمول**–، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 02، العدد 02، ص ص3–4.

[2] هواري عبد القادر، **الكفاءة الإستخدامية لإستغلال الطاقات المتجددة في الإقتصاديات العربية (دراسة مقارنة للمردودية الإقتصادية بين الطاقات المتجددة والطاقات الغير متجددة)**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2017–2018، ص 83.

[3] فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد11، 2012، ص 149.

[4] بودرجة رمزي، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا نموذجا**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 05، جوان 2017، ص 608.

[5] نور الدين قريني، **استغلال الطاقات المتجددة لأجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – عرض البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011–2030 نموذجا**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 01، ص135.

وإستخدام الحرارة الناتجة في تسخين المياه أو إنتاج البخار الذي يمكن بواسطته تشغيل التوربينات وتوليد الطاقة الكهربائية[1].

5. **الطاقة النووية:** هي الطاقة التي تربط بين مكونات النواة (البروتونات والنيترونات) تنتج هذه الطاقة عند إنشطار ذرة اليورانيوم الثقيلة إلى نصفين عند قذفها ببعض النيترونات عالية الطاقة، أو عند الاندماج النووي، حيث أن العمليات الإنشطارية النووية تكون للعناصر الخفيفة نسبيا وتكون عمليات طاردة للطاقة هي أيضا[2].
6. **طاقة الحرارة الجوفية:** هي الحرارة الطبيعية الموجودة في باطن الأرض التي يمكن إستعادتها وإستخدامها بشكل مفيد، وهناك مصادر أرضية تتراوح درجة حرارتها بين 20-150 درجة مؤوية يمكن إستخدامها مباشرة في تدفئة المنازل وبعض العمليات الصناعية، وهناك مصادر أرضية ذات حرارة عالية قد تصل إلى 4000 درجة مؤوية تستخدم في توليد الطاقة الكهربائية، وموجود بشكل مخزون من المياه الساخنة والحرارة مستغلة حاليا عن طريق الوسائل التقنية المتوافرة[3].

الفرع الثاني: الطاقات غير المتجددة (الطاقات الأحفورية)

أولا: تعريف الطاقات غير متجددة

هي المصادر التي وفرت حتى الآن معظم إحتياجات المجتمعات الصناعية الحديثة من الطاقة مثل الفحم، البترول والغاز الطبيعي، وهي تلك المصادر التي تمتلك نظاما قادر على إنتاج الشغل منها الطاقة الحرارية، الكيميائية، الكهربائية والميكانيكية والنووية وغيرها، فمصادر الطاقة الأحفورية موارد ناضبة، أي التي ينفذ ما يتوفر منها في الطبيعة أو في مكان معين نتيجة إستخراجه أو إستخدامه[4].

ثانيا: مصادر الطاقات الأحفورية

1. **الغاز الطبيعي:** هو غاز متكون من خليط عدة غازات هيدروكربونية، وهو يحتوي على أكثر من 58 % من الميثان مختلطا مع غيره من الغازات الأكثر تعقيدا، إبتداءا من الإيثان إلى النبتان والهكسان ويكتشف وجوده في خزانات ومكامن في باطن الأرض، يستخرج الغاز الطبيعي وينتج مثل النفط[5]، فهو خليط من غازات قابلة للإحتراق، وتكوين الغاز الطبيعي يمكن أن يتفاوت من منطقة لأخرى وحتى في نفس المنطقة.

---

[1] أمينة مخلفي، **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص228.

[2] عبد الرؤوف تريكي، **مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر** –، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص113.

[3] مراد شريف، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة**، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، المجلد02، العدد 04، 2018، ص195.

[4] نصر الدين توات، **دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة – دراسة برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية بالجزائر**–، المجلد 08، العدد 02، متاح على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62511 ، تم الإطلاع عليه يوم 2021/06/15، على الساعة 23:17.

[5] سفيان معامير، **ترشيد استغلال الغاز الطبيعي وانعكاساته الإقتصادية على التنمية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص 12.

2. **الفحم:** يعتبر الفحم من الوقود الأحفوري، هو صخر أسود اللون قابل للإشتعال والإحتراق، ليعطي طاقة على شكل حرارة، والتي يمكن إستعمالها في تدفئة المنازل وفي عمل منتجات عديدة مختلفة. لكن الإستخدام الأساسي لهذه الحرارة هو في إنتاج الكهرباء، ويستعمل كذلك في إنتاج فحم الكوك وهو مادة خام أساسية في صناعة الحديد والفولاذ[1].
3. **النفط:** هو سائل يتكون أساسا من الهيدروكربونات وكذلك نسبة صغيرة من الكبريت والأكسيجين والنيتروجين، تتكون وتتجمع في باطن الأرض ويضل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق، والكسور الأرضية أو يستخرجها الإنسان بحفر الآبار[2].

الفرع الثالث: موقع النفط في خريطة الطاقة العالمية

أولا: أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة

1. **أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي:** يحتل النفط مركز السيادة بين مصادر الطاقة في العالم فهو محور النشاط الإقتصادي ويستمد هذه المكانة لعدم قدرة البدائل الأخرى الحلول مكانه إما لأنها غير فعالة أو غير إقتصادية وتبرز أهميته في القطاعات الإقتصادية كالتالي:

أ. **أهمية النفط في القطاع الصناعي:** تحتاج الآلات الصناعية الحديثة التكنولوجيا إلى مصادر طاقة ذات قدرة حرارية عالية مجسدة في النفط الذي يعتبر الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل، حيث يعتبر ثلث النفط المستهلك في العالم مكرس لأجل تشغيل الصناعة التي تعتبر دعامة الإقتصاد الحديث والتي لا تستطيع الإستمرار بدونه، فنقصانه أو فقدانه لأي سبب يؤدي إلى إقفال المصانع وتوقف الإنتاج وهو ما يؤدي خلق أزمات تهدد إستقرار الإقتصاد العالمي[3].

ب. **أهمية النفط في قطاع الزراعة:** هو مصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية وأساس في صناعة الأسمدة والمبيدات الزراعية[4].

ج. **أهمية النفط في التجارة الدولية:** إن أهم تطور عرفته التجارة الدولية للمواد الأولية في تاريخها المعاصر هو تطور تجارة النفط الذي فاق كل المواد الأولية الأخرى. ومنذ أواخر القرن الماضي إلتصقت به صفة العولمة، سواء من حيث السعر الذي يتحدد عالميا أو من حيث الحركة التجارية الدولية للنفط، ولا تخلو تجارة أي دولة في العالم من بند النفط تصديرا أو إستيرادا[5].

---

[1] هواري عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

[2] منير العايب، **أثر تطبيق الاتفاقيات الدولية للبيئة على الصادرات النفطية العربية (حالة الجزائر 1992-2010)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012، ص ص16-17.

[3] نوال بولعواد، **الريع البترولي وتأثيره على النشاط الجزائري (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973-2013)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، 2017-2018، ص ص 82-83.

[4] إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، **التطورات الراهنة لأسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على الإقتصاد الجزائري**، مجلة معارف: قسم العلوم الإقتصادية، العدد 24، جوان 2018، ص 386.

[5] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 18.

ثانيا: أهمية النفط على الصعيد الإجتماعي

يمثل النفط في المجال الإجتماعي عنصر أساسي لا يمكن الإستغناء عنه في تأمين الخدمات الإجتماعية والحاجات الإستهلاكية الضرورية لكل المجتمع، ويتجلى دوره فيما يلي:

1. **أهمية النفط في قطاع المواصلات:** أصبح النفط بمثابة سريان النقل الحديث لسهولة نقله وتخزينه فأكبر نسبة من النفط المستهلك تستخدم في قطاع النقل[1]، والذي يشكل بدوره الحصة الأكبر كقطاع مستهلك للطاقة (لأكثر من 95 بالمائة) حيث أن البدائل الطاقوية الأخرى محدودة أو ذات تكلفة أكثر.

والشكل الموالي يبين حصة بعض القطاعات الإقتصادية (الصناعة، النقل، الكهرباء، قطاعات أخرى) في الطلب على المنتجات النفطية:

الشكل رقم01: توزيع الطلب على المنتجات النفطية حسب إستخدامات قطاعات النشاط الإقتصادي في العالمي

(ما يعادل مليون طن من النفط)

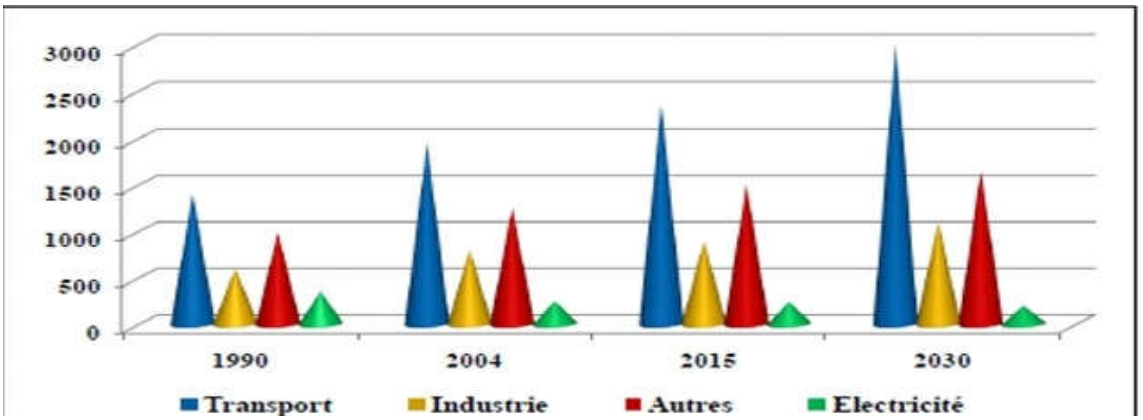

المصدر: حسيبة زايدي، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

ومن الشكل نلاحظ أن هناك تزايد حصة إستهلاك قطاع النقل وقطاع الصناعة خلال الفترة 1990-2015 ومن المتوقع إستمرار هذه الزيادة إلى غاية 2030، في حين نلاحظ إنخفاض مستمر بالنسبة لاستخدامات قطاع الكهرباء.

2. **توليد الطاقة الكهربائية:** يتم توليد الطاقة من سائر مصادر الطاقة الأولية بواسطة محطات التوليد، وتأتي في مقدمة هذه المصادر النفط الذي يؤمن معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم، فحضارة العالم تعتمد على الكهرباء حيث لا يوجد قطاع من قطاعات الحياة لم تدخله الكهرباء.
3. **المنتجات البتروكيمياوية وإستخداماتها:** تعدى دور النفط إلى تقديم العديد من السلع المصنوعة من النفط ومشتقاته والتي تسمى بالمنتجات البتروكيماوية والتي حلت محل المنتجات الطبيعية وبات من الصعب الإستغناء عنها ومن بينها مثل البلاستيك، والمبيدات الكيمائية، الألياف الصناعية، مطاط صناعي، منظفات

[1] إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، **مرجع سبق ذكره**، ص 386.

صناعية، وربما آخر ما توصل إليه العلم هو إستخراج المواد الغذائية من النفط فقد أكتشف أن هذا الأخير يحتوي على كميات هائلة من البروتين[1].

ثالثا: أهمية النفط على الصعيد السياسي

يعتبر النفط سلاح ضغط سياسي في يد الدول المنتجة والمصدرة له للضغط به على الدول الصناعية كما تجلى ذلك في حرب أكتوبر 1973. فقد أصبح أهم سبب وراء إندلاع الحروب وذلك بمحاولة السيطرة على المناطق الغنية بالنفط كما حدث في العراق[2].

رابعا: أهمية النفط على الصعيد العسكري

للنفط أهمية في الحرب كما له أهمية في السلم وتتجلى هذه الأهمية كونه سببا للإنتصار في الحروب أو سببا لإشتعالها ويلعب دورا فيها كما يلي:

1. **النفط مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية:** منذ الحرب العالمية الثانية ظهرت قيمة النفط ومشتقاته على الصعيد العسكري حيث أصبح الوقود الضروري لتسيير الآلات الحربية التي تعتمد على الحركة وأخذت المؤسسات العسكرية تولي إهتماما بالغا لتأمين النفط بالحصول عليه أو السيطرة على مكان إنتاجه.
2. **التجهيزات النفطية أهم وأضخم التجهيزات العسكرية:** إن تجهيزات ووسائل نقل النفط وتوزيعه في ساحة العمليات الحربية تشكل أضخم التجهيزات العسكرية في زمن الحرب وعليه يتوقف مصير الحروب، إذ ليس هناك أهمية للآلة الحربية دون الوقود اللازم لتشغيلها، وأهم هذه التجهيزات (خزانات ضخمة وناقلات كبيرة وسكك حديدية وخطوط أنابيب).
3. **النفط أحد عوامل النصر أو الهزيمة في الحروب:** يعد النفط ومشتقاته من العوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا في مسار الحروب ونتائجها فالدول التي تمتلك الوقود النفطي ما يكفي حاجة قواتها لفترة طويلة، وإمداداتها إلى مناطق القتال هي الدولة التي يكتب لها النصر إذا ما توافرت لها وتستطيع نقل تجهيزاتها بقية العوامل.
4. **النفط سبب للحرب أو هدف لها:** يبقى العامل الإقتصادي السبب الأهم والهدف الرئيسي من وراء نشوب أي حرب عندما تعجز الدبلوماسية عن تحقيقه، ومن بين هذه الأهداف الإقتصادية سعي بعض الدول لفتح أسواق تجارية أو محاولتها السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي النفط في مقدمتها[3].

[1] نوال بولعواد، **مرجع سبق ذكره**، ص85.

[2] إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، **مرجع سبق ذكره**، ص 386.

[3] عيسى مقليد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص86-87.

خامسا: الطلب العالمي للطاقات

الجدول الموالي يبين الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية أين يبقى الطلب العالمي على النفط محتلا الصدارة رغم البدائل الطاقوية المتاحة بمتوسط نمو سنوي 1.6% [1].

الجدول رقم02: الطلب على مصادر الطاقة الأولية

مصادر الطاقة	1970	2000	2010	2030	متوسط النمو السكاني% 2000-2030
الفحم	1449	2355	2702	3606	1.4
النفط	2450	3604	4272	5769	1.6
الغاز الطبيعي	895	2085	277794	4203	2.4
الطاقة النووية	29	674	753	-	0.1
الطاقة المائية	104	228	274	703	1.6
الطاقات الأخرى	73	233	336	366	3.3
المجموع	4999	9179	11132	15267618	1.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

حسيبة زايدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

نلاحظ من خلال الجدول أن الطلب العالمي على الطاقة يرتفع من سنة لأخرى حيث ارتفع من 4999 سنة 1970 إلى المتوقع يصبح 15267618 سنة 2030، وذلك بسبب زيادة معدل النمو السكاني وبالتالي زيادة الطلب على الطاقة، حيث نلاحظ أن النفط يستحوذ على الطلب العالمي للطاقة والذي عرف إرتفاعا مستمرا، حيث من المتوقع أن يصبح 5769 في الفترة 2030، بالرغم من وجود مصادر طاقوية بديلة.

ومنه نستنتج بأن الثروة النفطية ستبقى أهم الثروات الطاقوية على الإطلاق، فلا يمكن الإستغناء عنه في المستقبل المنظور، نظرا لتعدد أغراض إستعماله وأسهلها إستخداما، إضافة إلى ميزته الفريدة التي تجمع بين الفاعلية وإنخفاض التكلفة وعدم التأثير في البيئة مقارنة بالغاز الطبيعي والفحم، هذه العناصر الثلاثة لم تتوافر مجتمعة إلا في النفط.

[1] حسيبة زايدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

المطلب الثاني: ماهية النفط

الفرع الأول: مفهوم النفط

أولا: تعريف النفط

بالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة البترولية نجد أن كلمة "النفط" تعني "البترول" أو زيت البترول[1].

النفط أو البترول (petroleum) كلمة ذات مقطعين مشتقة من الأصل اللاتيني (petr) وتعني الصخر (oleum) تعني الزيت، أي زيت الصخر أو زيت الخام[2].

النفط عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، فهو في نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف بإختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فهو يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة والتي يمكن أن تأخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي، فينتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى[3]، مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: التركيبة الهيدروكربونية للنفط

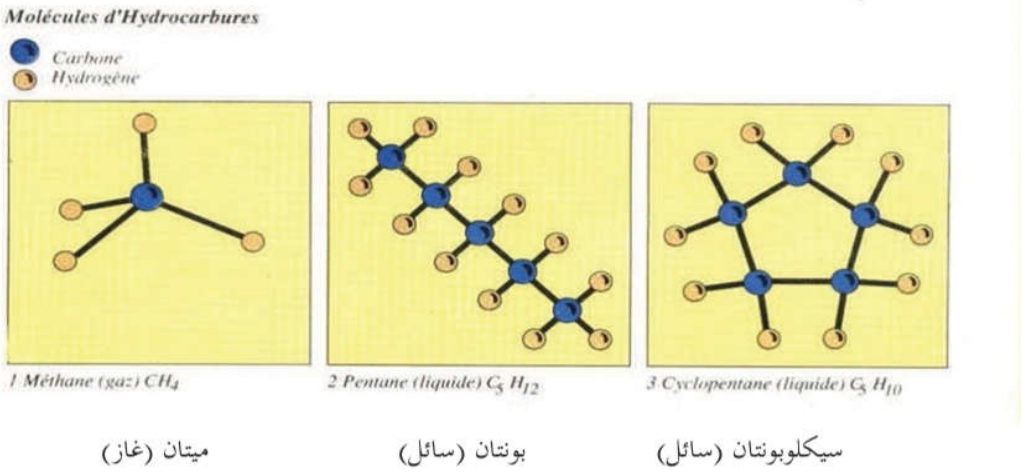

المصدر: أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل الإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)**، الجزء الأول، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي السنة الثالثة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص7.

إن مادة النفط بصورة السائلة أو الغازية يتواجد في أعماق الأرض، فلا يمكن إستعمال أو إستهلاك النفط كمادة خام إلا بعد تصفيته من المواد العالقة أو المختلطة معه مثل: المياه، الأملاح، الرمال، الكبريت والشمع..... الخ، أو تكريره لتحويله إلى منتجات سلعية نفطية مختلفة، بعضها ذو قيمة سعرية وحرارية عالية

---

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013، ص4.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **إقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1432- 2011، ص 11.

[3] عبد الرؤوف عبادة، **محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008)**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نمذجة إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص 19.

مع سعة وتنوع في الإستهلاك والإستعمال، والبعض الآخر منها ما هو منخفض السعر والحرارة مع محدودية وعدم تنوع إستعماله وإستهلاكه. ويمكن سرد هذه المنتجات النفطية بحسب قيمتها كالآتي:

- ✓ **المنتجات الخفيفة:** منها الغاز الطبيعي بنزين الطائرات، بنزين السيارات، كيروسين؛
- ✓ **المنتجات المتوسطة:** زيت الغاز، زيت الديزل، زيت التشحيم؛
- ✓ **المنتجات الثقيلة:** زيت الوقود، الإسفلت، الشمع[1].

يتكون النفط من حيث الوزن من[2]:

- ✓ الكربون بنسبة تتراوح بين 82.2 ٪ و87.1٪ ؛
- ✓ الهيدروجين بنسبة تتراوح بين 11.7 ٪ و14.7 ٪ ؛
- ✓ الأكسجين بنسبة تتراوح بين 0.1 ٪ و4.55 ٪ ؛
- ✓ نيتروجين بنسبة تتراوح بين 0.1 ٪ و1.5 ٪؛
- ✓ كبريت بنسبة تتراوح بين 0.1 ٪ و5.5 ٪ .

ثانيا: أشكال النفط

يتواجد النفط الخام في الطبيعة على أشكال وصور مختلفة ولكن غالبا ما يستخرج من الجيوب الباطنية للأرض على ثلاثة أشكال:

1. **الشكل الأول:** أن يكون على شكل مادة سائلة، وهو ما يطلق عليه النفط الخام الذي يحمل ألوان مختلفة كالأسود، الأخضر، والبني، كما يتميز النفط الخام بكثافة تتحدد بنسب ذرات الكربون المتواجدة، وكلما إرتفع حجم الذرات في النفط كلما زاد حجمه والعكس صحيح.
2. **الشكل الثاني:** هو صورته الغازية وهو ما يطلق عليه الغاز الطبيعي، هذا الأخير يتكون من غازات متباينة كالميثان، الإيثان، البروبين، البوتان وغيرهم. ولم تبدأ صناعته في صورته الحديثة إلا في منتصف القرن التاسع عشر عندما حفر " أدوان دراك Edwin L .Drace " أول بئر للبحث عن النفط عام 1859 م في ولاية بنسلفانيا الأمريكية على عمق 69,5 قدم%5[3].
3. **الشكل الثالث:** وهو أن يكون على حالته الشبه صلبة كعروق الإسفنت وهي حالة نادرة.

وتكون مادة النفط على أشكال مختلفة، إما في حالة سائلة كالنفط الخام أو حالة غازية، كغازات النفط (الغاز الطبيعي)، كما قد تكون مختلطة بنسب مختلفة حسب مناطق تواجدها الجغرافي[4].

---

[1] وهيبة زمال، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الإقتصاد الكلي (النمو الإقتصادي) – دراسة حالة الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2018–2017، ص ص3–4.

[2] ضياء النازور، **أهم قضايا الموارد الإقتصادية والتنويع الإقتصادي (المشكلة الإقتصادية – مصادر الطاقة وأنواعها – النفط – الفحم – الغاز الطبيعي التنمية المستدامة – الإقتصاد الأخضر – التنويع الإقتصادي)**، دون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 56.

[3] طروبيا نذير، **دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الإقتصادي الجزائري (1971–2006)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد الإندماج الجوهري، جامعة وهران، 2009–2010، ص 9.

[4] حسيبة زايدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

ثالثا: خصائص النفط

يمتلك النفط كغيره من المواد مجموعة من الخصائص تميزه عن باقي المواد الخام وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

1. التركيبة الكيماوية الفريدة من نوعها حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص، لا توجد في غيره من الموارد؛
2. يؤدي إرتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن إحتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء؛
3. النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الإقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة؛
4. يعتبر النفط مصدرا ناضبا تتناقص كثافته بإستعماله؛
5. تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا؛
6. النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر؛
7. تعتبر صناعة النفط من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة؛
8. إستعمال النفط كمادة خام يساهم بنحو 65% من إحتياجات العالم من الكيمائيات[1]؛
9. النفط مادة لزجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقعة ومحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام، فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما إزدادت كثافته النوعية والعكس صحيح؛
10. النفط مادة تستخرج من باطن الأرض وبها الكثير من الشوائب العالقة أو المختلطة مثل الغاز المنفصل أو الممزوج وكذلك المياه والأملاح والرمال، أو الشمع أو الكبريت[2].

الفرع الثاني: نشأة النفط

لقد وجد النفط من قديم الزمان ولكن الإنسان لم يتمكن من معرفته حينذاك بشكل جيد سواء ما تعلق بماهيته، طبيعته أو خصائصه وكيفية تواجده إلا في فترات متأخرة من حياة الإنسانية فترة العصر الحديث وخاصة أواخر القرن التاسع عشر، حيث توسعت المعارف لتبلغ مراحل متقدمة [3]، لكن رغم ذلك مازالت نشأة النفط موضع خلاف وجذل علمي كبير، حيث إنقسم المختصون إلى ثلاث فرق البعض منهم يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والبعض الأخر يؤيد الأصل اللاعضوي لمصدر النشوء، بينما هناك من يرى أن أصل تكوين النفط هو من عناصر معدنية.

---

[1] محمد سالمي دينوري، علاق فاطمة، **دور الصناعات البترولية في التنمية الإقتصادية وتحدياتها**، مجلة إقتصادية المال والأعمال، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة لخضر الوادي، 2018، ص 397.

[2] وهيبة مدشن، **أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 23.

[3] أمال رحمان، **النفط والتنمية المستدامة**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 4 ديسمبر 2008، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص178-179.

ومن هنا نستنتج أن هناك ثلاث نظريات لتفسير أصل تكوين النفط:

أولا: النظرية اللاعضوية

وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل البترول والكيفية التي يتم فيها، فهي تجمع على أن مادة النفط قد تكون في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيماوية بين العناصر اللاعضوية كإتحاد تفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء مثلا، وينشأ من إتحادهما مادة مشابهة للأستيلين، التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة.

وتحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في مكامن الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجودة في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها[1].

وما يدعم صحة أراء أسانيد هذه المجموعة أن أصل تكوين النفط هو توصلها نظريا ومخبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو النفطية كالبنزين والأستيلين والميثان وغيره من الأحواض[2].

ثانيا: النظرية العضوية

إن الغالبية العظمى من العلماء في يومنا هذا تعيد تشكل البترول إلى أصول عضوية نباتية وحيوانية، ومن المعروف أن هذه العملية الطبيعية إبتدأت من الطور الكمبري، أي منذ حوالي 500 مليون سنة، نتيجة العوامل الطبيعية المختلفة، تراكمت بقايا الأجسام الحيوانية والنباتية الدقيقة (كالبلانكتون) في قعر البحار والمحيطات وإمتزجت مع الرواسب والأوحال والرمال الآتية من القشرة الأرضية، وتفاعلت خلال ملايين السنين متحولة ببطء شديد إلى هيدروكربونات سائلة وغازية، والجدير بالذكر أن هذا التحول حدث بمعزل عن الهواء وتحت شروط ضغط وحرارة معينة وبمفعول بعض الجسيمات الدقيقة كالبكتيريا اللاهوائية. وهكذا تسللت هذه الأوحال العضوية المتحولة عبر الطبقات والصخور الرسوبية مشبعة إياها بالنفط المتكون[3]، تستند هذه النظرية إلى الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها ومن ابرز هذه الأدلة:

1. وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكاربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية؛
2. وجود عناصر البروفين والنيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة ويوجد هذان العنصران فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية؛
3. يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في النفط[4].

---

[1] أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل الإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)**، مرجع سبق ذكره، ص ص11-12.

[2] أمال رحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 179.

[3] عائشة راشد، مقال متاح على الموقع https://sites.google.com/site/peetroly/all/78 ، تم الإطلاع عليه يوم 2021/06/01، على الساعة 23:49.

[4] أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل الإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)**، مرجع سبق ذكره، ص ص11-12.

ثالثا: النظرية المعدنية

ترى هذه النظرية بأن النفط معدني الأصل تكون نتيجة لتعرض بعض رواسب كربيدات الفلزات الموجودة في باطن الأرض لبخار الماء ذلك أن كربيد الكالسيوم يتفاعل مع الماء مكونا الهيدروكربون غير المشبع (الأستلين). لكن الندرة الشديدة لرواسب الكربيدات يصعب معها تصور أنها كانت موجودة بكميات هائلة وكافية لتكوين ما إستخرج فعلا من النفط الخام وما يزال موجودا في باطن الأرض، ثم إن النفط لا يوجد في الصخور البركانية وإنما يوجد فقط في الصخور الرسوبية[1].

الفرع الثالث: مراحل وطرق استخراج النفط

إن طرق إستخراج الثروة النفطية ليست بالطرق الثابتة بل هي في تطور مستمر، حيث أن عملية إستخراج النفط في بداية إكتشافه كانوا يستخدمون وسائل غاية في البساطة، وبعد ذلك بدأت عمليات التنقيب والإستخراج للنفط في التطور المستمر، فتعددت وتنوعت أساليب البحث والتنقيب وأصبحت شيئا فشيئا أكثر دقة، وسهلت وتيرة الإستخراج بشكل يلبي حاجة العالم من الثروة النفطية.

أولا: مرحلة البحث والتنقيب

إن هذه المرحلة هي أول مراحل الصناعة النفطية حيث يرتكز هدف هذه المرحلة مهما تنوعت وتعددت طرق البحث والكشف عن النفط نحو معرفة تواجده وتحديد أماكنه جغرافيا وجيولوجيا في طبقات الأرض وكذلك تقدير أنواعها ونوعياتها[2].

ثانيا: مرحلة الإستخراج والإنتاج النفطي

تمر هذه المرحلة بعدة مراحل أساسية:

1. **مرحلة الإستخلاص الأولي:** وتبلغ نسبة الإستخلاص في هذه المرحلة مابين 15 و25 بالمائة من محتوى البئر من النفط، كما تتميز هذه المرحلة بإنخفاض التكاليف التشغيلية، وهذا راجع لأن الضغط داخل البئر كبير جدا وهو ما يعمل على خروج النفط من باطن الأرض، دون إستخدام أية وسائل صناعية أخرى.
2. **مرحلة الإنتعاش الثانوي:** حيث يستخرج خلالها حوالي 35 إلى 45 بالمائة من محتوى البئر من النفط، وخلال هذه المرحلة ينخفض ضغط البئر، مما يتطلب إستخدام وسائل صناعية أخرى لسحب المنتجات النفطية. مثل: حقن البئر بالماء، الهواء، الغاز الطبيعي، أو التوربينات الكهربائية لتسريع عملية السحب.
3. **مرحلة الإستخلاص الشاق:** حيث تكون لزوجة النفط في هذه المرحلة عالية جدا بشكل يستحيل إخراجه بإستخدام التوربينات الكهربائية، لذلك تستخدم الحرارة لتبيين النفط وتقليل لزوجته من خلال إستغلال الغاز

[1] نبيل جعفر رضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[2] يوب فايزة، **أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري (دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2017، ص 7.

المستخرج من البئر لتوليد طاقة كهربائية تستخدم لدفع بخار الماء الساخن إلى باطن البئر وزيادة درجة حرارة النفط، وبالتالي تقليل لزوجته وتسهيل عملية إستخراجه إلى سطح الأرض.

4. مرحلة التكرير: بعد إستخراج النفط، يتم تكريره لفصل المشتقات المختلفة، وتتم هذه العملية في برج التقطير، حيث يتعرض الخام إلى درجة حرارة عالية ليسخن، وفصل كل مشتق من المشتقات على درجة حرارة معينة، فعلى سبيل المثال تنفصل المشتقات الثقيلة عند درجة حرارة منخفضة، ولذلك يتم الحصول عليها من فتحات منخفضة من البرج، بينما يتم الحصول على المشتقات الغازية على درجات حرارة عالية، ومن فتحات أعلى برج التقطير[1].

المطلب الثالث: تصنيفات النفط وتطور الإستغلال الصناعي له

الفرع الأول: تصنيفات النفط

يتوفر النفط الخام في الطبيعة على نوعين رئيسيين هما[2]:

1. **النفط التقليدي:** ويمثل النفط الذي يستخرج من المكمن في حالته السائلة التقليدية.
2. **النفط غير التقليدي:** ويمثل النفط المستخرج من الصخور والرمال الزيتية.

ويصنف هذان النوعان إلى ثلاث تصنيفات رئيسية التصنيف الأول على المحتوى الكبريتي للنفط، والتصنيف الثاني فيعتمد على الكثافة النوعية للنفط، أما التصنيف الثالث فيعتمد على درجة اللزوجة التي ترتبط إرتباط وثيق مع التصنيف الثاني.

وبعد تحديد كثافة النفط الخام يتم تصنيفه إلى ثقيل عندما يكون أقل من 22 درجة، والنفط المتوسط ما بين 22-31 درجة، والخفيف أكثر من 31 درجة، وتبين أنه كلما إزدادت هذه الدرجات كان النفط الخام أخف مما يجعله سهلا للنقل والتصفية حيث يعطي عند تصفيته المنتجات المرغوبة مثل الغازولين ووقود الديزل. وبالتالي تكون نوعيته أحسن وسعره أعلى من الثقيل، وكلما قلت هذه الدرجات كان النفط أثقل، وعادة ما يستخدم لغرض تجاري برميل النفط وهو وحدة حجم دولية للنفط تساوي 152 لترا.

أما بحسب المحتوى من الكبريت فيشير إلى النفط الحلو أو النفط الحامض، أي أنه إذا كان محتواه الكبريتي أقل من 5% فهو حلو، أما الخام الذي يحتوي على أكثر من 5 % من الكبريت فيشار إليه بأنه حامض، والنفط الحلو يكون تأثيره في البيئة أقل، وكلما كان النفط الخام خفيفا وحلوا كان مرغوبا ويباع بسعر أعلى من النفط الثقيل والحامض.

---

[1] هواري عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص12-13.

[2] عباس فاضل رسن التميمي، **تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في أسعار الأسهم (دراسة تطبيقية في أسواق الأسهم لعينة من الدول المصدرة والمستوردة للنفط الخام)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، تخصص العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2001 ، ص24.

ونظرا لوجود أنواع وأصناف مختلفة من النفط فقد تم الإتفاق بين تداولي النفط على إختيار أنواع محددة تكون بمثابة معيار للجودة في كل سوق، وعلى أساسها يتم زيادة أو خفض قيمة المنتجات النفطية.[1]

ويصنف النفط الخام حسب التركيبة الكيميائية[2]:

- **البترول ذو الأساس البارافيني:** يحتوي على الشموع البارافينية، وقد يحتوي على كميات ضئيلة من المواد الإسفلتية، ويحتوي عمومًا على الأيدروكربونات البارافينية، وغالبًا ما يعطي كميات جيدة من الشمع البارافيني وزيوت التزييت عالية الجودة.
- **البترول ذو الأساس الإسفلتي:** يحتوي على المواد الإسفلتية بكميات كبيرة، أما الشمع البارافيني فلا يتوفر أو يتوفر بكمية ضئيلة، الأيدروكربونات تكون غالبًا من النوع النفثيني "الحلقي"، وتحتاج زيوت التزييت المنتجة من هذا الخام إلى نوع من المعالجة لتكون في كفاءة الزيوت المنتجة من الخامات ذات الأساس البارافيني.
- **الخام ذو الأساس المختلط:** يحتوي على كل من الشمع البارفيني وكذلك المواد الإسفلتية بالتساوي، وبه الأيدروكربونات البارافينية والنفثينية، وكذلك بعض النسب من الأيدروكربونات الأروماتية.

الفرع الثاني: تطور الإستغلال الصناعي للنفط

لقد تزامن إكتشاف النفط مع بروز الثروة الصناعية في أوروبا لهذا كان إستهلاك هذا المورد كبيرا في العالم الغربي بحكم حاجة الثورة الصناعية للطاقة ومع هاته الحاجة الكبيرة لهذا المورد تطورت الصناعة النفطية فبدأ بذلك العصر الإقتصادي للبترول في العالم الجديد وبالتحديد في الو.م.أ فكانت بذلك البداية الأولى لصناعة البترول، حيث إكتشفت أول بئر بترولية في العالم.

ولقد كان نمو الصناعة البترولية بطيئا نوعا ما في القرن الثامن عشر ميلادي وحتى نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، وهذا نظرا للمتطلبات المحدودة للكيروسين ومصابيح الزيت، ومع بداية القرن العشرين وعند بداية إستخدام محركات الإحتراق الداخلية وزيادة الطلب الصناعة على البترول أصبحت الصناعة النفطية مسألة إهتمام قومية، فبدأت الشركات البترولية بالظهور للوجود، وزادت بذلك فعالية إنتاج النفط، وقد أدى نشوب الحرب العالمية الأولى 1914-1918 إلى إشتداد الطلب على المشتقات النفطية وهو ما أدى إلى زيادة تطور الصناعة النفطية بحكم هذا الطلب المتزايد، وخضعت الصناعة النفطية بحلول القرن العشرين إلى سيطرة سبع شركات عالمية سميت بالشقيقات السبع وهي: الشركة البريطانية للنفط، شركة شل، شركة إيكسون أسو، شركة جولف، شركة تكساسكو، شركة موبيل وشركة سوكال شيفرون.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة وفي مقدمتها الشقيقات السبع السالفة الذكر، قد فرضت منطقها وسيطرتها على الصناعة النفطية العالمية، وفتحت لها فروعا عبر مختلف

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص36-37.

[2] مقال متاح على الموقع https://sites.google.com/site/peetroly/all/34-1، تم الإطلاع عليه يوم 2021/06/2، على الساعة 00:40.

مناطق العالم، ووصلت إلى السيطرة تقريبا على جميع منابع النفط وأسواق التوزيع عبر العالم، وحتى سنة 1972 كانت الشقيقات السبع تنتج 70% من البترول الخام العالمي و60%من المنتجات المكررة منه، وتبسط سيطرتها على أكثر من نصف الاحتياطات العالمية[1].

[1] وحيد خير الدين ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص15-16.

المبحث الثاني: سوق النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

إن المكان الطبيعي لتداول أي سلعة هو السوق بغض النظر عن طبيعة السلعة النفطية فإن تداولها سواء كان في صورة نفط خام أو منتجات نهائية تتم في أنشطة الأسواق العالمية وهو سوق النفط العالمي، حيث سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم الأسواق العالمية للنفط وأهم مميزاتها وأنواعها.

المطلب الأول: ماهية السوق النفطية

تخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى حدوث إختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، وأن تحديد الأسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية.

الفرع الأول: مفهوم سوق النفط

إن السوق العالمية للنفط هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، أي المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب. حيث أن النفط الخام مع إختلاف درجات كثافته، فهناك إلى حد ما تجانس متقارب بين أنواع النفوط وهذا الحال يجعل من سوق إحتكار القلة ينطبق إلى حد كبير على السوق النفطية العالمية، فالميزة التي يتصف بها سوق إحتكار القلة هي وجود عدد قليل من المنتجين ينتج كل منهم حجما كبيرا في الناتج الكلي بالدرجة التي تجعل كل منهم يأخذ بعين الإعتبار عند تحديد السياسة الإنتاجية أو السعرية سياسات تنافسية، أي أن كل منهم له القدرة على التأثير في السوق عن طريق زيادة أو تخفيض منتجاته[1].

وتتميز السوق النفطية بثلاث خصائص وهي[2]:

1. **سوق إحتكار قلة:** يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة"، حيث تخضع السوق لنوع من الإحتكار الجزئي من عدد قليل من الشركات، التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة، ما يعطيها تأثيرا مباشرا في العرض الكلي.
2. **سوق التكاملين الرأسي والأفقي:** تتميز سوق النفط بالتكاملين الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية الكبرى، والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية، تتسم بالتكامل الرأسي بداية من مرحلة المنبع مروراً بمرحلة النقل وصولا إلى المصب، ولا يمكن الفصل فيما بينها. كما تتميز السوق بالتكامل الأفقي الذي يظهر في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع، أي يجب على الشركة

[1] سيهام شباب، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر، تلمسان، 2018-2019، ص 81.

[2] علة وآخرون، **دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الإقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (عام 2000-2014)**، رؤى إستراتيجية، العدد 13، 2017، ص95.

النفطية – بغض النظر عن نوعها – أن تكامل فيما بين نشاطات المرحلة (كمرحلة البحث والإستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية وغيرها، وصولا إلى إستخراج النفط).

3. **الإتجاه نحو التكتل:** تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الإتفاقات المسبقة فيما بينها وعلى الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق ما يجعلها تتجه نحو التكامل.
4. **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط الخام تقلبات الطلب العالمي عليه بصورة مباشرة ما يؤدي إلى إعتبار الأسعار الفورية للناقلات أسعار نموذج المنافسة الكاملة.

الفرع الثاني: أنواع أسواق النفط

أدت التغيرات الحاصلة في الصناعة النفطية إلى إستحداث وتطوير طرق جديدة لتسويق النفط الخام مما أنتج أشكالا مختلفة من الأسواق النفطية التي تتمثل أساسا في:

أولا: الأسواق الفورية للنفط

تعتبر الأسواق الفورية في صناعة النفط وسيلة عملية للتخلص من الفوائض النفطية بأسعار منخفضة وكذا لتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار عقود طويلة الأجل ولم يكن السعر الفوري يؤثر تأثيرا محسوسا على الأسعار المعلنة والرسمية في الأسواق العالمية، غير أن الإختلال الذي طرأ منذ منتصف الثمانينات والذي أدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للنفط، دفع بالأسواق الفورية إلى مكانة متنامية الأهمية، بحيث صارت أسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من أسباب عدم إستقرار أسواق النفط ومن ثم إنخفاض أسعاره، ذلك أن الأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الإقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسواق النفط عامة، بل تتأثر كثيرا بالتوقعات والمعلومات المتوفرة لدى المتعاملين والمصرفيين وكدا حاملي الأسهم، كما تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية، وغالبا ما يطبع عليها "سلوك القطيع" مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.

وفي السوق الفورية يتباحث كل من البائع والمشتري ويتفاوضان عن صيغة معينة للتعامل في وقت محدد وبسعر معين لشحنة معينة، وتنشط هذه السوق بين المتعاملين عبر الهاتف وشبكة الحاسوب أو حتى يلتقون في أي مكان، بدلا من أرضية متاجرة محددة، فهي سوق دولية تنشط بدون إنقطاع.

وتتميز السوق الفورية بعدة مميزات منها:

- أن حجم التبادل فيها يكون كبيرا جدا؛
- يستعين كل من المنتج والمستهلك بعاملين أو مختصين في هذه السوق، فالمنتج يستعين بالسمسار من أجل أن يجمعه بالمشتري أو المستهلك النهائي، وهذا الأخير قد يستعين بتاجر من أجل تنفيذ أو إتمام الصفقة؛

- يواجه المتعاملون مخاطرة في حالة فشل أحد الأطراف في تنفيذ الإتفاق، كما تتسم بعدم الشفافية وعدم الوضوح في عملية صفقاتها بسبب غياب آلية أو هيئة مراقبة[1].

ثانيا: الأسواق الآجلة

نظرا لتطاير الأسعار في سوق النفط الفورية، أدخل المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، تعرف بالأسواق النفطية الآجلة ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق وهما:

1. الأسواق النفطية المادية الآجلة

هي أسواق يتم التفاوض حولها ثنائيا بين البائع والمشتري لتسليم سلسلة من شحنات النفط خلال فترة زمنية معينة عادة سنة أو سنتين، حيث يتضمن العقد تحديد كمية النفط، الجدول الزمني للتسليم، الإجراءات الواجب إتخاذها في حالة التخلف عن تسليم الشحنة، والطريقة المعتمدة في تحديد السعر. يتم تداول حوالي 90% إلى 95% من النفط الخام والمنتجات البترولية عن طريق العقود المادية طويلة الأجل، حيث يسمح هذا الشكل من العقود للمنتجين بضمان منافذ لتسويق خاماتهم، كما تمكن المشتري صاحب المصفاة من التأكد من تواجد البترول الخام اللازم لإستمرار نشاطه بشكل منتظم[2].

2. البورصات النفطية

ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى عام 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة بدل فشحنات النفط الخام، وتعتبر تلك العقود بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق المبادلات النفطية العالمية للندن وسوق سنغافورة.

ومثلما هو الحال في البورصة العادية فإن عنصر الشفافية متوفر في هذا النوع من الأسواق النفطية، حيث يمرر المتعاملون أوامرهم بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحدة المعلومات في كل وقت، كما تتوفر على سماسرة يسهلون إلتقاء البائع والمشتري وغرفة مقاصة تضمن التنظيم والتسيير الحسن للسوق ومعظم المتعاملين في هذه السوق هم مضاربون يهدفون على تحقيق أرباح والإستفادة من تقلبات الأسعار، وهم في الغالب لا يملكون أي نشاط صناعي مرتبط – بالنفط ولكنهم يؤثرون على السوق والأسعار ويظهر أن البورصات النفطية هي الحل المثالي للتعامل مع تقلبات أسعار النفط التي لا يمكن التحكم فيها، لما توفره من آليات تحمي المتعاملين رغم تعقيد التعامل فيها[3].

---

[1] عبد المالك مباني، **الإقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي – دراسة تحليلية استشرافية –**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر ،2007–2008، ص ص74–75.

[2] سهيلة زناد، **إستراتيجية ترقية الكفاءة الإستخدامية لمصادر الطاقة البديلة لإستخلاف الثروة البترولية وفق ضوابط الاستدامة (دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص: علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017–2018، ص 58.

[3] نعيمة حمادي، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986**–2018، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2008، ص ص58–59.

الفرع الثالث: الأطراف المؤثرة في سلوك السوق النفطية العالمية

تتميز السوق النفطية بوجود عدة أطراف فاعلة فيها، طرف ممثل للدول المنتجة وطرف ثان ممثل للدول المستهلكة والطرف الثالث يمثل الشركات النفطية.

أولا: من ناحية الدول المنتجة

1. منظمة الأوبك (OPEC):

هي مجموعة من الدول لها أهداف مختلفة ووسائل محدودة في التأثير في سوق النفط العالمية وتأسست منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" عام 1960، عقب تخفيض شركات النفط العاملة في الدول المصدرة للنفط أسعار النفط المعلنة، في هذا العام والعام السابق له. تعتبر منظمة الأوبك من المنظمات القائمة بين الحكومات أي أنها ذات بعد دولي، حيث إجتمعت بعض الدول المنتجة للبترول في بغداد العراق وهذا بين 10-14 سبتمبر 1960، ضم ممثلي كل من إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا وتم إعلان تأسيس هذه المنظمة وكان هدف المنظمة الأساسي منع تخفيض الأسعار والعمل على زيادتها[1].

و تهدف هذه المنظمة إلى[2]:

- ✓ التنسيق بين الدول الأعضاء والسياسات النفطية وتقرير ما يحقق ويحفظ مصالحها الفردية والجماعية؛
- ✓ إيجاد السبل والوسائل التي تضمن إستقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية للتغلب على التقلبات الضارة؛
- ✓ إحترام مصالح الدول المنتجة وضمان حصولها دخل، ومراعاة إمداد الدول المستهلكة بإنتظام، وضمان عائد منصف للمستثمرين في مجال النفط؛
- ✓ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، على أن تستوفي هذه الدول الإلتزامات المترتبة عليها وفق النظام الأساسي.

يوضح الجدول التالي الدول المنتمية إلى منظمة الأوبك وسنوات العضوية إضافة إلى نوعية نفط كل دولة.

[1] علي مراز، **معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج – سلسلة دراسات –**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017، ص 5.

[2] محمد عادل قصري، كرمة كمال، **آفاق الدول المصدرة للنفط "الأوبك" ورهاناتها المستقبلية (مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات إقتصادية)**، العدد 37، 2019، ص63.

الجدول03: أعضاء منضمة الدول المصدرة للنفط

الدول	نوع النفط	تاريخ العضوية
العراق	البصرة الخفيف	إنضمت سنة 1969
فنزويلا	خام ميرايا	إنضمت سنة 1960
إيران	الخام الثقيل	إنضمت سنة 1960
المملكة العربية السعودية	الخام العربي الخفيف	إنضمت سنة 1960
الكويت	خام التصدير	إنضمت سنة 1960
ليبيا	خام السدر	إنضمت سنة 1962
الإمارات العربية المتحدة	خام مريان	إنضمت سنة 1967
الجزائر	صحاري بلند	إنضمت سنة 1969
نيجيريا	خام بوني	إنضمت سنة 1971
الإكوادور	اورينت	إنضمت سنة 1973
الغابون	رابي الخفيف	إنضمت سنة 1975
أنغولا	خام جيراسول	إنضمت سنة 2007
غينيا الاستوائية	زافير	إنضمت سنة 2017
الكونغو	جينو	إنضمت سنة 2018

المصدر: قصري محمد عادل، كرمة كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

2. الدول المنتجة خارج الأوبك:

وهي الدول المنتجة للنفط خارج منظمة أوبك، تنتج هذه الدول ما يقارب 60% من لإنتاج الكلي في العالم ومعروف عن هذه الدول أنها منتجة ومستهلكة في نفس الوقت للنفط أي أنها تصدر وتستورد، لأنها تعتمد على الصناعة لهذا يرتفع طلبها على النفط، وتعتبر تكليف إنتاج النفط في هذه الدول مرتفعة مقارنة بدول منطقة لأوبك، وأكبر الدول المنتجة في هذه المجموعة هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، النرويج، كندا، البرازيل وبريطانيا والصين والمكسيك وكازاخستان[1].

[1] سفيان عمراني، **أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000-2015 (دراسة تحليلية وقياسية)**، الطبعة الأولى، مكتوبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2018، ص 50.

الجدول رقم(04): الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك حسب القارات

أمريكا الشمالية	**الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك**	**أوروبا**	**روسيا، النرويج، إنجلترا ، كازاخستان، الدنمارك، أذربيجان، إيطاليا رومانيا**
أمريكا الجنوبية	البرازيل، كولومبيا، الأرجنتين، ترنيداد وتوغابو، البيرو	الشرق الأوسط	عمان، سوريا، اليمن
إفريقيا	مصر، السودان، الكونغو، تونس، تشاد	آسيا والباسفيك	الصين، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفيتنام، استراليا

المصدر : خوميجة فتيحة، **أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر(دراسة حالة الفترة 2000-2006)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، 2017-2018، ص 31.

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة

1. وكالة الطاقة الدولية:

هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن، والذي إنبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة (coordination group energy).

وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة بهدف الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للنفط، ولقد إنضم عدد آخر من الدول حيث إرتفعت العضوية إلى 24 دولة، وإضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجاز:

- ✓ تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية؛
- ✓ السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الإستهلاك من ناحية، وتنمية المصادر البديلة للنفط من ناحية أخرى؛
- ✓ إحلال المصادر البديلة محل النفط في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك؛
- ✓ دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العالمي لنتائجها؛
- ✓ تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة؛
- ✓ وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات البترولية؛
- ✓ تشجيع التوسع في إستخدام الطاقة النووية، على أن يترك لكل دولة عضو حرية إنتهاج الطريقة التي تتناسب مع ظروفها الخاصة.

فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول، وكذلك تشجيع أعضائها على الإحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق النفطية في مراحل إنخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي[1].

2. **الشركات النفطية العالمية:**

أ. **مفهوم الشركات النفطية العالمية**

تعرف الشركات النفطية العالمية على أنها شركات متعددة الجنسيات عملاقة، تسيطر على السوق النفطية العالمية لمدة تقارب الخمسين عاما، تسعى دائما لإعادة صياغة الظروف الإقتصادية والسياسية لصالحها، وهي تجسيد لمبادئ الرأسمالية الحديثة، وتتميز بهيكل ضخم لرأس المال وهيكل متنوع من القوى العاملة.

وفي إطار ممارستها لنشاطاتها تضع هذه الشركات مجموعة من الإستراتيجيات تتمثل في:

- **الاستراتيجيات قصيرة الأجل:**

- الإتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في المناطق الآمنة سياسيا في الدول خارج الأوبك؛
- التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وإزدياد أهمية السوق الفورية؛
- السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.

- **الاستراتيجيات طويلة الأجل:**

تتجلى أساسا في السيطرة على السوق العالمية للطاقة وتتمثل في:

- التنمية الديناميكية لمختلف أنواع الطاقة، لها أهمية بالغة لضمان هذه الشركات مكانتها في السوق الدولية؛
- السيطرة على التكنولوجيا الحديثة التي هي أساس تحقيق التوازن في السوق النفطية طويلة الأجل، وبالتالي الضغط على الأسعار[2].

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، **إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2008-2009، ص54.

[2] فتيحة خوميجة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص24-25.

الجدول(05): أهم الشركات العالمية المنتجة النفط

	اسم الشركة	ملكية الشركة	تاريخ التأسيس
1	أرامكوا السعودية	شركة وطنية	1933
2	شركة النفط الإيرانية	شركة وطنية	1948
3	أكسون موبيل	متعددة الجنسيات	1999
4	شركة النفط الصينية	شركة وطنية	1988
5	شركة بريتيش ربوليوم	متعددة الجنسيات	1978
6	شركة شيل	متعددة الجنسيات	1907
7	شركة سوناطراك الجزائرية	شركة وطنية	1962
8	شركة إيني	متعددة الجنسيات	1953
9	شركة ستاتيوال	متعددة الجنسيات	1972
10	شرك ولوك أويل	متعددة الجنسيات	1991

المصدر: سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

المطلب الثاني: آليات تحديد الأسعار في الأسواق العالمية للنفط

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وبصرف النظر عن أي إعتبارات إقتصادية فإن هناك إعتبارات أخرى عديدة تمثل دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط.

الفرع الأول: تعريف سعر النفط

يقصد بسعر الصرف قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود، حيث أن مقدار مستوى أسعار النفط تخضع وتتأثر لقوى فعل العوامل الإقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو طلبه أو الإثنين معا[1].

يتمثل في كون أن السعر النفطي هو سعر مشتق ومستخلص ومعنى ذلك أنه يتم إحتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل، التكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات، ويتشكل السعر النفطي من عاملان إثنان هو سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل[2].

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الإقتصاد البترولي**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص194-195.

[2] خالدية بن عوالي، **استخدام العوائد النفطية – دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر والنرويج –**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص 37.

الفرع الثاني: أنواع سعر النفط الخام

لسعر النفط الخام أنواع متعددة وهي:

1. **السعر المعلن:** هو عبارة عن السعر الذي يعلن عنه رسميا من طرف العارض للسلعة، بحيث كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الإحتكارية، ظهر أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة ستاندرداويل، التي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام، بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان عبارة عن سعر يفرضه الكارتل النفطي العالمي مباشرة بعد إستخراجه من الآبار دون إشتراك مستخدميه في عملية التسعير، وإستمر العمل بهذا السعر منذ ذلك الحين إلى غاية 16 أكتوبر 1973 حين أقرت منظمة الأوبك أسعار بترولها الخام إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية الإحتكارية[1].
2. **السعر المتحقق:** ظهر هذا السعر في أواخر الخمسينات من القرن العشرين، ويعني مقدار السعر المعلن مطروحا منه الحسميات أو التسهيلات المتفق عليها بين الشركة البائعة والمشتري (وهذه الحسومات تكون كنسبة مئوية من السعر المعلن)[2].
3. **سعر الكلفة:** هي الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الإتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل نفط من النفط الخام. ويساوي هذا السعر كلفة الإنتاج مضافا إليه عائد الكومة (الضريبة والريع) وأي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للدول المنتجة[3].
4. **سعر الإشارة:** هو سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، وظهر هذا السعر النفطي في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات نتيجة لعدة إتفاقيات نفطية جديدة، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في عام 1965[4].
5. **السعر الإسمي:** هي الأسعار الحالية التي يجرى التعامل بها عمليا في السوق في تاريخ معين بموجبها بسعر برميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز، وقد تتسبب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت أو سعر النفط العربي وغيرها، وقد تشمل أنواع معينة من النفط الثقيل أو الخفيف أو حسب نسبة محتوياتها من الكبريت وغيرها[5]، أي تعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار مثلا أن سعر الأوبك يساوي 80 دولار للبرميل.

---

[1] سيد أحمد فتحي الخولي، **إقتصاد النفط**، الطبعة الخامسة، جدة، 1997، ص 271.

[2] جعفر عبد الرحمان ريجوان، ناصر رشيد خمى، **تقلبات أسعار النفط وأثرها على الفجوة الداخلية لدول مختارة ضمن منظمة الأوبك للفترة (1990-2014)**، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، دون عدد، ص 373.

[3] رزق قطوش، رمضان بن لوكيل، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر**: مقاربة تحليلية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، السداسي الثاني، 2017، ص 179.

[4] رزقة سيدي عمر، غريب بولرباح، **أثر تقلبات أسعار النفط على الإستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (دراسة تحليلية قياسية 2000-2018)**، مجلة المؤسسة، المجلد09، العدد01، ص 396.

[5] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 15، العدد01، 2013، ص 330.

6. **السعر الحقيقي:** هو السعر بدولارات ثابتة القيمة، ويعبر عن تطور السعر الإسمي خلال فترة زمنية بعد إستبعاد ما طرأ عليه من أثر التضخم النقدي وتقلبات سعر صرف الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط، وللكشف عن تطور القيمة الحقيقية لأسعار النفط ينسب السعر الحقيقي لسنة أساس معينة، ثم يتم تتبع تطوره عبر الزمن[1].
7. **السعر الفوري أو الآني:** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية أي أنه يتأثر بالإختلافات الحاصلة في السوق النفطية[2].
8. **الأسعار الآجلة وأسعار صفقات الأجل الطويل:** وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية.
9. **سعر البرميل الورقي:** وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية. وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي أخذ المستثمرون يبيعونها ويزايدون عليها ويتداولونها بين المضاربين مثلا قيام شركة نفط أمريكية بتوقيع عقد مع العراق لشراء مليون برميل نفط تسلم بعد شهرين بسعر 50 دولارا للبرميل وقد يباع العقد لمستثمر ثالث ورابع أو أكثر، ولذلك يوظف المستثمرون (المضاربون) أموالا كبيرة في البرميل الورقي والمضاربة على النفط الذي قد يرتفع سعره أحيانا بفعل هذه المضاربة وليس للأسباب الحقيقية الإقتصادية منها والسياسية[3].
10. **السعر الترجيعي:** ظهر هذا السعر في السوق الفورية في الثمانينات من القرن العشرين والمقصود به هو عبارة عن قيمة الوحدة النفطية الخام في فترة زمنية محددة وبوحدات نقدية محددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها ناقصا كلفة تكرير الوحدة النفطية وهامش ربح التكرير وكذلك كلفة النقل من ميناء المشتري إلى ميناء البائع[4].

الفرع الثالث: أساليب تسعير النفط

تطور تسعير النفط الخام مع تطور السوق النفطية العالمية والأطراف الفاعلة فيها. وفيما يلي تسعير النفط عبر عدة مراحل:

أولا: التسعير في ظل إحتكار الشقيقات السبع

1. **نظام التسعير المعلن 1880-1936:** تميزت هذه الفترة بثبات الأسعار وإستقرارها، وكانت أول شركة تحدد الأسعار عن طريق إعلانها رسميا هي شركة : "ستاندرد أويل أوف نيوجرسي "وذلك عند آبار الإنتاج، ثم

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 104.
[2] محمد احمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 199.
[3] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص104-105.
[4] جعفر عبد الرحمان ريجوان، ناصر رشيد خمى، **مرجع سبق ذكره**، ص 374.

أصبح الإعلان عنها يتم في موانئ التصدير مع تزايد مناطق الإنتاج، ومع ظهور شركات نفطية أخرى أصبح تسعير النفط يتم بعد توحيد أسعار النفط الخام.

2. **نظام نقطة الأساس الأحادية 1936-1939:** ويتم من خلال هذا النظام حساب كل أسعار الخامات العالية بناء على سعر النفط الخام في خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من خليج المكسيك إلى منطقة الإستيراد، وثم إختيار نفط خليج المكسيك كأساس لإرتفاع تكاليف إنتاجه.
3. **نقطة الأساس المزدوجة 1939-1945:** بعد إكتشاف النفط في منطقة الشرق الأوسط، ثم إختيارها كنقطة أساس ثانية للتسعير بعد موافقة الشركات النفطية الكبرى، وأصبح بإمكان المستوردين أن يدفعوا أسعار معلنة محددة مضافا إليها أجور الشحن والتأمين من أقرب الخليجين إليهم، ومن العوامل المؤدية إلى إتباع هذا التسعير:

أ. قيام الحرب العالمية الثانية وما تطلبته من إستهلاك واسع للنفط وتعذر وصول الإمدادات النفطية الأمريكية؛

ب. تزايد أهمية النفط الشرق الأوسط مع تزايد الإحتياطي والإنتاج منه؛

ج. سيطرت الشركات البترولية الأوروبية على نفط الشرق الأوسط ورغبتها في الحصول على أرباح عالية من هذه المناطق وتخفيض تكاليف الحصول عليه من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد مارست ضغوطا على الحكومة الأمريكية وشركاتها النفطية لتغير نظام التسعير السابق.

4. **نظام نقطة الأساس المتعادلة 1945-1950:** حيث تمت معادلة نقطة منظمة الخليج العربي وخليج المكسيك بميناء "ساوثمبتون" غرب إنجلترا، وذلك بعد تزايد أهمية النفط الشرق الأوسط وإكتساحه للسوق النفطية، وتزايد الطلب العالمي على النفط، كما أن إرتفاع تكاليف النفط الأمريكي ساهم في تعزيز هذا النظام.

ثانيا: التسعير في ظل سيطرت شركات النفط الوطنية ومنظمة الأوبك على الثروة النفطية

1. **نظام قاعدة الأسعار المتحققة 1950-1960:** وقد حدد سعر النفط وفق هذا النظام على أساس سعر النفط الأمريكي في خليج المكسيك، وظل هذا النظام ساريا حتى تأسيس منظمة الأوبك.
2. **نظام قاعدة سعر الإشارة 1960-1970:** وعرفت الأسعار في هذه الفترة إنتعاش، حيث فرضت أوبك السعر المتعامل به وذلك وفق نظام سعر الإشارة لنفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي، في ظل نظام إتفاقيات المشاركة مع الشركات النفطية الكبرى.
3. **نظام قاعدة السعر الرسمي 1970-1979:** عرفت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا لسعر النفط من طرف منظمة أوبك والذي أدى إلى إرتفاع الأسعار بناءا على ما جاء به اتفاق "كاراكاس" في ديسمبر 1970، والذي أوصى بضرورة إختلاف أسعار الخامات حسب إختلاف الكثافة النوعية لنفط، واتفاقية "طهران" في فيفري 1971 والتي نصت على رفع أسعار النفط الخام، اتفاقية "جنيف" في ديسمبر 1972 والتي نصت على مراعاة تغير سعر الصرف الدولار في تسعير النفط، ومنذ 1973 إنفردت أوبك بتسعير النفط وفق سلة خاماتها.

ثالثا: التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية

بعد أزمة 1973 طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام تفاديا لتقلبات الأسعار أهمها الأسواق النفطية الآجلة والبورصات النفطية منذ 1980، وشجعت على زيادة إنتاج الدول خارج منظمة الأوبك مما قلل من سيطرة المنظمة في مجال التسعير وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط[1].

المطلب الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط

إن للتقلبات الكبيرة في أسعار النفط تداعيات ملحوظة في إقتصاديات وسياسات دول العالم سواء الدول المنتجة أو المستهلكة.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية

إن الإستقرار في السوق النفطي يتحدد بالعرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة إلى ذلك المخزون النفطي، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الإقتصادي، فهناك عدة عوامل تؤثر في الطلب والعرض العاميين ومن أهمها ما يلي:

أولا: الطلب العالمي على النفط

يعتبر الطلب على النفط من أهم العوامل المؤثرة في سعر النفط، ولهذا تبنى التوقعات المستقبلية لأسعار النفط على الكميات المطلوبة لكن الطلب على النفط يختلف عن طلب أي سلعة وهذا لتأثير السعر بعوامل متعددة تجعله يختلف عن باقي السلع.

1. **تعريف الطلب النفطي**

يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية – كمادة خام أو منتجات نفطية – عند سعر معين وفي فترة زمنية محددة لتلبية الحاجة الإنسانية سواء كانت لإستهلاك أو لغرض إنتاجي.

لهذا يعتبر الطلب على السلعة النفطية طلب مشتق لأنه متوجه نحو المنتجات النفطية لسد الحاجة الإنسانية وليس نحو المادة الخام ومن هنا يتضح لنا أن الطلب على النفط ينقسم إلى قسمين: الطلب على النفط الخام والطلب على المشتقات النفطية.

وتتميز مرونة الطلب على النفط في المدى القصير أنها شبه معدومة لأن أي إرتفاع في سعر النفط لا يؤدي إلى إنخفاض الطلب في المدى القصير، لأن المستهلك يكون مرغما على إشباع حاجته من النفط ولا يمكنه تقليص الطلب في فترة قصيرة، أما في حالة إنخفاض السعر فإن المستهلك يحاول زيادة طلبه على النفط أقل من التغيير في السعر في المدى القصير[2].

[1] حسيبة زايدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص60-61.

[2] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

2. **العوامل المؤثرة على الطلب النفطي**

الطلب النفطي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة، فالبعض منها يعتبر أساسيا والبعض الأخر يعتبر ثانويا أو مكملا، سواء كان ذلك التأثير إيجابيا، أي بزيادة أو توسع الطلب أو سلبيا بإنخفاض وإنكماش الطلب[1]، وهذه العوامل هي كالأتي:

أ. **معدل النمو الإقتصادي:** يعد أهم عامل مؤثر على طلب النفط ويرتبط به إرتباطا وثيقا وفق علاقة طردية، فبلوغ الإنسانية مراحل متقدمة من التطور الإقتصادي والإجتماعي خاصة مع بروز القطاع الصناعي كقطاع إقتصادي هام وقائد لجميع النشاطات الإقتصادية، أثر ذلك وبصورة فاعلة على تطور وتزايد الطلب على الطاقة وخاصة النفط منها[2]، فالتوقع بإرتفاع معدل النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الخام مما يدفع بالسعر نحو الإرتفاع، ويحدث العكس في حالة التوقع بإنخفاض معدل النمو الإقتصادي الذي يدفع بمعدلات الطلب ومن ثم إستهلاك النفط نحو الإنخفاض مما يدفع بمسار أسعار النفط الخام نحو الإنخفاض[3].

ب. **التطور الصناعي:** يعتبر النفط مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية ويعتمد عليه في التطور الإقتصادي وبالتالي فغن الطلب على النفط يعكس مستوى التقدم الإقتصادي والكم الهائل من المركبات والآلات المستخدمة في الكثير من المجالات، إضافة إلى وسائل النقل البحري والبري والجوي التي تعتمد على النفط كمصدر مهم للطاقة ومن هنا يظهر تزايد الطلب على النفط مع تزايد درجة التطور الإقتصادي.

ج. **سعر النفط الخام:** يعتبر سعر النفط الخام عاملا أساسيا في تحديد الكمية المطلوبة فأي إنخفاض في السعر يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع الطلب على النفط والعكس صحيح، وعبر التاريخ كان إنخفاض أسعار النفط يؤدي إلى توسع الطلب على النفط وإرتفاع أسعاره يقابله إنكماش في الطلب[4].

ح. **سعر المواد الطاقوية البديلة:** توجد علاقة طردية بين أسعار الطاقة البديلة والطلب على النفط، فكلما زاد سعر الطاقة البديلة زاد الطلب على النفط لأن التوجه يكون للبديل الأقل كلفة وكلما قل سعر الطاقة البديلة قل الطلب على النفط لأن التوجه العالمي يكون نحو الطاقة البديلة لتعويض النفط لأنها اقل تكلفة[5].

خ. **الإستقرار السياسي في العالم:** إن عامل الإستقرار السياسي والأمني في العالم لا يقل أهمية عن باقي العوامل السابقة المؤثرة في الطلب على النفط حيث أن الإضطراب السياسي أو الأمني يؤثر على الإمدادات النفطية مما يجعل الدول الأكثر إستهلاكا للنفط تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على الكمية المطلوبة من النفط لمواصلة العملية الإنتاجية، وهذا ما يجعل الأسعار ترتفع وحدوث خلل في التوازن بين العرض

---

[1] رزق قطوش، بن لوكيل رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص 183.

[2] إبراهيم لقلة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص 11.

[3] نبيل جعفر رضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

[4] سفيان عمراني ، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

[5] سكنة جهينة فرج، **العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على إقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة الإقتصادي الخليجي، العدد 26، جامعة البصرة، حزيران 2015، ص 51.

والطلب على النفط مثلما حدث في أكتوبر 1973 بعد توقف الدول المصدرة للنفط مثل الجزائر والسعودية والعراق عن ضخ النفط، مما أدى هذا التوقف إلى حدوث أزمة طاقوية أثرت على الإقتصاد العالمي، ومنذ تلك الفترة عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخزين كميات هائلة من النفط تكفيها لأكثر من 3 أشهر لمواجهة أي أزمة أو نقص في الإمدادات النفطية[1].

د. **المناخ:** بما أن النفط هو المدخل الرئيسي في عمليات توليد الطاقة فإن التغيرات العنيفة في درجات الحرارة من حيث إرتفاعها أو إنخفاضها يترتب عليه إرتفاع أو إنخفاض الطلب على الطاقة لأغراض التدفئة بالذات، وهو ما يؤدي إلى إرتفاع أو إنخفاض الطلب على النفط، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر في أسعار النفط الخام[2].

ذ. **النمو السكاني:** هو من العوامل المؤثرة على الطلب حيث زيادة عدد السكان يقابله إرتفاع الطلب، وهذا ما نلاحظه في الصين والهند حيث ترتفع إحتياجات الصين والهند من النفط كل سنة، ولكن هذا لا يعتبر أساسيا لأن تأثيره يكون نسبي[3].

ثانيا: العرض العالمي على النفط

إن العرض النفطي مكون أساسي في المعادلة النفطية حيث أن زيادة المعروض النفطي يؤثر من ناحية السعر ويدفعه إلى الإنخفاض كذلك يؤدي إلى التوسع في الطلب على هذه السلعة والعكس صحيح، حيث أن إنخفاض المعروض النفطي يؤدي بالطلب إلى الإنكماش وترتفع الأسعار وبالتالي فالعلاقة بين العرض والأسعار عكسية[4].

1. **تعريف العرض العالمي:** يعد العرض النفطي من أهم العوامل المؤثرة في الأسعار وهو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض النفطي إستجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض النفطي في كل النفط المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون إستعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث إختلال في الإمدادات النفطية، فزيادة المعروض النفطي يسمح للأسعار بالإنخفاض والعكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض النفطي والأسعار هي علاقة عكسية[5].

2. **العوامل المؤثرة على العرض النفطي**

هناك عدة عوامل تؤثر على العرض النفطي نذكر منها:

أ. **الطلب على النفط:** يعتبر الطلب النفطي من أهم العوامل المؤثرة في العرض النفطي بإعتبار أن الطلب يخلق العرض فإزدياد الطلب على النفط وبإستمرار بنسب متتابعة فان هذا يشجع على الزيادة في الإنتاج

[1] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

[3] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

[4] رزق قطوس، رمضان بن لوكيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 183.

[5] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

النفطي لتلبية الطلب، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه على تقليص الكميات المعروفة من النفط إذن العلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الأخر.

ب. **سعر النفط:** يعتبر سعر السلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض، فكل زيادة في النفط تتسبب في إنخفاض الأسعار[1]، وعكس ذلك يكون في حالة إنخفاض السعر.

ت. **سعر مصادر الطاقة البديلة:** إن إرتفاع أسعار الطاقات البديلة، مع بقاء سعر النفط ثابتاً يغري منتجي النفط إلى التحول نحو إنتاج الطاقات البديلة، لأنها أكثر ربحاً من النفط، والأثر لذلك سيكون إنخفاض عرض النفط، ويحصل العكس عند إنخفاض أسعار الطاقات البديلة الأخرى مع ثبات سعر النفط، فإن ذلك يعني توافد منتجين جدد للسلعة الأمر الذي سيزيد من عرضها، وبالتالي فإن العلاقة بين تغير أسعار السلع الأخرى والكمية المعروضة وسعر النفط هي علاقة عكسية[2].

ث. **الإحتياطات النفطية وعمليات البحث والتنقيب عن النفط:** معروف عن النفط أنه مصدر للطاقة غير المتجددة حيث تناقص الإحتياطات المؤكدة مع إرتفاع عملية إستخراج النفط مثال بريطانيا كانت تنتج من النفط يوميا ما يعادل 1,3 مليون برميل أما سنة 2016 إنخفضت الكمية المنتجة إلى 914 ألف برميل، وعليه إن تناقص الإحتياطي النفطي يؤدي إلى إنخفاض العرض النفط[3]، كلما كانت الإحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الإعتقاد أن هناك قدرة على زيادة الإنتاج، إضافة إلى عمليات البحث والتنقيب التي تؤثر على العرض النفطي[4].

ج. **الأرباح العالية في الصناعة البترولية:** من المعروف أن السلع الرأسمالية تتأثر بما يسمى بإقتصاد الوفرة أي تؤثر تكلفة إنتاج هذه السلعة على الكمية المنتجة منها، وبالتطبيق على النفط فكلما كانت الكميات المنتجة كبيرة كانت الأرباح مرتفعة في المرحلة الأولى من الإنتاج، حيث تكون الآبار مكتشفة حديثا ولا تحتاج لتكاليف جديدة من أجل التصليح والإحتياط يكون مرتفعا لكن في فترة من الفترات يقابل الزيادة في الإنتاج إرتفاع في التكاليف وذلك راجع إلى الآبار تحتاج لتقنيات جديدة ووسائل متطورة حتى تقدم كميات أخرى من النفط الخام، وعليه فإن إنخفاض التكلفة في مرحلة معينة يؤدي إلى زيادة المعروض النفطي إضافة إلى هذا فمن مميزات النفط أن الربح المحقق يفوق كل أنواع الأرباح المحققة في مصادر الطاقة المختلفة كالطاقة النووية أو الفحم، وبالتالي نجد أن الفائض المالي الكبير يجعل الدول المصدرة والشركات الفاعلة والمستثمرة في مجال النفط تضع كميات معتبرة طمعا في تحقيق أرباح كبيرة[5].

---

[1] نعيمة حمادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

[2] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، ماهي العوامل المؤثرة على العرض النفطي ؟، متاح على الموقع https://almerja.com/reading.php?idm=104005 ، تم الاطلاع عليه يوم 2021/05/27، على الساعة 42: 23.

[3] سفيان عمراني ، حاكمي بوحفص، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000-2017)**، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 05، العدد 02، 2019، ص 919.

[4] نعيمة حمادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

[5] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص66-67.

ح. **السياسة النفطية أو سياسة الإنتاج:** لهذا العامل قوة تأثير كبيرة على العرض البترولي سواء بالزيادة أو بالنقصان أو بثبات العرض، ويتمثل في مجموعة من الإجراءات تتخذها جهة أو جهات معينة في كيفية إستغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة، فتخفيض أو توقيف إنتاج النفط يعتبر سلاحا إقتصاديا وسياسيا هاما إتخذ على عدة أشكال في السوق النفطية، ومثال على ذلك ما قامت به الدول العربية المنتجة للنفط خلال حربي 1967-1973، عندما إستعملت نفطها ضد الدول الإستعمارية، وكان له تأثير على العرض النفطي العالمي كذلك المحافظة على تنظيم العرض يكون له عدة أهداف من بينها إطالة فترة إستغلال النفط بصورة أفضل كما سعت إليه أوبك من خلال تقنين الإنتاج، أما من ناحية زيادة العرض أو الإنتاج، فالهدف منه زيادة العوائد المالية بغرض تلبية متطلبات التنمية كما هو الحال بالنسبة للسعودية مثلا التي كانت الأوبك بزيادة حصتها.

خ. **التقدم التكنولوجي:** تلعب تكنولوجيات إنتاج البترول المستحدثة دورا أساسيا في تأخير النضوب الإقتصادي وفي رسم ديناميكية منحنى عرض البترول العالمية على المستويين المتوسط والطويل، فهي تساهم في زيادة الإنتاج وتقليل تكلفة الإستخراج، مما توفر الإمكانية لزيادة عامل كفاءة الإنتاجية في الحقول القائمة، وتتيح إمكانية إستكشاف وإستغلال مكامن جديدة ذات مواصفات جيولوجية، كانت عصية بالتكنولوجيات السابقة، فزيادة السعة الإنتاجية للبترول عن طريق التقدم التكنولوجي من العوامل القادرة على التأثير على حجم المعروض من البترول، فضلا عن مساهمة التقدم التكنولوجي في زيادة الكفاءة الإستخدامية للمصادر الطاقوية.

د. **العوامل المناخية:** تؤثر العوامل الجوية وبالدرجة الأولى الزلازل والأعاصير على المعروض العالمي للنفط، حيث يتمثل أثر هذه العوامل الطبيعة في إنخفاض الإمدادات مؤقتا بسبب إخلاء المناص البحرية وتوقف عمليات الإنتاج فيها، إضافة إلى تأخر حاملات النفط في الوصول إلى الموانئ، إلا أنها قد تكون لمدة أطول في حالة تضرر المنصات البحرية أو شبكات الأنابيب، أو منشآت الإنتاج في حالة الزلازل، مثل توقف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار (إيفان) سنة 2004، والذي حرم الولايات المتحدة من أكثر من 10 ملايين برميل من الإنتاج، إضافة إلى بعض حقول خليج المكسيك نتيجة الأضرار التي خلفها هذا الإعصار والذي دامت تقريبا أربعة أشهر، ونفس الشيء حدث عقب إعصار (كاترينا) و(ريتا) سنة 2005 والذي أدى إلى إنخفاض الإنتاج الخام الأمريكي بمقدار 6 بالمائة وإنتاج المصافي ب 17 بالمائة[1].

الفرع الثاني: التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار النفط:

[1] سهيلة زناد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص53-54.

أولا: منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)

فهدف المنظمة هو:

1. تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها الفردية والمجتمعية؛
2. إيجاد السبل والوسائل لتحقيق إستقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية؛
3. الإهتمام دوما بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، إضافة إلى تأمين إمدادات إقتصادية وذات كفاءة مستقرة من النفط للدول المستهلكة، وعائد عادل لمن يستثمر في صناعته[1].

ثانيا: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)

لقد أنشأت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى إرتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC) وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور إجتماع في واشنطن 1974/02/11 لبدل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD).

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وقد إرتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي: الولايات المتحدة، وكندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، إيرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج.

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي:

- تحديد مستوى مشترك من الإستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الإستهلاك؛
- صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي؛
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الإعتماد على الطاقة المستوردة؛
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها؛
- تكوين خزين من النفط يكفي لإستهلاك 90 يوما، لمواجهة طوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية[2].

[1] حسنية مهيدي، بوظراف الجيلالي، **دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**، مجلة المالية والأسواق، المجلد05، العدد 9، 2018، ص 124.

[2] محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر(دراسة تحليلية وقياسية)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2013، ص ص200-201.

ثالثا: العوامل الجيوسياسية

تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في إرتفاع أسعار النفط في التوترات والإضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفق أسعار النفط إلى الإرتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملا آنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة، وأثرت الإضطرابات والنزاعات في تذبذب أسعار النفط إلى حدوث أزمات نفطية وهي كالأتي:

الشكل رقم 03: متوسط الأسعار الاسمية سنة 1970-2019

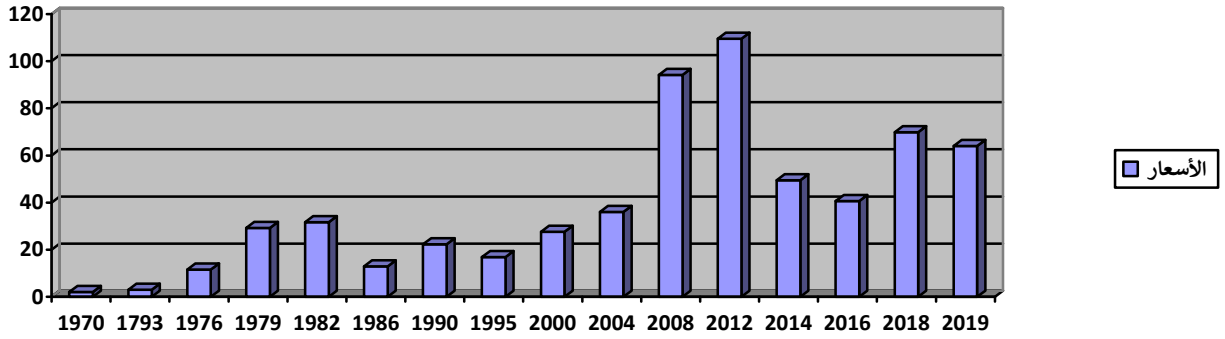

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2003، 2010، 2015، 2020، متاح على الموقع:
https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

1. أزمة إرتفاع أسعار النفط

أ. **الأزمة النفطية سنة 1973:** لقد أطلق على هذه الأزمة إسم أزمة تصحيح الأسعار النفطية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 173 قررت المنظمة زيادة أسعار النفط من جانب واحد لتقفز من 5$ للبرميل الواحد في أكتوبر 173 إلى 12$ للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 40 %[1].

ب. **الأزمة النفطية سنة 1979:** إرتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات أثر الحرب العراقية – الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13$ إلى 32$ للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية[2].

ت. **الأزمة النفطية سنة 2004:** تميز عام 2004 بإرتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى 36$ للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987)[3].

➢ **أسباب الطفرات النفطية السابقة:** ومن الأسباب التي أدت إلى رفع مستوى الأسعار النفطية نجد ما يلي:

[1] حسنية مهيدي، بوظراف الجيلالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 124.
[2] محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 201.
[3] **المرجع نفسه**، ص202.

- **إستنفاد الطاقة الإنتاجية للدول المصدرة:** بحيث يمثل عجزا في عرض النفط عن تلبية إحتياجات الطلب في مدة زمنية معتبرة، ويعود ذلك إلى تدهور الطاقة الإنتاجية الفائضة دون إغفال دور العوامل السياسية في ذلك مثل المقاطعة العربية في سنة 1973، أو حرب الخليج الأولى 1979، والحرب على العراق سنة 2003.

- **إرتفاع التكاليف الحدية لتطوير بدائل النفط وإنتاجها:** يمثل ثاني سبب رئيسي في الطفرات النفطية إرتفاع التكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر وبدائل أخرى غير النفط التقليدي كإنتاج النفط من البحار العميقة والمحيطات، الغاز الصخري والوقود الحيوي، بحيث يصبح إرتفاع أسعار النفط من الشروط الإقتصادية لإندفاع المستثمرين نحو تطوير مصادر أخرى من أجل سد إحتياجات الطلب العالمي للطاقة[1].

2. إنخفاض أسعار النفط:

أ. **الأزمة النفطية سنة 1986:** في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 إنخفض سعر النفط بشدة، إذ إنخفض سعر بحر الشمال إلى 17.70$ للبرميل، وبإقتراب فصل الربيع إنطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن، وإنخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13$ للبرميل[2].

➢ **أسباب الأزمة:**

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند كمستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم إلتزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار وبداية من عام 1986 إنهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

وتعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات إقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت ب 127 مليار دولار للفترة (1985-1982)، كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة 1982-1986 حيث بلغت 134 مليار دولار، كانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها. وفي نفس الوقت ونتيجة لإنخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للإنخفاض الكبير في أسعار النفط حيث زادت من إستهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي[3].

---

[1] عنتر بوتيارة، وآخرون، **دور إدارة فوائض صادرات المحروقات في تحقيق النمو والتنويع الإقتصادي (تجربة صندوق النفط النرويجي أنموذجا)**، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، المجلد 02، العدد04، ص 63.

[2] محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 201.

[3] بروكي عبد الرحمان، عبد الرحمان عبد القادر، **الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر "دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015"**، ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي – الواقع والتحديات –، يومي 09-10 ديسمبر 2015، ص ص2-3.

ب. **الأزمة النفطية سنة 1998:** تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث إختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة إقتصادية أثرت على حجم الإستهلاك فإنعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد إرتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، مما أدى إلى إنهيار النفط إلى حوالي 13$ للبرميل.

ت. **الأزمة النفطية سنة 2008:** شهد سنة 2008 أسوء أزمة مالية عرفها العالم منذ ثلاثينيات القرن الماضي وقد إزداد عمق هذه الأزمة في أوت 2007 مع إنهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن التطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي إذ إنعكست تلك التطورات بشكل واضح على الطلب العالمي على النفط الذي أخده في التراجع بشكل حاد من 147$ للبرميل في جويلية إلى 36$ للبرميل في شهر ديسمبر 2008[1].

- **أسباب الأزمة:**

- إضطراب الإمدادات النيجيرية في ربيع عام 2008 الذي أدى إلى مزيد من الإنخفاض في عرض خامات النفط الخفيفة ومنها المساهمة في إرتفاع الأسعار، كما أن الإنخفاض المستمر للدولار الأمريكي أدى إلى إرتفاع في سعر النفط بالدولار؛
- إنخفاض حجم الطلب العالمي على النفط بسبب إنخفاض الأسعار بفعل الأزمة المالية العالمية في ديسمبر 2008[2].

ث. **الأزمة النفطية سنة 2014:** شهدت أسعار النفط إنطلاقا من منتصف سنة 2014 إنخفاض السعر ليصل مستويات قياسية ببلوغه حدود 30$ نهاية 2015 وبداية 2016 مع ظهور بوادر إستقرار أسعار النفط عند هذه المستويات المنخفضة نسبيا، وإجمالا فقد سعر البرميل منذ جويلية 2014 حوالي 74 % من قيمته، فقد كان سعره في البداية 105.6 $، وهو ما أوقع الدول المنتجة للنفط وخاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازينها في وضعية صعبة[3].

- **أسباب الأزمة:**

- ظهور إنتاج النفط الصخري، الذي أتاحته التكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام؛
- التغيير في السلوك الإستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)؛
- الزيادة المرتفعة في الصادرات الإيرانية وهذا بعد رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها من الغرب؛

---

[1] حسنية مهيدي، ذ.بوظراف الجيلالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

[2] داود سعد الله، **تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على إستقرار الأسعار 2008-2009**، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 216.

[3] فاطمة فوقة، مرقوم كلثوم، **تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للإقتصاد الجزائري**، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد 03، السداسي الثاني 2016، ص ص 22-23.

- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين التي تستهلك لوحدها ثلث الإرتفاع الحاصل في الإستهلاك العالمي من البترول؛
- هبوط متواصل في إستهلاك النفط في الولايات المتحدة بعد إستعانتها ببدائل أخرى[1].

ج. الأزمة النفطية سنة 2019: إنخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2019 مسجلة التراجع الأول لها منذ عام 2016، حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر خامات أوبك 64$ للبرميل مشكلا بذلك إنخفاض بحدود 5.8$ للبرميل أي ما يعادل تراجع نسبته 8.3 % بالمقارنة مع مستويات عام 2018.

➢ **أسباب الأزمة:**

شهد الإقتصاد العالمي صدمة كبيرة وفريدة من نوعها لم يواجه مثلا لها على مدار عقود، وذلك على خلفية جائحة كورونا المستجد Covid-19، حيث فرضت معظم حكومات العالم قيودا على السفر وإتخذت تدابير عزل لمواجهة هذه الجائحة، كما أغلقت إقتصادياتها بشكل كلي، وهو ما أثر بشكل كبير على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك أسواق الطاقة العالمية، التي شهدت إنخفاض حاد في أسعار النفط[2].

[1] فاطمة الزهراء العجاج، قليل زينب، **اثر تقلبات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1986-2016**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد03، العدد02، 2019/06/01، جامعة تلمسان الجزائر، ص 514.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020**، متاح على الموقع https://www.amf.org.ae/ar/jointrep/jaer2020 ، تم الاطلاع عليه يوم 2021/06/24، على الساعة 7.15، ص ص105-114.

المبحث الثالث: علاقة النفط بالتنمية الإقتصادية

بغض النظر عن الأسباب المؤدية لحدوث الأزمات النفطية، فإن تقلب أسعار النفط ينعكس على إقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة.

المطلب الأول: علاقة النفط بالتنمية الإقتصادية

تعتبر التنمية الإقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكن تضمنها مقرون بحدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية للبلد. ويعد مشكل شح رأس المال أحد العقبات الرئيسية التي تواجه التنمية الإقتصادية، وخاصة في البلدان النامية التي تعتمد إقتصادياتها على النفط في تمويل المخططات التنموية، إذ أن التقلبات الدورية في أسعار هذا المورد جعلت من إستدامة الخطط التنموية على المحك.

يحتل النفط الصدارة في إقتصاديات الطاقة حيث يلعب دورا حيويا في العالم المعاصر، كما يتزايد دوره بإستمرار بسبب كثرته وتعدد إستعمالاته سواء في الدفاع القومي أو في الصناعة أو حتى في الزراعة فضال عن إستعمالاته في الحياة اليومية العادية للإنسان، وتكمن الأهمية الإقتصادية للنفط في ما يلي:

- النفط مصدر رئيسي وهام للطاقة في الإقتصاد الحديث إذ يلعب دورا كبيرا في القطاع الإنتاجي والتنموي للدول المستهلكة والمصدرة له على حد سواء؛
- النفط المادة الأساسية في الصناعات إذ ما يميزه هو أنه لا يمكن إستعماله إلا بعد إجراء عمليات عليه والصناعات النفطية سواء كانت إستخراجية أو تحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا في حد ذاتها؛
- النفط مصدر الإيرادات المالية وتظهر أهميته بصفة أكبر في إقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد إقتصادها بصفة أساسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي، وفي تمويل برامج التنمية الإقتصادية؛
- يعتبر النفط ومشتقاته أهم سلعة في التبادل التجاري الدولي حيث يتم تدولها على نطاق واسع في كل أنحاء العالم؛
- للقطاع النفطي دور كبير في تشغيل اليد العاملة من خلال الشركات النفطية، حيث تساهم هذه الشركات في تفعيل النشاط الإجتماعي من خلال مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم وكذا المساهمة في الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي[1].

[1] أبو بكر خوالد، بوزرب خير الدين، **تأثير الأزمة النفطية الراهنة على التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية (دراسة حالة الكويت)**، ملتقى جامعة الطارف، متاح على الموقع https://www.academia.edu/42147846/ ، تم الاطلاع عليه يوم 2021/06/19، على الساعة 00.35، ص ص3-4.

المطلب الثاني: أثر إنخفاض أسعار النفط

ينعكس إنخفاض أسعار النفط على إقتصاديات الدول المنتجة والمستوردة كما يلي:

الفرع الأول: أثر إنخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة له

تتمثل آثار إنخفاض أسعار النفط على هذه الدول فيما يلي:

أولا: على الدول الصناعية

1. **إنخفاض قيمة الواردات من النفط:** ذلك يؤدي إلى تحسن موازين المدفوعات هذه الدول وإنخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية التي تساهم المنتجات النفطية في إنتاجها، كذلك إرتفاع معدل الناتج القومي الإجمالي وإنخفاض معدل التضخم في هذه الدول.

يختلف أثر إنخفاض أسعار النفط في هذه الدول بإختلاف السياسة التي تتبعها كل دولة فيما يتعلق بنقل أثر الإنخفاض إلى المستهلك.

2. **تخفيض أو إلغاء مشروعات الطاقة البديلة:** من الصعب على حكومات الدول الصناعية في ظل فائض النفط وإنخفاض أسعاره أن توفر الإستثمارات الضخمة اللازمة لتنفيذ برامج الطاقة وهو ما يؤدي إلى تخفيضها.
3. **تخفيضات الإستثمارات المخصصة للبحث عن النفط في مناطق الإنتاج الحدية:** من المحتمل ألا تستطيع الشركات تغطية تكاليف إنتاج (منذ إرتفاع أسعار النفط بدأت الشركات في البحث عن النفط والغاز الطبيعي في المناطق التي يوجد بها حقول صغيرة للنفط أو ما تسمى مناطق الإنتاج الحدية والتي تكون عملية إستخراج النفط منها مربحة طالما سعره مرتفع)، وفي حالة إنخفاضه يكون العكس.
4. **إنخفاض الصادرات:** نتيجة إنخفاض واردات الدول النفطية التي تحصل عليها من الدول الصناعية لمشروعات البنية التحتية والمشروعات الصناعية والسلع الإستهلاكية.....الخ.
5. **تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها:** كانت البنوك الغربية تتهافت على إقراض الدول النفطية من منطلق أن هذه الدول لديها إحتياطات نفطية كبيرة، ومع إنخفاض أسعاره إنخفضت قدرة الدول النفطية المقترضة على سداد ديونها بسبب انخفاض عوائدها من النفط وهو ما وضع البنوك الغربية في صعوبة من حيث قدرتها على متابعة نشاطها.

ومن جهة أخرى فإن إنخفاض العوائد المالية النفطية من شانه أن يدفع بالدول النفطية إلى التوقف عن مساهمتها في تقديم الأموال إلى السوق المالية والمؤسسات المالية الدولية[1].

ثانيا: على الدول الغير الصناعية

1. إنخفاض قيمة صادرت المواد الأولية غير النفطية تأثرا بإنخفاض أسعار النفط؛

[1] نوال بولعواد، **الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973-2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، 2017-2018، ص ص 116-117.

2. تراجع التحويلات بالعملة الصعبة للرعايا العاملين لدى الدول النفطية؛
3. إنخفاض المعونات المستلمة من الدول النفطية؛
4. تراجع المشاريع المرتبطة بعمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز بسبب غياب محفز السعر؛
5. إنخفاض قيمة الواردات النفطية وبالتالي تحسين معدلات التبادل الخارجي؛
6. تراجع معدلات التضخم بسبب إنخفاض أسعار المواد الطاقوية؛
7. تجنب اللجوء إلى الإقتراض الأجنبي خاصة التجاري مما يخفف من حجم الديون الخارجية[1].

الفرع الثاني: أثر إنخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة له

أثرت الإنخفاضات المتتالية في أسعار النفط على إقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط حيث أدى إلى إنخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي:

- إنخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول؛
- إن التقلبات المستمرة في أسعار النفط جعلت إقتصاديات الدول النفطية تعيش حالة إضطراب دائمة ومستمرة، مثلا عن حدوث الإنخفاض الكبير في أسعار النفط في أواخر عام 1985 وأوائل عام 1986 حدثت أزمات كارثية في الدول المصدرة للنفط سواء كانت من بين أعضاء الأوبك أو من خارجها، ودخلت إقتصادياتها في مديونية ضخمة أثقلت كاهلها ولسنوات طويلة[2]؛
- إنخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الإقتصادي: فقد إنخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة، ولقد ترتب على ذلك إنخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع معدلات النمو الإقتصادي، بسبب تراجع الإيرادات البترولية؛

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة إنخفاض الإيرادات العامة، بسبب إرتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الإقتصادية وبالضغوط التضخمية في الإقتصاد أدى إنخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول النفطية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الإستثماري والإنمائي[3].

---

[1] ماجن محمد محفوظ، **الصدمات النفطية – الأسباب– الإنعكاسات – و سبل العلاج** ، مجلة المعيار، عدد خاص، 23 ديسمبر 2017، الجزائر– تيسمسيلت–، ص 6.

[2] وحيد خير الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 117.

[3] يوسف أ.د.ب.يبي، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000–2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستار في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011–2012، ص 26.

- إنخفاض حجم الفوائض المالية النفطية: أي لجوء العديد من الدول النفطية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الإقتراض، وتراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار عام 1981؛
- تدهور شروط التبادل في غير صالح الدول المصدرة للنفط وإتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها؛
- إنخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من إعتمادها الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة؛
- انخفاض الصادرات النفطية لدى الدول المصدرة يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر النفط؛

فقد تلجأ الدول المصدرة للنفط إلى إستعمال سياسات إقتصادية غير مسبوقة حين تفرض ضرائب على السلع والخدماتّ[1].

المطلب الثالث: أثر إرتفاع أسعار النفط

إذا كان حجم إستهلاك النفط يعتبر مقياس مهم لقياس درجة التقدم الإقتصادي، فإن هذا الأخير له دوره الكبير في التأثير على الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص، حيث أنه توجد علاقة بين معدل النمو الإقتصادي ومعدلات الطلب على النفط مما ينعكس على إرتفاع أسعار النفط ويؤثر ذلك على إقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على إقتصاديات الدول المستوردة[2].

الفرع الأول: أثر إرتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة له

تتأثر الدول المستهلكة للنفط من إرتفاع الأسعار إيجابا وسلبا كما يلي:

أولا: الدول الصناعية

تتلخص فيما يلي:

1. **زيادة أعباء موازين المدفوعات:** أدى إرتفاع الأسعار إلى تحميل موازين مدفوعات معظم الدول الصناعية الغربية بمزيد من الأعباء بقدر زيادة قيمة وارداتها من النفط الخام.
2. **وضع برنامج دولي للطاقة:** إتفقت الدول الصناعية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع برنامج دولي للطاقة يجري تنفيذه عبر المؤسسة الدولية للطاقة ومن أهداف البرنامج:

- تأمين مصادر ثابتة للنفط الخام؛
- التحضير لمواجهة أية أزمة في الطاقة وذلك من خلال إنشاء خطة طارئة تعتمد على تحقيق الإكتفاء الذاتي وتخفيض الطلب على النفط وتوزيع كميات الإحتياطي فيما بينها بالتساوي؛

[1] أحمد مندور، أحمد رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.

[2] كامل بكري وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص 223.

- القيام بدور أكثر فاعلية بالنسبة لصناعة النفط وذلك من خلال إنشاء جهاز عالمي لتبادل المعلومات المتعلقة بهذه الصناعة وتحديد إطار دائم للتشاور مع الشركات النفطية؛
- تخفيض الإعتماد على النفط المستورد وذلك بوضع خطة طويلة الأجل تهدف إلى الحفاظ على الطاقة والإسراع في تطوير مصادر جديدة وبديلة لها وأيضا الإنفاق في مجال الدراسات والأبحاث الخاصة بها؛
- بناء مخزون إضافي.

3. **احتواء الفوائض المالية:** ومن أهم الطرق التي يتم بها ذلك ما يلي:

- أسواق الدولار الأوروبية: إستقطبت هذه الأسواق الفوائض النفطية بسبب إرتفاع سعر الفائدة ووجود حد أدنى من القيود على رؤوس الأموال وسهولة سحب الأموال عند الحاجة إليها وقد ساعد على إستيعاب هذه الفوائض إتساع نشاط البنوك الأمريكية في الدول النامية لرغبتها في إستيعاب هذه الفوائض؛
- الإستثمارات الأخرى في الأسواق المالية للدول الصناعية حيث تم استثمار معظم الفوائض النفطية في سندات طويلة الأجل على الخزانة البريطانية والخزانة الأمريكية وكذلك الاستثمار في أسواق الأسهم[1].

ثانيا: الدول غير الصناعية

تتلخص فيما يلي:

- تقليل واردات هذه الدول من النفط وبالتالي إنخفاض الإشباع من هذه السلعة؛
- في حال أرادت المحافظة على نفس مستويات الإشباع فقيمة وارداتها ترتفع، وتزيد أعباء موازين مدفوعاتها؛
- إرتفاع إيراداتها العامة من جراء فرض مختلف الضرائب على النفط الخام ومشتقاته (ضريبة الإستهلاك، ضريبة الحفاظ على البيئة من التلوث....) وذلك كرد فعل على إرتفاع الأسعار؛
- زيادة صادراتها من السلع الإستهلاكية والإنتاجية إلى الدول المنتجة للنفط اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية لهذه الدول وذلك بأسعار تفوق أسعار النفط؛
- إرتفاع قيمة الودائع في مختلف بنوكها جراء إقبال الدول المصدرة للنفط على إستغلال مواردها النفطية الفائضة في بنوك الدول المستهلكة، هذه الأخيرة تستغل هذه الأموال وتستخدمها في مجالات إستثمارية متعددة أو إعادة إقراضها للدول النامية بأسعار فائدة باهضة؛
- بالنسبة للدول المستهلكة المتقدمة تكتسب قوة سياسية رهيبة جراء وجود الكم الهائل من الأرصدة النفطية في بنوكها ومؤسساتها المالية المتنوعة[2]؛
- يؤدي إرتفاع مصدر الطاقة الرئيسي في العالم إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي إرتفاع أسعار المنتجات ومنه إنخفاض القدرة الشرائية[3].

[1] نوال بولعواد، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

[2] فتيحة خوميجة، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

[3] وحيد خير الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص118.

الفرع الثاني: أثر إرتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة له

لإرتفاع أسعار النفط أثار كبيرة على الإقتصاد خاصة لدى الدول صاحبة المجال الريعي والذي يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي ووحيد للدخل وتتلخص أهم هذه الآثار في:

- زيادة كبيرة في العوائد النفطية وإنعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد: حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 167 مليار دولار عام 2001، وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية؛
- زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث إرتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980، وتوجه الدول المصدرة للنفط عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، إستثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية؛
- كما يؤثر إرتفاع أسعار النفط بالإيجاب على الدول العظمى مثل أمريكا وبريطانيا وروسيا التي لها الحق في حقوق إمتلاك لأبار ومصادر النفط[1].

[1] أحمد مندور رمضان، أحمد رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.

خلاصة

ينفرد النفط عن غيره من مصادر الطاقة المختلفة بمجموعة من الخصائص التي تجعله يرتقي لكونه المادة الأهم في حياة المجتمعات الإقتصادية المعاصرة. وهذا ما إستلزم ظهور سوق يصطلح عليه ب"السوق النفطية" تتحدد على مستواها أسعار النفط على نطاق عالمي، فسعر النفط يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب العالميين الذي تسعى كل الدول المستهلكة والمنتجة إلى إدارته وتوجيهيه حسب ما يخدم مصالحها، وما كان إنشاء منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط "الأوبك" وكذلك الوكالة الدولية للطاقة إلا لهذا الغرض.

الفصل الثالث: الإقتصاد الجزائري بين إشكالية التنمية والأزمات النفطية

المبحث الأول: إشكالية تمويل التنمية في الجزائر

لمبحث الثاني: إنخفاض أسعار النفط وآثاره على تنمية الإقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: الحلول المقترحة لتمويل التنمية في ظل إنخفاض أسعار النفط

تمهيد

تعد الجزائر من بين الدول المنتجة للنفط، ومن بين الدول الأقل تنوعا في صادراته إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95 % في المتوسط، وهو وضع يجعل الإقتصاد الجزائري يواجه أعظم التحديات الإقتصادية حيث أصبحت التبعية الكلية للإقتصاد الجزائري للبترول نقمة عليه منذ الإنخفاض التدريجي لأسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014، والذي أدى إلى إنهيار الإقتصاد الجزائري، وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى كيفية تنمية الإقتصاد الجزائري في ظل أزمة إنخفاض أسعار النفط وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: إشكالية تمويل التنمية في الجزائر.

المبحث الثاني: إنخفاض أسعار النفط وآثاره على تنمية الإقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: الحلول البديلة لتمويل التنمية في الجزائر في ظل إنخفاض أسعار النفط.

المبحث الأول: إشكالية تمويل التنمية في الجزائر

رغم امتلاك الجزائر كل المقومات التي تؤهلها لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة إلا أن الإعتماد المفرط على قطاع النفط يشكل عائق كبير أمام تحقيق أهداف الإقتصاد الجزائري، حيث تبقى عوائده المالية تابعة لتقلبات أسعار النفط، فسنحاول إعطاء نظرة عامة لتطور الإقتصاد الجزائري والموارد التي يتوفر عليها وخصائصه.

المطلب الأول: طبيعة الإقتصاد الجزائري

الفرع الأول: لمحة عامة عن تطور الإقتصاد الجزائري

عرف الإقتصاد الجزائري جملة من التحولات إنعكست على أدائه في مختلف الميادين من خلال فترات زمنية متعاقبة وساهمت في تشكيله بالصورة التي يعرف عليها اليوم، بداية بإتباعه لنظام التخطيط في فترة السبعينات وما نتج عنه من آثار سلبية أثرت على أداء الإقتصاد خاصة مع تراجع مداخيل العملة الصعبة المتأنية من تصدير النفط بداية من 1984 وفي سنة 1986 إنهارت أسعار النفط وتجلى ذلك بضعف الإقتصاد الجزائري كليا، حيث عرفت ميزانية الدولة عجزا كبيرا مع إنخفاض أسعار البترول في ظل تقييم مبالغ فيه للدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى مع ضعف أداء الجباية العامة. حيث لجأت الجزائر إلى جدولة ديونها الخارجية التي قدرت بأكثر من 25 مليار دولار في بداية التسعينات وسمحت هذه العملية المرفقة ببرنامج التصحيح الهيكلي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي بتقليص خدمة الديون السنوية المستحقة على الجزائر التي وصلت إلى 76% من الصادرات سنة 1992 مع العلم أن قدرة الدولة على تسديد الديون تتوقف على العوائد النفطية.

إن جملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر سواء بإعتمادها بالإصلاحات الذاتية من خلال الصندوق في أوائل السبعينات أو من خلال الإصلاحات الهيكلية وبرامج الإنعاش الإقتصادي من (2001-2009) و(2009-2014) لم تحقق الهدف المنشود بتحقيق التنمية والنمو والنهوض بالإقتصاد الوطني هذا ما يعني ضعف هيكل الإقتصاد وإنخفاض تنافسيته خاصة مع إستمرار إعتماده على قطاع واحد ومن ثم صعوبة إندماجه في الإقتصاد العالمي[1].

الجدول رقم(06): ترتيب الإقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2020)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مرتبة الجزائر	83	86	87	110	100	79	87	87	86	92	89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: تقرير التنافسية العالمية 2020.
http://alamarabi.com/2021/01/2020

[1] هجيرة عبد الجليل، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2016-2017، ص 75.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن رتبة الإقتصاد الجزائري محصورة في العموم ما بين المرتبة 80 و90 إلا أنه خلال الفترة (2012-2014) يتضح لنا تفاوت كبير في مرتبة الإقتصاد الجزائري وهذا راجع إلى بوادر حدوث أزمة إنخفاض العوائد النفطية، فالإقتصاد الجزائري مرهون بأسعار قطاع النفط بشكل كبير ما أدى بدوره إلى هذا التراجع في تنافسيته، مما يستدعي ضرورة رفع القدرات التنافسية لمواجهة مختلف التحديات الإقتصادية والضغوط التنافسية التي يشهدها العالم.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري

مما لا شك فيه أن الإقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الإقتصاديات الإفريقية بحكم:

- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها (مواد طاقوية، منجمية ومواد أولية هامة)؛
- حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها؛
- القطاعات الصناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير؛
- توفير بنية شاملة وهامة (موانئ ومطارات)؛
- توفير مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الإختيارات الإقتصادية أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا إقتصادية جعلت الإقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءة الإندماجية في الإقتصاد العالمي بحيث تحول الإقتصاد الجزائري إلى:

أولا: إقتصاد المديونية:

يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصاد المديونية حيث تتركز معظم السياسات الإقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تشكل قيدا وتؤثر على طبيعة القرارات الإقتصادية المتخذة، فرغم إنخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى إرتفاع حوصلة الصادرات نتيجة الإرتفاع أسعار البترول إلا أن حجم الديون الداخلية قدر حوالي 7415,1 مليار دينار نهاية سنة 2018 وأضحت مؤثرة على طبيعة التوازنات ومسار السياسات الإقتصادية[1].

الجدول رقم(07): الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2013-2020

(مليار دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
الدين الخارجي	3.676	3.396	3.735	3.021	3.849	3.989	4.042	3.838
معدل النمو%	-16.54	-7.61	9.98	-19.11	27.40	3.63	3.32	-1.24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: إحصائيات بنك الجزائر لسنتي 2016، 2020.
https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

[1] فتيحة مختاري، وآخرون، **أثر تغير أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري- دراسة قياسية للفترة (1990-2016)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السادس، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، 24 نوفمبر 2019، ص ص93-94.

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن الدين الخارجي للجزائر يتبان بين 3 و4 مليار دولار، وقد تزايد الدين الخارجي سنة 2014 ومن 2016 إلى سنة 2018 زيادة مستمرة مقارنة بالسنوات الأخرى المبينة في الجدول، وهذا راجع إلى الإنخفاض الحاد في أسعار النفط، واعتماد الجزائر على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية وفي علاج المشكلات الإقتصادية التي تواجهها.

ثانيا: إقتصاد ريعي :

الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي حيث يقوم على إستراتجية إستنزافية للثروة البترولية وهذا على حساب إستراتجية التصنيع، الأمر الذي يجعل الإقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية، فالمحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي و64% من الإيرادات العامة للدولة و98.5% من إجمالي الصادرات.

ثالثا: من حيث الميزان التجاري:

يعد الميزان التجاري من المؤشرات الإقتصادية الهامة، حيث يقيس الفارق بين الصادرات والواردات وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في صادراتها والتي تشكل حوالي 97% وهو ما سنلاحظه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(08): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2012-2019

(مليار/ دولار)

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج قطاع المحروقات
2012	20.167	71.738	51.571	70.583	1.153
2013	9.88	64.867	54.987	63.816	1.051
2014	0.459	60.129	59.67	58.462	1.667
2015	-10.08	34.565	52.649	33.081	1.485
2016	-17.06	29.311	49.437	27.918	1.393
2017	-11.19	34.76	45.95	32.86	1.89
2018	-4.53	41.79	41.91	38.87	1.02
2019	-6.11	35.82	41.79	33.24	2.58

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد: على معطيات بنك الجزائر 2020.
https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

نلاحظ من الجدول رقم (08) أن الميزان التجاري سجل فائضا بـ 20 مليار دولار سنة 2012 وانخفض إلى حوالي 1 مليار سنة 2014، ثم وصل إلى حالة العجز سنة 2015 بـ (18-) مليار دولار في 2015، كما تمثل صادرات المحروقات جزءا معتبرا من حجم الصادرات الإجمالي، حيث تراوحت بين 95% و98% خلال 2012 إلى 2019، مما يعني سيطرة صادرات المحروقات وضعف الصادرات الأخرى، وتعتبر سيطرة

الصادرات النفطية في هيكل الصادرات الإجمالية سببا لحالة عجز الميزان التجاري، حيث تشهد قيمة الصادرات إنخفاضا متواصلا لإتباطها بأسعار النفط في الأسواق الدولية، وقد انعكس ذلك جلياً على وضع ميزان المدفوعات الذي شهد عجزا بقيمة 28مليار دولار عام 2015 بحسب معطيات بنك الجزائر، إضافة إلى انخفاض قيمة حساب رأس المال من 3.4 مليار دولار في 2014 إلى (0.06-) في 2015، وذلك بسبب الأزمة النفطية، كما نلاحظ تواصل العجز في الميزان التجاري لسنوات 2017، 2018، 2019[1].

رابعا: من حيث إحتياطي الصرف:

من هذه الناحية يتميز الإقتصاد الجزائري في السنوات 2013-2014 بالذات بتشكيل إحتياطي صرف معتبر، حيث وصل هذا الإحتياطي من الصرف الأجنبي مقوما بالدولار الأمريكي مستويات غير مسبوقة في التاريخ الإقتصادي الجزائري، وقد سمح للجزائر تحقيق مثل هذه المستويات الظروف الإقتصادية الدولية المواتية خاصة ما تعلق منها بتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما من سنة 2014 بدأ في التراجع بشكل ملحوظ وهذا ما يتضح من الجدول الموالي:

الجدول رقم(09): تطور احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة 2010-2018

(مليار دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر النفط	77.45	107.46	110	120	100.76	50.14	47.16	54.1	71.3
الاحتياطي	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	153.2	114.39	97.61	80.23

المصدر: علي عبابه، **تداعيات الصدمة النفطية 2014 على الإقتصاد الجزائري**، مجلة المدبر، المجلد 06، العدد 01، 2019، جامعة الجزائر، ص 43.

نلاحظ من خلال الجدول (09) خلال الفترة 2010-2013 استمر إحتياطي الصرف في الإرتفاع حيث إنتقل من 162 مليار دولار عام 2010 إلى 194 مليار دولار عام 2013 وساعدت أسعار النفط المرتفعة في زيادة إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، في حين سجل عام 2014 تراجع كبير في إحتياطي الصرف إلى 178 مليار دولار مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ إحتياطي الصرف الأجنبي ما قيمته 194 مليار دولار، والسبب في ذلك يعود إلى إنخفاض أسعار النفط حيث إنتقل سعر برميل النفط من 120 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 100 دولار للبرميل، متأثرة بإنخفاض أسعار النفط من جهة وإرتفاع الواردات من جهة أخرى، لكن إرتفاع الواردات وإنهيار أسعار النفط ساهم بقوة في تآكل العملة الصعبة التي تغذي إحتياطي الصرف، وإستمر انخفاض إحتياطي الصرف في النقصان إلى أن وصل عام 2018 إلى 80.23 مليار دولار[2].

[1] مفتاح غزال، **تأثير تراجع أسعار النفط على التنمية في الجزائر**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد02، جامعة الجزائر 03، 2020، ص 297.

[2] علي عبابه، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

المطلب الثاني: تطور قطاع النفط في الجزائر

منذ إكتشاف مادة النفط عرف قطاع النفط في الجزائر عدة مراحل وهي:

الفرع الأول: إكتشاف النفط في الجزائر

كان الإكتشاف والتنقيب التجاري والإستغلال الصناعي في الجزائر مع بداية القرن العشرين، حيث تم حفر بعض الآبار القليلة العمق في شمال البلاد مثل بئر تليوانيت جنوب غرب غليزان المكتشف سنة 1915 وواد قطرين جنوب سور الغزلان، إزدادت عملية الإكتشاف لاسيما في الهقار والصحراء، فقد تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب النفطي في الجزائر S.N.REPAL سنة 1946، وبداية من الخمسينات إزدادت إهتمامات الإدارة الفرنسية في إستغلال الثروة النفطية في الجزائر، فأعطيت رخصة التنقيب للشركة الفرنسية للتنقيب والإستغلال بالصحراء CREPS.

وفي جانفي 1956 تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية هو حقل عجيلة في جنوب شرق الجزائر، وكان قد تم تحقيق أول إكتشاف للغاز في حقل برقة، كما تم في شهر جوان من عام 1956 إكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر حقول النفط في صحراء الجزائر[1].

الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

تم تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات بالمرسوم 63 رقم /491 الصادر سنة 31 ديسمبر 1963 فبعد الإستقلال حاولت الجزائر السيطرة على ثروتها النفطية لأهميتها في الإقتصاد الوطني، كان دور هذه الشركة محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط، وفي عام 1966 توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، وفي بداية 1971 أصبحت تولي مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية[2].

الفرع الثالث: قرار تأميم النفط الجزائري في 24 فيفري 1971

تعتبر التجربة الجزائرية في التأميم هي أول تجربة كبرى يخوضها بلد عربي اتجاه الإحتكارات النفطية، وتنقسم عملة التأميم إلى مرحلتين:

أولا: التأميمات الجزئية: بعد حركة التأميم بشبكة البيع التابعة للشركة british petroleum، ثم بفرض الرقابة الدولية على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير Exxonmbil عام 1967، وفي 13 ماي سنة 1976 صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق والتخزين والنقل، وفي جوان ونوفمبر من عام 1970، صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية باستثناء الشركة الفرنسية العاملة في مجال

[1] عبد القادر قطاف وآخرون، **انعكاسات أسعار النفط على التوازنات الداخلية دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2010-2016)**، المجلد 10، العدد 02، 2019، ص ص300-301.

[2] نبيل زيغي، **أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص 28.

إنتاج النفط، ولم يستثنى من هذا القرار غير شركة Genie oil التي وافقت على شروط الجزائر وبهذه التأمينات ارتفعت حصة سوناطراك من الإنتاج النفطي إلى 31 %.

ثانيا: التأميمات الشاملة: لقد صدر هذا القرار بعد المفاوضات المستمرة بين فرنسا والجزائر، فاتخذ قرار بتأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الإمتياز، فقد منح القانون الذي صدر بتاريخ 1971/02/24 الذي ينص على أن شركة سوناطراك الوطنية يكون لها دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات النفطية، ورفع نسبة مشاركتها إلى 51 % على الأقل والزام الشركات المختلفة على جعل مقرها الرئيسي بالجزائر[1].

ويمكن تلخيص هذه المراحل في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): مراحل تأميم قطاع المحروقات في الجزائر

1967	**تأميم شركة البيع لشركة بريتش بتروليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير**
13 ماي 1968	صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق، التخزين والنقل
1970	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية (باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج النفط ولم يستثنى من هذا القرار غير شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر
24 فيفري 1971	صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة النفطية، تأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز، منح شركة سوناطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات ورفع نسبة مشاركتها إلى 51 % على الأقل

المصدر: قطاف عبد القادر، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 301.

الفرع الرابع: مرحلة الإصلاحات 1986-2000

عند حدوث الأزمة النفطية العكسية لعام 1986 استمر انخفاض أسعار النفط لبعض سنوات، أين كان متوسط سعر خام أوبك 28 دولار في 1985 وانخفض إلى 12 دولار في مارس وأفريل 1986، وفي بداية الأزمة قررت الحكومة الجزائرية إجراء بعض التعديلات على قانون 1971 في قطاع المحروقات وذلك من اجل جذب الشركات النفطية العالمية للإستثمار، واعتمد هذا القانون في قطاع المحروقات في 19 أوت 1986 أين وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها، بحيث أن أي شركة ترغب في المشاركة في البحث عن المحروقات في الجزائر يمكنها ذلك بالشراكة مع سوناطراك ولا يمكن أن تقل نسبة الأرباح على 51 % كما هو الحال سابقا، وفي ديسمبر 1991 اعتمد قانون 20/91 المتمم لقانون أوت 1986 لتمكين الشراكة بين الشركات الأجنبية والشركة الوطنية من زيادة عمليات البحث والتنقيب.

[1] عبد الرزاق حمزة، **سياسات إستخدام العوائد النفطية في إطار إستراتجية إستخلاف الثروة البترولية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص21.

الفرع الخامس: مرحلة مواصلة الإصلاحات ما بعد 2000

من أجل تطوير قطاع المحروقات الوطني كان لابد من مواصلة الإصلاحات فتم صدور قانون جديد للمحروقات في 28 أفريل 2005 تحت رقم 05-07 وفي إطار هذا القانون تم انشاء وكالتان مستقلتان تتمتعان بالشخصية القانونية والإستقلالية المالية بموجب المادة 12.

وهاتان الوكالتان هما:

- الوكالة الوطنية لتثمين موارد الطاقة (ALNAFT)؛
- الوكالة الوطنية لمراقبة وتنظيم أنشطة المحروقات(ARH).

وفي 2013 جاء قانون 13-01 بتعديلات وتكميلات على المادة 58 من القانون 05-07 إلى جانب إدراج 10 مواد جديدة، وتتعلق هذه التعديلات بتسهيلات جديدة للاستثمارات لاسيما الأجنبية منها فيما يخص التنقيب عن المحروقات وإستغلالها، كما تضمن مزايا جبائية جديدة وحدد النقاط العريضة للتنقيب عن الطاقة غير التقليدية وإستغلالها[1].

المطلب الثالث: مساهمة قطاع النفط في تمويل التنمية في الجزائر

تعمد كل الدول إلى تلبية الحاجات الإنسانية الإقتصادية لمواطنيها من خلال إحلال نموذج إقتصادي داخلها باستغلال مواردها الطبيعية وإمكانياتها البشرية والمالية والسعي لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة، بالنسبة للجزائر ترتبط دراسة عملية التنمية الإقتصادية بأسعار النفط والموارد المالية الناتجة عن تصديره باعتباره المصدر الرئيسي لتمويل التنمية الإقتصادية.

الفرع الأول: دراسة تحليلية لقطاع النفط في الجزائر

أولا: إمكانيات الجزائر البترولية: تتمثل الإمكانات النفطية للجزائر من حيث حجم الإحتياطات وحجم الإنتاج والتصدير من البترول في ما يلي:

1. الإحتياطي: بالرغم من توفر الجزائر على احتياطي هام فإن إتباع سياسة الاستغلال الأمثل للاحتياطات من المحروقات مرتبطة بمجهودات الاستكشاف، وذلك لتحقيق اكتشافات جديدة تضاف للاحتياطيات الموجودة، وقد أصبح هذا ممكنا في ظل وجود وتطور التقنيات التكنولوجية وتوفر فرص الشراكة مع الشركات العالمية.

[1] عبد القادر قطاف وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص302.

الجدول رقم(11): الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2012-2019

(مليار برميل)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
احتياطي الجزائري	12.1	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
إجمالي العالم	1268.8	1283.8	1395.0	1220.9	1242.6	1247.9	1248.1	1252.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Bp. Statistical Review of world Energy2020,p 14.

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن الاحتياطات النفطية في الجزائر في سنة 2012 كان تقدر ب 12.1 مليار برميل، ليرتفع مقدار الإحتياطي النفطي إلى 12.2 مليار برميل في سنة 2013 ويستقر بعدها إلى غاية 2019، سبب هذا الارتفاع يعود إلى إكتشاف شركة سوناطراك مناطق جديدة يتوفر فيها النفط، ويمكن القول أن احتياط الجزائر ضعيف ولا يمثل سوى 0.1% من الاحتياطي العالمي.

2. الطاقة الإنتاجية: تعتمد الطاقة الإنتاجية على حجم الاحتياطات وجهود الإستكشاف المبذولة من أجل التوسع في حجم الإحتياطات، ولذلك فإن الجزائر فتحت قطاع الإستكشاف والإنتاج أمام الشركات الأجنبية لأسباب تكنولوجية وإقتصادية وجيوسياسية.

الجدول رقم(12): إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2012-2019

(ألف البراميل/ يوم)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإنتاج	1537	1485	1589	1558	1577	1540	1511	1486
معدل النمو %	-6.39	-3.38	7.00	-1.95	1.21	-2.34	-1.88	-1.65

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Bp. Statistical Review of world Energy2020,p16 .

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ زيادة في الإنتاج في سنة 2014 مقارنة بالسنوات 2012 وسنة 2013 بنسبة 7%، أما في سنة 2015 نلاحظ انخفاض الكبير في الإنتاج في الإنتاج من 1589 ألف برميل إلى 1558 ألف برميل، أما في سنة 2016 فقد ازداد الإنتاج النفطي في الجزائر بنسبة 1.21 %، ثم استمر في الانخفاض حتى سنة 2019 من 1577 آلاف البراميل في اليوم في سنة 2016 إلى 1486 آلاف البراميل في اليوم في سنة 2019، ويعود هذا التراجع في الإنتاج حسب المختصين إلى ضعف التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج إضافة إلى غلاءها وعدم رسكلة الجزائر لقطاع المحروقات منذ مدة.

3. من حيث الإستهلاك:

الجدول رقم(13): إستهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة 2012-2019

(ألف برميل/ يوم)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإستهلاك	370	387	401	425	412	407	417	454
معدل النمو %	6.01	4.59	3.61	5.98	-3.05	-1.21	2.45	8.87

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Bp. Statistical Review of world Energy2020,21p.

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ زيادة مستمرة في إستهلاك النفط من سنة 2012 إلى غاية سنة 2015 من 370 إلى 425 ألف برميل في اليوم في الجزائر، ثم أخذ في الانخفاض سنة 2016 و2017 ب 4.25% مقارنة بسنة 2015، ثم عاد للإرتفاع من جديد في سنوات 2018 و2019 حيث في سنة 2019 ارتفع إستهلاك النفط 8.87 % مقارنة مع سنة 2018.

ثانيا: تنافسية المحروقات الجزائرية: حيث تحمل المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

1. من حيث ميزة الموقع الجغرافي:

ميزة الموقع الجغرافي وقربها من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها من موانئ الإستقبال الأوربية والأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا ما يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل" يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل، إن ميزة موقع الجزائر الجغرافي، بتواجدها في محيط شعاع دائرة أقصاه 2000 كلم بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوربية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، كما أن ميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوربية بين 1410 كلم عن (لوهافر) فرنسا وبـ 1540كلم بالنسبة لإنجلترا، أما بالنسبة للسوق الأمريكية فإن الجزائر تتفوق على غاز ونفط الشرق الأوسط والغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية، حيث المسافة بين موانئها والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300 و4000 كلم، بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول بين 7000-8000 كلم لإيران و5100 كلم لنيجيريا و7200 كلم لإندونيسيا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية، مما يجعلها تستفيد من فرق التكلفة ومدة التوصيل إلى مناطق الاستهلاك، ولم يكن الغاز الجزائري ليفرض نفسه بسهولة في السوق الأمريكية، فكان العقد الشهير المبرم مع شركة "البازو" الذي يهدف إلى تزويد الساحل الشرقي (و.م.أ) بالغاز، أما عن البترول الجزائري في السوق الأمريكية فلا يمكن أن ينافس الممونين التقليديين لأمريكا، خاصة المكسيك وفنزويلا والخليج العربي، ويعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها مقارنة بالمنتجين الكبار.

2. من حيث الجودة (نوعية البترول):

إن بترول الجزائر المعروف بـ"صحاري بلند" يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت ودرجة كثافته، حيث يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك والمشكلة لسلتها، قدرت

كثافته ب 0.830 ويشمل على34% بنزين، 24% غاز، 32% وقود التدفئة، 8% زيت، 1%برافين، ويمتاز بأنه قليل الشوائب ويعد من أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة، كما أنه أقل اشتمالا على الكبريت، كما أن أهم المنتجات المعروفة في الجزائر ومن أجود الأنواع، هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي.

إن انخفاض تكاليف النقل، والنوعية تجعلان الجزائر ذات قدرات تنافسية كبيرة، إذ لا يمكن تغيير هاتين الميزتين، وهذا يعني أن الإقبال على المحروقات الجزائرية سيستمر أيضا لأسباب إقتصادية، هذه القوة التنافسية ستمكنها من تحسين مركزها التنافسي وتستفيد منها للحصول على عائدات مالية إضافية، والحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي)، كما تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن، كل هذا يعطي للجزائر قوة تفاوضية في إبرام العقود ومراجعة الأسعار، ولذلك يمكن أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة[1].

الفرع الثاني: علاقة موارد النفط بالتنمية في الجزائر

تعتبر الجزائر دولة نفطية يرتبط إقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات، ونتيجة لذلك فقد حرصت أثناء الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط إلى اعتماد عدة برامج خلال الفترة 2001-2014 بهدف تفعيل القطاعات الإقتصادية.

1.دور موارد النفط في تمويل التنمية في الجزائر:

اعتمدت الجزائر بداية الألفية بموازاة مع الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي وتحفيز حركية الإستثمار والنمو من جديد، والتي تمثلت أساسا في ثلاث برامج رئيسية وهي: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، برنامج دعم النمو، وبرنامج توطيد النمو، وقد هدفت هذه البرامج بشكل أساسي إلي تحقيق الأهداف العامة الأساسية التالية:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتنمية الموارد البشرية؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه البرامج اعتمدت من أجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات منذ الثمانينات وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مس مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني حيث باشرت الحكومة الجزائرية في تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق العام بهدف تحفيز النمو، وقد جاءت هذه البرامج عقب العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر نتيجة للأزمة الأمنية وما صحبها من تدهور للاقتصاد الوطني وتردي الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، فقد كان لزاما اعتماد سياسات وطرق استعجاليه من

[1] مفتاح غزال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص292-293.

أجل دعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد خصوصا مع عودة الاستقرار السياسي والأمني، والتحسن كبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الألفية.

الجدول رقم (14): سعر النفط الجزائري (صحاري بلند) خلال الفترة 2012-2019

(دولار/برميل)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
متوسط السعر	111.49	109.38	99.68	52.79	39.4	54.04	71.44	64.17

المصدر: مفتاح غزال، **مرجع سبق ذكره**، ص294.

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ تراجع كبير في أسعار النفط الجزائري خاصة بعد سنة 2014 وهذا نتيجة تراجع الطلب مع وفرة العرض خصوصا بعد قرار الولايات المتحدة زيادة إنتاجها من البترول، وبعد سنة 2016 عادت أسعار النفط الجزائري في الإرتفاع حتى سنة 2018 لتنهار مجددا سنة 2019 بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد.

2. **مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر:**

يساهم القطاع النفطي في الجزائر بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل الإقتصاد الجزائر إقتصاد ريعي، وهذا ما سنوضحه في الجداول الموالية:

الجدول رقم (15): نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2019

الوحدة (ملايير الدينارات)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة%	35.93	34.15	29.84	27.04	18.8	17.3	19.6	22.4	19.3

السنوات	إجمالي الناتج الداخلي الخام	معدل النمو %	إجمالي الناتج الداخلي الخام دون المحروقات	معدل النمو %	مساهمة النفط في الناتج الداخلي الإجمالي	معدل النمو %
2011	14519.8	-	9277.7	-	5242.1	-
2012	16115.5	10.98	10579.1	14.02	5536.4	5.61
2013	16643.8	3.27	11675.8	10.36	4961.6	- 10.38
2014	17228.6	3.51	12570.8	7.66	4657.8	- 6.12
2015	16702.1	-3.06	13567.9	7.93	3134.3	-32.71
2016	17406.6	4.22	14381	5.99	3025.6	-3.47
2017	18876.2	8.44	15176.5	5.53	2222.1	-26.55
2018	20 259,0	7.32	15711.2	3.52	4547.8	104.66
2019	20 284,2	0.12	16374.1	4.22	3910.1	-14.02

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سنة 2014-2016-2020، ص 27.
https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

رغم مساهمة قطاع النفط في نمو الناتج المحلي خلال سنتي 2011 و2012 ورغم جميع البرامج الإقتصادية المتبناة منذ 2001 إلى 2019 فإن الإقتصاد الوطني مازال رهين بتقلبات سوق الطاقة العالمي، وهو ما انعكس على معدل نمو الناتج المحلي وإنخفاضه إلى أقل من 14.02 % سنة 2012 إلى 7.66% سنة 2014 ثم 5.99 %في 2016 ثم 4.22 % في سنة 2019، هذه التبعية ساهمت في ضعف نمو القطاعات الأخرى رغم ضخ الأموال والجهود المبذولة في سبيل تحسين ورفع مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(16): مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي خلال الفترة 2013-2018 (مليار دج)

السنة	الجباية البترولية	الناتج الداخلي الخام
2013	3678,1	16647,9
2014	3388	17228,6
2015	2275,1	16712,7
2016	1781,1	17525,1
2017	2126,9	18594,1
2018	2787,1	20354,9

المصدر: السلام عبد الرزاق، وآخرون، **اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد04، العدد02، 2020، ص 153.

من خلال الجدول رقم (16) يتبين لنا أن أسعار النفط لها علاقة طردية مع مداخيل الجباية النفطية في الجزائر حيث أنها تتأثر بالتغيرات التي تطرأ في الساحة العالمية للمحروقات، وتعتبر المبالغ المحددة ضمن الجباية النفطية كل المداخيل المترتبة على مختلف الضرائب والرسوم الأتاوات الخاصة بقطاع المحروقات ويتم خصم المبالغ المحولة لتمويل الميزانية العامة على أساس السعر المرجعي المحدد والباقي لصندوق ضبط الموارد.

المبحث الثاني: انخفاض العوائد النفطية وآثاره على تنمية الإقتصاد الجزائري

تعتبر الأزمات النفطية أزمات دورية تعصف بسوق النفط، حيث شهد العالم عدة أزمات نفطية سابقا، أولها الإنخفاض الكبير لأسعار النفط ابتداء من سنة 1982، ثم الأزمة النفطية لسنة 2008 كنتيجة للأزمة المالية العالمية والأزمة النفطية لسنة 2014 التي تسببت في انهيار أسعار النفط بشكل كبير، وبعد كل هذه الأزمات أدت أزمة فيروس كورونا إلى أزمة أخرى سنة 2019. وسنحاول في هذا المبحث الإشارة إلى أزمتي 2014 و2019، مبرزين أهم الأسباب وآثارهما على الإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014 وأسبابها

عرف النفط خلال الفترة 2014-2019 تقلبات كبيرة في أسعار النفط ما خلف أزمات نفطية متتابعة فقد شهدت سنة 2014 انخفاض حاد في أسعار النفط في السوق الدولية ويعود هذا الإنخفاض إلى عدة عوامل وأسباب يمكن إيضاحها من خلال ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: نشأة الأزمة النفطية 2014

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات بنسبة تفوق 95 % في المتوسط، وفي هذا السياق فقد انهار النفط بصورة حادة ومفاجئة في أكتوبر سنة 2014، أين بلغ متوسط معدلات إنخفاضها حوالي 55%، وفي أواخر شهر نوفمبر قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) عدم خفض إنتاجها، وبعدما كانت أسعار النفط في تراجع قوي، سجلت المزيد من التدني مع قرار منظمة الدول المصدرة للبترول في نوفمبر 2014 إبقاء سقف إنتاجها بمستوى 30 مليون برميل في اليوم، فسجل تراجعا إلى حوالي 50 دولار للبرميل، وهو أدنى مستوياتها منذ عام 2009. واستمرت الأسعار بالتدهور حيث انخفض المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك بنسبة 10%[1].

شهدت البورصات العالمية منذ منتصف عام 2014 وحتى منتصف عام 2016 انهيار بالجملة لمؤشراتها بعد التراجع المفاجئ في المستويات السعرية لبرميل النفط، حيث تشير بيانات الأسواق المالية أنه انخفض من أعلى مستوى له سجل في وان 2014 مقاربا 105.9 دولار للبرميل إلى أدنى مستوياته عند 40.7 دولار للبرميل في جانفي مشكلا بذلك تراجع بمقدار دولار ما يعني فقدان 75 % من قيمته ويذكر أن هذا المستوى من الأسعار لم تشهده السوق النفطية منذ شهر سبتمبر 2003 حينما بلغت مستوى 28.2 دولار للبرميل ورغم تحسن الأسعار التي سجلت 49 دولار في جوان 2016 إلا أنها تبقى دون المتوسط[2].

---

[1] نبيلة عرقوب، **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد05، ص ص264-265.

[2] لطيفة طوبال، **آثار الصدمة البترولية لسنة 2014 على أداء بورصات الدول العربية المصدرة للنفط**، مجلة المدبر، العدد 5، ديسمبر 2017، ص144.

الفرع الثاني: أسباب الأزمة

أولا: فائض العرض من جميع المنتجين

التباطؤ في الطلب خصوصا في الأسواق الأسيوية التي تعد إلى حد الآن المحرك الحقيقي للنمو العالمي والتباطؤ في الإقتصاد العالمي، بمعدل نمو ربما لا يصل حتى إلى 3 % وزيادة كبيرة في قيمة الدولار، وحتى انخفاض أسعار النفط 50% إلى حد الآن لم يؤد إلى تراجع الطلب، وهو ما يثبت أن العامل الإقتصادي الآن هو السائد[1].

وفيما يلي العناصر التي أثرت بشكل جدري على ارتفاع العرض بأسواق النفط العالمية:

1. **إستخراج النفط الصخري في الولايات الأمريكية المتحدة:** بين عامي 2012 و2015 زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من 10 ملايين إلى 14 مليون برميل يوميا (9.5 مليون برميل تقليدي +4.5 مليون برميل صخري)، متخطية بذلك كلا من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجا للبترول وهي مرحلة فارقة في تاريخ أسواق النفط، وتعود هذه الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى إستخراج ما يسمى بالنفط والغاز الصخريين.
2. **نمو إنتاج البترول في العراق:** تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3.1 إلى 3.8 مليون برميل يوميا.
3. **عودة إيران إلى تصدير النفط:** رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران عقب التوصل إلى توقيع الإتفاق النووي معها في 14 جانفي 2015، فتح لها المجال أمام أسواق النفط الدولية بشكل أسهل، بحسب إحصاءات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو 4 ملايين برميل يوميا حتى نهاية جوان 2016.
4. **زيادة إنتاج النفط في البرازيل:** البرازيل من الدول التي زادت من إنتاجها للنفط بين عامي 2013 و2015 لتعوض تأثير انخفاض الأسعار على موازنتها حيث رفعت إنتاجها من 2.6 إلى 3 ملايين برميل يوميا.

ثانيا: تباطؤ نمو اقتصاد الصين

واكبت السنوات التي تلت الأزمة الإقتصادية سنة 2008 ارتفاع إستهلاك الصيني للنفط من 7 ملايين إلى 11 مليار برميل يوميا، أي انخفاض في مؤشرات الإقتصادي الصيني قد تؤثر على أسعار النفط عالميا أي تراجع في الطلب على النفط ما سبب خسائر بالجملة لمؤشرات البورصات على المستوى العالمي وانخفاض في أسعار أسهم شركاتها.

[1] سمير سعيفان، وآخرون، **ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 7 تشرين الثاني نوفمبر 2015، ص 123.

ثالثا: تراجع دور منظمة الأوبك

ينتج أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط حوالي 36.3 مليون برميل يوميا من النفط ما يعادل 39 % من إجمالي الإمدادات العالمية سنة 2014، وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط، المقدر 97 مليون برميل يوميا.

رابعا: الاضطرابات الأمنية بالمنطقة العربية

إن عدم إستقرار الوضع الأمني بالمنطقة العربية كان له أثر كبير على أسعار النفط فمنذ بداية ثورات الربيع العربي وأسعار برميل النفط في ارتفاع مستمر نظرا لتراجع قوى العرض بعد توقف الإمدادات إلا أنها كانت مرحلة مؤقتة وعودت الإنتاج في المناطق المضطربة سياسيا في الشرق الأوسط في ظل سوق عالمي يشهد فائض في الإنتاج عمقت المشكل وزادت من حدة الأسعار وتراجع قيمة النفط[1].

المطلب الثاني: الأزمة النفطية لسنة 2019 وأسبابها

الفرع الأول: نشأة أزمة النفط لسنة 2019

تم تشخيص أول حالة إصابة بمرض فيروس كورونا والمعروف إختصارا كوفيد-19، لأول مرة في مدينة ووهان الصينية أواخر ديسمبر من سنة 2019، ونظرا لإنتشاره السريع وكذا درجة خطورته أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية عالمية شهر جانفي من سنة 2020 لتعلنه في 11 مارس من نفس السنة جائحة عالمية نظرا للتزايد المتسارع والغير متوقع في عدد حالات الإصابة وكذا عدد حالات الوفيات في معظم أنحاء العالم[2]. وعلى هذا فقد شهد الإقتصاد العالمي صدمة كبيرة وفريدة من نوعها لم يواجه مثيلا لها على مدار عقود، وذلك على خلفية جائحة كورونا المستجد Covid-19، حيث فرضت معظم حكومات العالم قيودا على السفر واتخذت تدابير عزل لمواجهة هذه الجائحة، كما أغلقت إقتصادياتها بشكل كلي، وهو ما أثر بشكل كبير على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك أسواق الطاقة العالمية، التي شهدت تهاوي أسعار النفط والغاز الطبيعي والكهرباء، على خلفية التراجع الحاد في الطلب، ما انعكس سلبا على أسعار النفط الخام العالمية، حيث انخفض سعر سلة خامات أوبك خلال شهر مارس 2020 بأكبر انخفاض شهري له منذ الأزمة المالية العالمية، قبل أن يتهاوى خلال شهر ابريل إلى أدنى مستوى له منذ شهر ديسمبر 2002، في الأسواق الآجلة، تراجعت أنشطة عقود خام برنت وخام غرب تكساس خلال الربع الأول من عام 2020 مسجلة أكبر خسائر على الإطلاق وشهد شهر أبريل انخفاض عقود خام برنت إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2002، في حين تهاوت عقود خام غرب تكساس إلى مادون الصفر دولار/ للبرميل، وهو أدنى مستوى على الإطلاق، وهو ما يعني أن البائعون اضطر

[1] لطيفة طوبال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص144-146.

[2] أحمد غبولي، الطاهر توايتية، **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الإقتصاد العالمي – الأزمة الإقتصادية العالمية**-، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020، ص 131.

وإلى الدفع للمشترين مقابل امتلاك هذه العقود، تزامنا مع قرب نفاذ القدرة الاستيعابية لمنشآت التخزين في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

الفرع الثاني: أسباب الأزمة

1. تزايد المخاوف بشان التوقعات الإقتصادية العالمية والطلب على النفط وسط تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، كان له دورا رئيسيا في اتجاه الأسعار نحو الانخفاض خلال بعض فترات العام لاسيما احتدام الخلاف بين البلدتين خلال شهر مايو ويونيو وأغسطس من عام 2019[2].
2. غلق إقتصاديات الدول بشكل كلي، وفرض معظم حكومات العالم قيودا على السفر أثر بتراجع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 8.4 مليون ب/ ي مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى نحو 92.4 مليون ب / ي. وواصل إنخفاضه خلال الربع الثاني بشكل قياسي بلغ نحو 11.1 مليون ب/ ي، ويعد هذا التراجع هو الأول منذ عام 2009[3].

وسنوضح تطور الأسعار الاسمية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(17): تطور الأسعار الإسمية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019

(دولار/ البرميل)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأسعار الاسمية	109.5	105.9	49.5	40.7	40.7	52.5	69.8	64

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2020. https://www.amf.org.ae/ar/jointrep/jaer2020

الشكل رقم (04): تطور الأسعار الاسمية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019

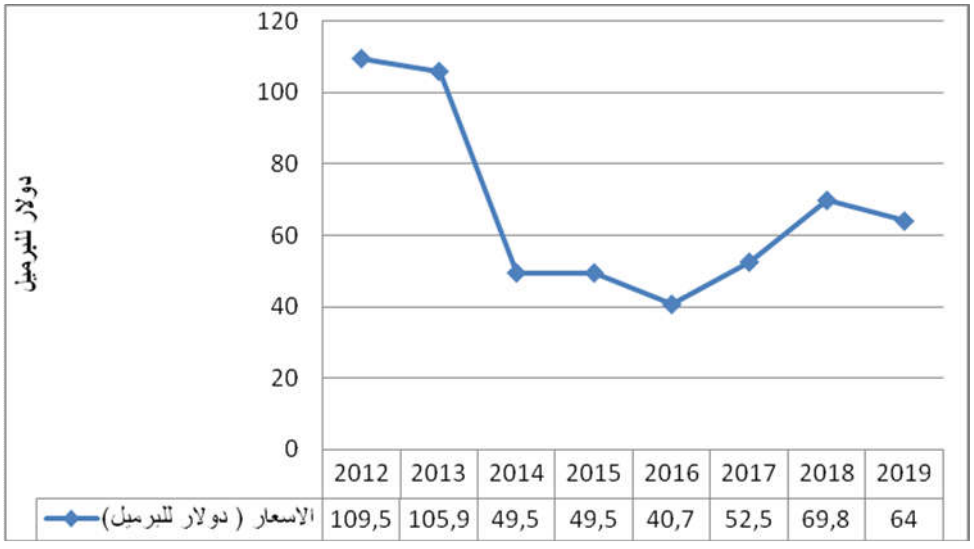

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (17).

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، https://www.amf.org.ae/ar/jointrep/jaer2020 ، ص 114.

[2] **المرجع نفسه**، ص 106.

[3] **المرجع نفسه**، ص 114.

المطلب الثالث: أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

في ظل إستمرار تدهور أسعار الطاقة العالمية وأمام الإعتماد الكبير للإقتصاد الجزائري على قطاع الطاقة في الصادرات وإيرادات الميزانية العامة، فقد تسبب انخفاض أسعار النفط، ابتداء من جوان 2014 في أحداث صدمة كبيرة على الإقتصاد، لاسيما على نمو الناتج المحلي الإجمالي والمالية العامة والحسابات الخارجية وإحتياطات الصرف الأجنبي.

الفرع الأول: الآثار الإقتصادية

تعد الجزائر من أكبر الدول المتضررة من تقلبات أسعار النفط وإنعكاساته على الإقتصاد الجزائري، إذ خلف انخفاض أسعار البترول آثارا بارزة على الجانب الإقتصادي في الجزائر ويمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات المتمثلة في:

أولا: أثر تراجع أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي

إن الإنخفاض المستمر لأسعار النفط، يؤثر بشكل سلبي ومباشر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(18): نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

المؤشر	2010	2013	2014	2015	2016	2017	2019	2020
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي(التغير السنوي%)	1.4	3.7	3.8	3.7	3.3	1.5	**2.0	**1.3

****: توقعات لمجموعة البنك الدولي.**

المصدر: ذهبية لطرش، كناف شافية، **تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد04، العدد01، 2019/06/30، ص 33.

يلاحظ من الجدول رقم (18) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر قد سجل إرتفاعا من 1.4% سنة 2010 إلى 3.7% سنة 2013 و3.8% سنة 2014، وحافظ على مستوى جد مقارب له في سنة 2015، حيث قدر ب 3.7% وذلك بسبب النمو المسجل في بعض القطاعات الإنتاجية لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع المحروقات، وتزامن ذلك مع تطبيق الجزائر لبرنامج دعم النمو الإقتصادي الثاني 2010-2015 الذي تميز بضخ حوالي 283 مليار دولار لتنشيط وتحفيز النمو الإقتصادي، وقد تراجع معدل النمو نسبيا في عام 2016 ليبلغ 3.3% وكان المحرك لإستمرار النمو هو تعافي إنتاج النفط والغاز بعد عودة إنتاج معظم الحقول الذي إستهدفت سنة 2013، حيث سجل نموا قدره 3.6% في سنة 2016 مقارنة مع 0.4% في سنة 2015، وبالمقابل تراجعت وتيرة النمو في القطاعات غير النفطية إلى 2.9% في سنة 2016 من 5% في سنة 2015 وذلك أساسا بسبب تباطؤ النمو لاسيما في قطاع الزراعة والخدمات التي سجلت أسوأ

معدلات للنمو منذ سنة 2009 بسبب تقلص حجم الإنفاق وارتفعت مساهمة الصادرات في النمو في سنة 2016 حيث قدرة ب 3.6%، وقد توقع تسجيلها لمعدلات نمو موجبة إلى غاية سنة 2019 غير أن مساهمة الإستهلاك الحكومي كانت سلبية في سنة 2016 وتوقع تسجيلها لمعدلات نمو سالبة إلى غاية سنة 2019[1].

ثانيا: أثر تراجع أسعار النفط على الحساب الجاري وميزان المدفوعات

تعتمد الدول المصدرة للنفط ومن ذلك الجزائر، بشكل رئيسي على عوائد تصدير النفط في دخلها الوطني، فأي تغيرات ملموسة في سعر النفط من شأنها أن تنعكس على قيمة إجمالي صادراتها، ومن ثم على أرصدة حسابها الجاري وكما هو معروف فإن عوائد تصدير النفط تتراجع عند انخفاض الأسعار حتى ولو حافظت كميات التصدير على مستوياتها أو حتى لو زادت بنسب معينة من نسب انخفاض السعر وتضمحل عندما تنخفض مستويات السعر بشكل كبير كما حصل منذ نهاية سنة 2014، ولمواجهة هذا العجز وتقليص فاتورة الواردات لجأت الجزائر إلى اعتماد العديد من الآليات لاسيما نظام الحصص وإصدار قائمة تشمل 851 منتج يقصى من الإستيراد المؤقت في إطار سياسة الحفاظ على إحتياطي الصرف وضبط السوق[2].

الجدول رقم(19): أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

(مليار دولار)

الأرصدة	الميزان التجاري للسلع	ميزان الخدمات والدفع	صافي التحويلات الجارية	الميزان الجاري	الميزان الرأسمالي والمالي	الميزان الكلي
2008	40.600	(8.930)	2.780	34.450	2.540	36.990
2009	7.570	(9.760)	2.630	0.440	3.160	3.600
2010	18.200	(8.710)	2.650	12.140	3.180	15.320
2011	25.953	(10.845)	2.649	17.757	2.370	20.127
2012	20.237	(10.912)	3.163	12.488	(0.352)	12.136
2013	9.316	(10.976)	2.417	0.757	(0.623)	0.134
2014	352	(13.080)	3.220	9.509	9.760	(5.943)
2015	(17.875)	(11.983)	2.759	27.099	27.723	(27.497)
2016	(19.948)	(9.018)	2.809	26.157	25.910	(25.793)
2017	(14.203)	(10.761)	2.943	22.020	21.710	(21.752)
2018	(7.293)	(13.073)	3.186	17.180	16.598	(16.040)

المصدر: السعيدي وصاف، **قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2018)**، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، العدد الخامس، جوان 2020، ص 15.

[1] ذهبية لطرش، كتاف شافية، **المرجع نفسه**، ص 33.

[2] ذهبية لطرش، **المرجع نفسه**، ص38.

من الجدول رقم (19) أعلاه يستخلص عدد من الملاحظات نستعرضها وفق ما يلي:

- سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة 2008-2013 حالة فائض، رغم التذبذب الذي عرفه هذا الرصيد، حيث نلاحظ تسجل الميزان سنة 2013 أدنى رصيد موجب بـ 134مليون، دولار (قبل انخفاض أسعار النفط العالمية)، في حين نجد أن سنة 2008 عرف فيها ميزان المدفوعات الجزائري أعلى رصيد فائض بـ 37 مليار دولار (قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2009)؛
- يعد الميزان الجاري أو الحساب الجاري الجزائري خلال هذه الفترة، الميزان الوحيد من بقية أرصدة ميزان المدفوعات الأخرى الذي حقق فائضا طوال فترة الدراسة بلغ أقصاه سنة 2008 بأكثر من 34 مليار دولار، بفضل الزيادة في صادرات النفط الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، أما أدنى رصيد للميزان الجاري فقد سجل سنة 2013 بـ 2.4 مليار دولار بسبب التقلبات التي حصلت في أسواق النفط العالمية، والتي أثرت بشكل كبير على عائدات الجزائر من العملات الأجنبي؛
- يعتبر ميزان الخدمات والدخل، الميزان الوحيد الذي عرف رصيده حالة عجز طوال هذه الفترة (التدفقات الخارجة أكبر من الداخلة) بسبب عدم فعالية قطاع الخدمات في جلب الأجانب للاستفادة من منتجات القطاعات الخدمية الوطنية (المصارف، التأمين، النقل، الموانئ، الصحة، والسياحة)...، نتيجة ضعفها وعدم جاهزيتها، وبمقابل ذلك نلاحظ استخدام وطني كبير لخدمات المؤسسات الأجنبية في مختلف المجالات الخدمية الدولية؛
- مر الميزان الرأسمالي والمالي لميزان المدفوعات الجزائري خلال هذه الفترة بأربعة مراحل تقلب خلالها بين حالات الفائض وحالات العجز، ولعل أهم مرحلة في المراحل الأربعة، المرحلة الأخيرة ما بين سنتي 2014 و2018 أين عرف حالة الفائض نتيجة انتعاش الاستثمارات الأجنبية النفطية وغير النفطية في الجزائر بسبب التعديلات التي أدخلتها الجزائر على قوانين الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة، وبسبب أيضا إبرام الجزائر لعدد من الاتفاقيات الثنائية، وانضمامها لعدد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف على المستوى الإقليمي والدولي من جهة أخرى[1].

ثالثا: أثر انخفاض أسعار النفط على سعر الصرف

تؤدي التقلبات التي تحدث على مستوى أسعار النفط إلى إحداث اختلال على مستوى سعر صرف الدينار الجزائري، حيث عرفت قيمة صرف الدينار الجزائري مقابل الدينار والأورو العديد من التغيرات وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

[1] وصاف السعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

الجدول رقم(20): تغيرات أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2012-2018

Loil: سعر النفط /دولار

Ltc: متوسط سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Loil	111.49	109.38	96.2	53.10	45.00	54.10	71.3
Ltc	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	110.96	116.62

المصدر: فريحة مراد، محمد قويدري، **أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2018،** مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد11، العدد02، 2020، ص 113.

من خلال معطيات الجدول رقم (20) نلاحظ تناقص قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار خصوصا من سنة 2014 إلى 2018، وهو ما نفسره بالسياسة النقدية التي اتبعها بنك الجزائر والتي يعبر عنها بآلية التخفيض التي يكون الغرض منها تحصيل جباية نفطية أكبر عند التحويل من الدولار إلى الدينار، وهذا كله راجع لتراجع صادرات النفط من خلال ما شهدته أسعار النفط من تدهور سنة 2014. وقد اختلف خبراء الإقتصاد الجزائريين في إعطاء تفسيرات هذا التراجع الحاد لقيمة العملة الجزائرية، إلا أنهم جميعا يؤكدون بأن إقتصاد البلد معرض للصدمات نتيجة التقلبات الإقتصادية، ولا سيما أنه غير مبني على أسس إقتصادية متينة غير خاضعة لتقلبات السوق نسبيا، فمن جهة فإن قيمة الدينار الجزائري تراجعت كنتيجة مباشرة لإنخفاض سعر البترول، وهو أمر بالفعل حدث بعد تدهور أسعار النفط في السوق الدولية، إن كان هذا التفسير صحيحا سيستمر ضعف الدينار الجزائري طوال السنين المقبلة، ما دام أنه لا توجد إشارة توحي بأن سعر البرميل سيرتفع مستقبلا، بل على العكس إنه سينخفض أكثر، أما آخرون فيفترضون إن هناك تخفيضا للعملة وليس إنخفاضا، ما يعني أن الدولة تسببت بشكل متعمد في نقص قيمة الدينار الجزائري عن طريق البنك المركزي، من أجل رفع الجباية النفطية، بحيث لما يكون الدينار ضعيفا أمام الدولار القوي إذا بيع به النفط يكون العائد أوفر، بالإضافة إلى سعي الدولة إلى تقليل الإستيراد وتخفيض الإستهلاك الداخلي.

رابعا: أثر انخفاض أسعار النفط على الميزانية العامة

نتيجة الإعتماد الكبير على العائدات النفطية لتمويل الإيرادات العامة للدولة، فإن التقلبات التي تمس أسعار النفط لها أثر على الموازنة العامة للدولة. فنلاحظ من خلال الجدول أدناه أن الميزانية العامة في الجزائر لم تحقق فائض خلال الفترة 2010-2018 إلا أن أثر ارتفاع أسعار النفط يظهر جليا من خلال الإيرادات الجبائية الناتجة عن الموارد البترولية، والتي أدت إلى زيادة الإيرادات العامة وهذا ما يظهر خلال الفترة 2013- 2010 و هي مرحلة انتعاش أسعار النفط العالمية، كما نلاحظ زيادة النفقات العامة كذلك لهذه الفترة وخاصة نفقات التسيير وهو نتيجة لشروع الحكومة في تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي من خلال برنامج توطيد النمو للفترة2010-2014 كما نلاحظ مواكبة لهذه الفترة تزايد لعجز الميزانية العامة بشكل كبير وصل سنة 2012 إلى ما يقارب 3254.14مليار دينار، وذلك بسبب الارتفاع الذي سجلته النفقات العامة التي وصلت إلى 7058.17 مليار دينار والتي فاقت الإيرادات العامة بالرغم من إرتفاعها، خصوصا الإيرادات العادية والتي

سجلت ما يقارب 2284.9 مليار دينار، وارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة والتي وصلت إلى 60%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الضرائب على الخدمات والحقوق الجمركية، بالإضافة إلى الإقتطاعات الخاصة بالزيادات في أجور الوظيف العمومي بأثر رجعي، كما نلاحظ أن العجز المسجل في الميزانية قد عرف انخفاض كبير من عام 2014 إلى غاية 2018 فبعدما سجل عجز بمقدار 3068.02 مليار دينار، انخفض إلى ما يقارب 1412.33 مليار دينار في عام، 2018 ويرجع هذا التحسن في الميزانية العامة لسياسة التقشف التي اتبعتها الدولة والمحافظة على النفقات الضرورية، إلى جانب ارتفاع الإيرادات العامة في هذه الفترة إذ ارتفعت من 3927.75 مليار دينار عام 2014 لتصل إلى 6313.96 مليار دينار، كما نلاحظ أن ارتفاع الإيرادات كان في شق الإيرادات العادية وهذا ما يوضحه الجدول، حيث وصلت مساهمة الإيرادات العادية إلى 63% من مجموع الإيرادات بعدما كانت 42% في عام2013.

الجدول رقم(21): تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2010-2018

(مليار دج)

السنوات	الجباية البترولية 1	الإيرادات العامة 2	نسبة 2/1 %	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2010	1501.70	3074.64	48.84	4466.94	-1392.30
2011	1529.40	3489.81	43.82	5853.57	-2363.76
2012	1519.04	3804.03	39.93	7058.17	-3254.14
2013	1615.90	3895.32	41.48	6024.13	-2128.82
2014	1577.73	3927.75	40.17	6995.77	-3068.02
2015	1722.94	4552.54	37.85	7656.33	-3103.79
2016	168.55	5011.58	33.57	7297.50	-2285.92
2017	2126.99	6047.89	35.17	7282.63	-1234.75
2018	2349.69	6313.96	37.21	7726.29	-1412.33

المصدر: علي عبابه، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) أنه بالرغم من تدهور أسعار النفط في عام 2014 إلى غاية 2016 إلا أن الميزانية العامة لم تتأثر بشكل كبير، كون أن الميزانية العامة للدولة مقدرة على أساس سعر مرجعي للبترول أقل بكثير من سعر البرميل للنفط في الأسواق العالمية، إذ كان مقدر على أساس 37 دولار للبرميل بينما أسعار النفط في السوق العالمي لم تنخفض عن السعر المرجعي المقدر في الميزانية، وهذا ما جعل الجباية البترولية المحصلة فعلا أكبر من الجباية البترولية المقدرة في الميزانيات العامة للدولة[1].

[1] علي عبابه، **مرجع سبق ذكره**، ص ص44-45.

خامسا: أثر انخفاض أسعار النفط على التضخم

الجدول رقم(22): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدلات التضخم	4.1	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	6.4	5.6	4.5	1.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات البنك الدولي https://www.banquemondiale.org

نلاحظ من خلال الجدول (22) عدم ثبات في معدلات التضخم في الجزائر خلال مختلف السنوات وذلك نتيجة انتهاج الجزائر إستراتيجية تنموية تتطلب أموال باهظة لتحقيق المشاريع والإستثمارات المسطرة، مما دفع إلى الإقتراض وإستخدام وسائل جبائية والإصدار النقدي بدون زيادة في الإنتاج مما أدى إلى ضغوط تضخمية.

الفرع الثاني: الآثار الإجتماعية

أولا: تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية

هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الإستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الإجراءات التقشفية التي إتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية، بالإضافة إلى تجميد المشاريع الكبرى التي لا تعتبر عاجلة ولا تحظى بالأولية وليس لها اثر اقتصادي واجتماعي مثل النقل الحديدي والطريق السيار.

كما أن إستمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 بما فيه من مشاريع سكنية وإقتصادية وإجتماعية...الخ، تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ هذا المشروع 55.2 مليار دولار سنويا لمدة 5 سنوات.

ثانيا: انخفاض القدرة الشرائية للمواطن

من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستستمر في التراجع مقارنة بالسنوات السابقة، وأسعار المواد الغذائية المستوردة ستستمر كذلك في الإرتفاع، وهذا راجع إلى إلغاء المادة 87 مكرر فزيادة الأجور يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية تلقائيا والعكس حدث في الجزائر لأن الزيادات التي حدثت في الأجور صاحبتها زيادة في أسعار السلع والخدمات.

ثالثا: تهديد السلم الاجتماعي

إن إستمرار انهيار أسعار النفط من شانه التأثير بشكل مباشر على الجهة الإجتماعية في الجزائر، نظرا للدور الذي تلعبه الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل

الإحتجاجات الإجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي إحتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية[1].

[1] عبد الرزاق سلام، هدى بصاشي، **أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، المجلد04، العدد 02، 2020، جامعة الجزائر، ص151.

المبحث الثالث: الحلول المقترحة لتمويل التنمية الإقتصادية في ظل انخفاض أسعار النفط

حتى لا يكون الاقتصاد الجزائري رهين تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية أصبح من الضروري على الجزائر تبني وسائل أخرى للتنمية الإقتصادية.

المطلب الأول: تشجيع الإستثمار المحلي

لماذا تأخرت الجزائر في تطبيق إستراتجية التنويع؟ يعتبر التسيير الفعال للإيرادات النفطية ضرورة ملحة للتنويع الإقتصادي بالنسبة للإقتصاديات المصدرة للبترول، وذلك من أجل التقليل من خطر الصدمات المحتملة المرتبطة بانخفاض أسعار المواد الأولية من جهة، والعمل على تخصيص وتأمين الإيرادات النفطية لضمان النمو المستمر في الأمد الطويل، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة منذ إستقلالها على الموارد الطبيعة المتاحة، من خلال الإستغلال المستمر للموارد الطاقوية التي كانت ولا زالت المصدر الرئيسي الممول لإيرادات الخزينة العمومية، أين كانت تمثل نسبة 98 % من إجمالي الصادرات، الأمر الذي أدى بالسلطات إلى الإعتماد الكلي على الإيرادات النفطية في بناء موازنتها العامة متناسية بذلك حجم الآثار التي قد خلفتها إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي ظل غياب التخطيط الإستراتيجي الهادف إلى إيجاد البدائل الحقيقية لتأمين وتنويع مصادر تمويل الخزينة العمومية، لجأت السلطات العمومية إلى ضرورة التقليل من التبعية لقطاع المحروقات والتوجه نحو تنويع النشاط الإقتصادي.

الفرع الأول: فرص وإمكانيات التنويع الإقتصادي في الجزائر

تتمتع الجزائر بموقع إستراتيجي هام يؤهلها لتنشيط المبادلات التجارية الخارجية، التي تعتبر مرحلة مهمة لتنويع هيكل الصادرات من جهة، كما تمتلك إمكانيات طبيعية مادية وبشرية تؤهلها للإنطلاق الحقيقي في عملية تنويع القاعدة الإنتاجية من جهة أخرى، لذا وجب على صناع القرار تبين الخطط الإستراتجية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، التي تتطلب تكامل القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني ممثلة في قطاع الزراعة، الصناعة وقطاع السياحة، وذلك من خلال إعادة هيكلتها وتوجيهها في سبيل زيادة مستويات الإنتاجية لتأمين إحتياجات الطلب الداخلي والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات قصد تعزيز النسيج الإقتصادي بهدف ايجاد مصادر الدخل المتنوعة لتمويل الخزينة العمومية.

أولا: القطاع الزراعي

ما زالت الزراعة في الجزائر تعتمد في أغلبها على الطرق التقليدية، الأمر الذي أثر كثيرا على إنتاجية القطاع، الذي يشهد اليوم تدهورا حادا بفعل غياب الخطط التنموية وضعف الإستثمارات، كما يشهد عزوف الشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية بسبب تدني الأجور، مما سبب ذلك تنقل العمالة إلى القطاع الخدماتي، والجدول الموالي يبرز مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي[1].

[1] قريجيج بن علي، بلقاسم زايري، **الاقتصاد الجزائري وحتمية تنويع القاعدة الإنتاجية**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 06، العدد 01، افريل 2020، ص ص97-98.

الجدول رقم(23): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2019

السنة	2010	2015	2016	2017	2018	2019*
الناتج الزراعي "مليون دولار"	13.644	18.951	19.569	19.997	20.815	20.344

السنة	2010	2015	2016	2017	2018	2019*
نصيب الفرد من الناتج الزراعي "دولار"	392.2	474.2	479.2	479.3	488.9	488.2

السنة	2010	2015	2016	2017	2018	2019*
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي%	8.5	11.6	12.2	11.9	12.0	12.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2020، ص 306.
https://www.amf.org.ae/ar/jointrep/jaer2020

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) زيادة المستمرة في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت 12.0% سنة 2018 وبتغير قدره 3.5 % عن النسبة المسجلة في سنة 2010، رغم هذا التزايد في نسبة المساهمة في الناتج المحلي إلى أنها تعتبر ضئيلة، أي ضعف الإيرادات المتأتية من المداخيل الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ أيضا أنه في سنة 2015 سجلت نسبة قدرها 11.6 % بعدما كانت 8.5 % في سنة 2010 بنسبة تغير 3.1% ذلك جراء الأزمة النفطية لسنة 2014، لتقليل الإعتماد الكلي عن النفط.

ويرجع سبب ذلك إلى إهمال هذا القطاع من طرف صناع القرار، إضافة إلى ضعف حصة الإستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة من جهة أخرى كما يتطلب قطاع الزراعة يد عاملة كثيفة، فهي بذلك تساهم في التخفيف من حدة البطالة خاصة في المناطق الريفية، إذ تساهم في إدماج المرأة في سوق العمل من خلال ممارستها مختلف الأنشطة الفلاحية والحرف التقليدية التي تعتمد في عمليتها الإنتاجية على المواد الأولية المتأتية من القطاع الفلاحي[1].

ويتطلب تطوير القطاع الزراعي في الجزائر إحداث تغيير في نماذج الإستهلاك والإنتاج، والتحول نحو منتجات غذائية محلية، وذلك بتحسين طرق الإنتاج ورفع إنتاجية القطاع الزراعي لاسيما في المنتجات واسعة الإستهلاك كالحبوب والحليب والخضر والفواكه ومنتجات الجودة الإقليمية والمنتجات العضوية، وزيادة القدرة التصديرية للمنتجات الزراعية التي لا تزال حصيلتها ضعيفة جدا لا تتجاوز 324 مليون دولار سنويا بالرغم من وفرة الإمكانيات الطبيعية والمناخ الملائم لإنشاء زراعة مستديمة قادرة على تحقيق أهداف الأمن الغذائي وتقليص حجم التبعية إلى الأسواق الدولية وإستنزاف حصيلة النقد الأجنبي في الواردات الغذائية وضرورة رفع وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوير الإستثمار فيه، من خلال تبني وتنفيذ سياسة عمومية وتنظيمات ملائمة ورفع إنتاجية المستثمرات الفلاحية وإنتاجية مختلف شعب وفروع التصنيع الغذائي، لاسيما إنتاج السلع واسعة

[1] قريجيج بن علي، بلقاسم زايري، **مرجع سبق ذكره**، ص 99.

الاستهلاك ورفع معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي إلى 6.5% سنويا، وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعي والتحويل الصناعي. وقد بدأت تتجلى مظاهر الإهتمام بتطوير القطاع الزراعي، باعتباره مصدرا لتنويع الإقتصاد الوطني من خلال الأهمية التي حظي بها في إطار النموذج الإقتصادي الجديد للنمو 2016-2030 والذي يهدف إلى رفع معدل النمو الإقتصادي خارج المحروقات إلى أكثر من 6.5% سنويا خلال 2020-2030، إعتمادا على قطاعات إنتاجية تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية من بينها القطاع الزراعي، حيث ركز النموذج على آليات تطوير وتحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعية وزيادة نسبة الأراضي المستصلحة وتسوية مشكل العقار الزراعي والبحث عن مصادر جديدة لتمويل القطاع الزراعي. وفي هذا الإطار وضعت وزارة الفلاحة والتنمية نموذجا إقتصاديا ممثلا بمصفوفة القوى الخمس لنمو القطاع الزراعي يعتمد على تطوير إستثمار القطاع الخاص وتعزيز التكامل من أجل بناء أفضل لسلاسل القيمة والاتجاه إلى الشمولية كضمان للمشاركة الفاعلة وتطوير متوازن للأراضي وتشجيع الإبتكار باعتباره مفتاحا لتنمية القطاع الزراعي وتحسين أنظمة الري لرفع الإنتاجية. كما تم تأطير جلسات وطنية للفلاحة يومي 22 و23 أفريل 2018 تهدف إلى استخدام تقنيات معاصرة في مجال السقي واقتصاد المياه وهيكلة الاقتصاد الفلاحي[1].

1. برامج الإصلاح الإقتصادي و التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي

إن التكيف الهيكلي للقطاع الزراعي ليتكيف مع سياسة التحرير الإقتصادية يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات حتى لا تنعكس سلبا على أداء هذا القطاع، وتتمثل أهم جوانب التكييف الهيكلي لقطاع الزراعة في الجزائر في العمل على ما يلي:

- تحرير الإنتاج الزراعي وأسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الإستراتيجية؛
- خوصصة القطاع العام؛
- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب والتشاور مع المزارعين والفلاحين، وقد تم بالفعل إنشاء أكثر من 40 غرفة فلاحية على مستوى الوطن؛
- إنشاء تعاونيات زراعية على أسس تجارية إقتصادية وإنشاء جمعيات زراعية؛
- إلغاء احتكار الدولة في التجارة الداخلية والخارجية عدا بعض المنتجات الإستراتيجية.

2. أثر سياسات وبرامج الخوصصة على القطاع الزراعي :

في إطار الإصلاح الإقتصادي والتكييف الهيكلي على مستوى إقتصاد البرنامج الكلي وعلى مستوى القطاعات شهد القطاع الزراعي إصلاحات وتعديلات محورية لما لهذا القطاع من أهمية إستراتيجية بالغة، وما أهم العناصر الأساسية لإصلاح هذا القطاع، ما يتعلق بدور الحكومة ونمط الملكية والإدارة. وبالتالي تحويل القطاع العام إلى قطاع الأفراد وفق ما أطلق عليه برامج الخوصصة التي أصبحت حتمية نتيجة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي تعاني منها هذه المجتمعات وهدف هذه السياسة إلى ما يلي:

- محاولة علاج الأزمة الإقتصادية من خلال برامج الإستقرار الإقتصادي والتكيف الهيكلي؛

[1] ذهبية لطرش، شافية كتاف، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

–تعطيل الدعم المالي للمؤسسات وزيادة إدارتها؛

– رفع كفاءة المؤسسات المخصصة.

فبالنسبة للقطاع الزراعي كان تدخل الدولة في أسواق السلع والخدمات وتحديد الأسعار ودعمها ووضع البنوك على حركة المنتوجات وحركة التسويق، فكل هذه التدخلات أتت إلى وجود تشوهات في هيكل الإنتاج والإنتاج الزراعي.

بدأت الجزائر تدريجيا الإصلاح والتكييف الهيكلي يشمل القطاع الزراعي في إطار سياسية عامة إستهدفت خوصصة الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام ووضع أسس مناسبة لإندماج الزراعة في إقتصاد السوق[1].

ثانيا: تأهيل القطاع الصناعي

تعتبر الصناعات الإستخراجية وكذا التحويلية العصبين الرئيسيين في الإقتصاد الوطني والمرتبطان مباشرة بقطاع النفط والقطاعات الفرعية التابعة له، لذا يجب على الحكومة تنويع المنتجات الصناعية حسبما أقره المنتدى الإفريقي لوزراء الصناعة في 2011، وذلك من خلال:

– ترقية الإستثمارات وتعبئة المدخرات المحلية والدولية من أجل تحقيق التنمية الصناعية؛

– تقوية القدرات الصناعية الوطنية خاصة يف مجالي إستغلال وتحويل الموارد المحلية؛

– تأهيل وتحديث المؤسسات، مع اعتماد معايري الجودة في التسيير والإنتاج؛

– ترقية الإبتكار وتحسين الموارد البشرية المستخدمة في العملية الإنتاجية.

والجدول الموالي يبرز أهمية القطاعين في تحقيق التنمية الإقتصادية للجزائر.

الجدول رقم(24): مساهمة الصناعات الإستخراجية والتحولية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2016

	الصناعات الإستخراجية (ألف دينار)	الصناعات التحويلية (ألف دينار)	مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة الصناعات التحولية في الناتج المحلي الإجمالي
2011	1031551	3818473	38	3.7
2012	892411	4141506	36.6	3.7
2013	711512	4282123	32.3	3.9
2014	733062	4802643	29.4	4.1
2015	914056	5249537	21.1	4.5
2016	539262	5857893	12	4.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد: على تقرير اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا: نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية، العدد العاشر، 2019. https://www.unescwa.org/ar/publications/

[1] فايز يوب، **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل ألأزمة النفطية الراهنة**، مجلة المؤشر للدراسات الإقتصادية، المجلد01، العدد03، 03 أوت 2017، ص ص12-13.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (24) مدى ضعف الصناعات التحويلية في المساهمة في الناتج الإجمالي مقارنة الصناعات الإستخراجية، إذ لا تتعدى مساهمتها نسبة 5 % في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تستحوذ الصناعات الإستخراجية على ما نسبته 47% على العموم. كما يجب إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الخاص، من خلال تحريره من القيود المفروضة عليه مع المساهمة أكثر في تنشيط الإستثمارات المحلية والأجنبية الفاعلة في الميدان، وذلك عن طريق تدليل العقبات التي تواجه أرباب الأعمال الأجانب والمحليين المساهمين في العملية الإنتاجية للإقتصاد ككل، بالإضافة إلى التشجيع على الإبتكار والإبداع المساهمان في رفع الإنتاجية من خلال الاهتمام أكثر بتكوين وإعادة رسكلة رأس المال البشري، كما تبقى مساهمة القطاع الصناعي ضعيفة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي[1].

كما أن زيادة الوظائف في القطاع الخاص لا يكون إلا عن طريق مواصلة تنويع الإقتصاد.

-الحفاظ على النمو السريع لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي عن طريق مواصلة تنويع الإقتصاد؛

-تخفيض مستوى الأجور التي يقبلها المواطنون للعمل في القطاع الخاص عن طريق: تخفيض نسبة التشغيل في القطاع العام، الحد من زيادة الأجور الغير مدروسة في القطاع العام، معالجة مشكلة عدم إتساق المهارات مع متطلبات سوق العمل، تشجيع الشركات على تعيين الموظفين دون فرض تكاليف مفرطة في أنشطة الأعمال المختلفة.

1. إستراتيجيات التنويع الصناعي[2]:

أ. سياسة إحلال الواردات:

كل الدول الصناعية بعد بريطانيا قد مرت بمرحلة التصنيع من خلال إتباع إستراتجية إحلال الواردات أو بأكبر حجم من الإستثمارات في القطاع الصناعي والموجه قصد تعويض الواردات 1972، لذا تعتبر هذه السياسة إحدى إستراتجيات تحقيق التنمية الإقتصادية المرتبطة بضرورة الإستجابة لإحتياجات الطلب الداخلي، من خلال تعويض المنتوجات المستوردة والعمل على تنمية الإنتاج المحلي، إذ تعتبر هذه الإستراتجية مهمة لحماية الصناعات الناشئة، والعمل على تشجيعها قصد تلبية متطلبات السوق الوطني، وذلك من خلال منح الإعانات والقروض اللازمة لفائدة المؤسسات الوطنية، قصد تحفيزها على تطوير القاعدة الصناعية للبلد، كما تهدف هذه السياسة إلى: تعزيز وتطوير مسار التنمية الصناعية، تشجيع وحماية الصناعات الناشئة، التقليل من التبعية والإرتباط بالسوق الخارجي. ولقد نجحت إستراتجية إحلال الواردات في العديد من دول العالم، تسمح هذه السياسة من الرفع من مستويات التشغيل، وكذا تعتبر أحسن وسيلة لمواجهة الصدمات الإقتصادية الخارجية خاصة تلك المتعلقة بارتفاع أسعار السلع والمنتجات المستوردة.

[1] قريجيج بن علي، زايري بلقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص100-101.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص95-96.

ب. إستراتجية الصناعات المصنعة:

لقد عرفت الصناعات المصنعة على أنها تلك التي تتضمن الوظيفة الأساسية المنتهجة في إطار المحيط الداخلي، كما تتطلب تغييرات هيكلية في مصفوفة المنتوجات الصناعية وكذا تحويلات في وظائف الإنتاج وتركز هذه الإستراتجية على الاستخدام الواسع للصناعات الثقيلة والتي لها آثار جانبية على قطاعات أخرى من حيث إستعمالها. كما يمكن إدراج الصناعات المصنعة ضمن التنويع العمودي للإقتصاد، لما لها من آثار متداخلة ما بين مختلف القطاعات المستعملة للمنتجات المصنعة من فرع معين والمستخدمة في فروع أخرى قصد استعمالها في مجالات وميادين مختلفة، إذ تعتبر هذه الإستراتجية أحد أسباب تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية الشاملة.

2. إستراتجية تشجيع الصادرات:

تتطلب هذه الإستراتيجية إدراج عدة أشكال للتنويع الإقتصادي قصد بلوغ هدف تشجيع الصادرات، كما تهدف إلى التقليل من حدة الخطر على الإقتصاديات المعتمدة على المنتوجات القاعدية، عن طريق الزيادة في القيمة المضافة لمختلف قطاعات الإقتصاد الوطني على المدى الطويل قصد تشجيعه لبلوغ أهداف التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال:

– التنويع العمودي الذي يتطلب الإنتقال من تصدير المنتوجات القاعدية إلى المنتوجات المصنعة؛

– التنويع الأفقي الذي يهتم بالانتقال من المنتوجات القاعدية غير الجاهزة إلى المنتوجات الجاهزة عن طريق إدخال التقنيات والخبرات الرائدة في العملية الإنتاجية، قصد تلبية رغبات المستهلكين.

ثالثا: ضرورة تفعيل قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات ثالث القطاعات الأساسية لقوة الإقتصاديات الوطنية، فرغم إجماع الإقتصاديين بأنه قطاع غير منتج لكنه يساهم في التسريع من دوران الكتلة النقدية في الإقتصاد، وبالتالي لا يمكن إمهال دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة، من خلال الدور الرئيسي الذي يلعبه في إستحداث مناصب شغل جديدة لفائدة البطالين في ميادين النقل والمواصلات وحتى السياحة إذ تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة، كونها تؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة، وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الإقتصادي، ومنه يترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية في المقصد السياحي إذ ساهم قطاع الخدمات بأكثر من 42 %من إجمالي الناتج المحلي كقيمة مضافة في الإقتصاد الوطني خلال سنة 2012، فهو بذلك قطاع جد مهم لتحقيق الإقلاع الإقتصادي، إذ بإمكانه تعويض جزء هام من الخسارة المرتقبة لأسعار النفط، غير أن هذا القطاع ما زال يشهد عدة عراقيل ترتبط بضعف التسيير والتنظيم الذي طلبه هذا القطاع خاصة فيما يتعلق جذب الإستثمارات المختلفة التي تساهم في جلب العملة الصعبة للخزينة العمومية، إذ أصبحت بعض الدول السياحية في العامل مثل الولايات الأمريكية المتحدة والدول الأوروبية تحقق دخلا كبيرا من السياحة.

رابعا: تنويع مصادر الدخل

يتعين على الجزائر مواصلة الضبط المالي تحسبا لتوقعات استمرار أسعار النفط المنخفضة ونظرا للاحتياطيات الهيدروكربونية غير المتجددة. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن يعتمد الضبط المالي في الأساس على توسيع القاعدة الضريبية، من خلال تحسين إنفاذ الضرائب ومحاربة الغش والتهرب الضريبي وترشيد الإعفاءات الضريبية وغير ذلك من الإجراءات ذات الصلة؛ واحتواء الإنفاق الجاري؛ واستبدال دعم الطاقة المكلف الذي يذهب معظمه إلى الأثرياء تدريجيا بالدعم المباشر للفئات السكانية الأشد احتياجا؛ وتحسين كفاءة الإنفاق الرأسمالي وتخفيض تكلفته. كذلك ينبغي الحفاظ على الاستثمار في الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي الموجهة بشكل جيد للمستحقين. ولدعم هذه الجهود، ينبغي تقوية إطار الموازنة والقيام بمراقبة دقيقة للمخاطر المتنامية التي تتعرض لها المالية العامة. ولتحقيق ذلك لابد من:

1. تحسين طرق التحصيل الجبائي ومحاربة التهرب الضريبي وإعادة إدماج القطاع الموازي في النشاط الرسمي

تسعى إلى إجراء إصلاحات للنظام الجبائي لضمان تغطية تدريجية لنفقات التسيير بإيرادات الجباية العادية التي ستأخذ في التقدم بنسبة 11% سنويا حسبما جاء في مخطط عمل الحكومة. ولبلوغ هذا الهدف تعكف الحكومة على مراجعة أسس فرض الضريبة على الممتلكات ونسب بعض الضرائب بغرض تكييفها مع مداخيل الخاضعين للضريبة في إطار المساواة والعدالة الإجتماعية، كما يتعلق الأمر بتدعيم محاربة الغش والتهرب الجبائي وتسريع عصرنة الإدارة الجبائية من خلال تكوين الموارد البشرية وتعميم إدخال التسيير الإلكتروني للضريبة؛ وإستحداث مؤسسات تعتمد التخصص في التعامل مع المكلفين بالضريبة من ذلك مديريات للتحصيل الجبائي حسب رقم الأعمال وقد تم في أول مرحلة تأسيس مديرية لكبريات الشركات وتم فتح مراكز ضريبية ومراكز جوارية للضرائب لتسهيل التحصيل الجبائي ومكافحة الغش والتهرب الضريبيين ومنع تحويل الأموال إلى الخارج.

2. محاربة الاقتصاد الموازي

إن تنويع الإقتصاد الجزائري يتطلب القضاء تدريجيا على ظاهرة الإقتصاد الموازي الذي يعد عائقا كبيرا يحول دون تطور الإنتاج الوطني في مسار تنويع الإقتصاد الذي تحرص الحكومة على تفعيله باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية في البلاد.

3. ترقية الإرادات المالية للصادرات غير النفطية

وفي ذات السياق، فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الإعتماد عليها لتوفير الإحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالإستقرار والإستمرارية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل، حيث أدركت أن تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الإختلال الهيكلي لها، أصبح من الحتمية والضرورة بحيث يتم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا

بصادرات متنوعة(صناعية، زراعية) وذلك من خلال الإعتماد على رفع الأداء التصديري وتأهيل تنافسية المؤسسة الإقتصادية الجزائرية التي تعاني من إختلالات هيكلية تجسدت في ظاهرة الاغتراب التصديري رغم امتلاكها مؤهلات التفوق، ومقومات التميز، ودعائم النجاح لغزو الأسواق الدولية ولتجسيد هذا المسعى إعتمدت مديرية الجمارك في الجزائر منهجا جديدا في إطار مخططها الإستراتيجي 2016-2019 قائم على تبسيط وتسيير إجراءات الجمركة، وعملية التصدير لصالح المؤسسات الجزائرية الراغبة في إختراق الأسواق الدولية، وتم تبسيط الأنظمة الجمركية الإقتصادية، كما تم إصدار قانون جديد للجمارك في فيفري 2017 مهمته الأساسية تذليل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون وصول النموذج الجزائري إلى الأسواق الدولية. كما تتبع في هذا الإطار حتمية إنشاء المناطق الحرة الموجهة إلى تشجيع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد من المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية وتشجيع الصادرات والتوجه إلى تجمعات التصدير[1].

الفرع الثاني: متطلبات إجناح إستراتجية التنويع الإقتصادي في الجزائر

تتطلب عملية تنويع القاعدة الإنتاجية توفر مجلة من الشروط الضرورية في ظل تبين فكرة التخطيط الاستراتيجي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، إذ يمكن تقسيم هذه العوامل إلى خمسة أصناف:

أولا: العوامل التقنية

وترتبط هذه العوامل بضرورة توفير المناخ الملائم لقيام الإستثمارات المحلية والأجنبية المساهمة في الرفع من مستويات النمو الإقتصادي وإستمراريته على المدى الطويل، إضافة إلى الإهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال بناء المعاهد والجامعات مع توفير الأطر التكوينية والتنظيمية التي تحكمه في سبيل بناء إقتصاد المعرفة.

ثانيا: السياسات العامة

ويتعلق الأمر بالسياسة المالية، من خلال التحكم في إنفاق المال العام والعمل على حسن توجيهه لفائدة زيادة مستويات الإنتاجية عن طريق خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين الفلاحة، الصناعة وكذا القطاع الخدماتي، التي من شأنها خلق مناصب عمل جديدة لفائدة البطالين، كما يتطلب هذا العامل، ضرورة التحكم في السياسة النقدية للبلاد والعمل على تقوية قيمة العملة الوطنية المرتبطة بقوة الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال توفير الإجراءات القانونية والمالية اللازمة لقيام الإستثمارات التي تعتبر المحرك الفعال لعجلة التنمية الإقتصادية، بالإضافة إلى تفعيل دور السياسة التجارية المرتبطة بتشجيع الصادرات خارج المحروقات والعمل على التقليص من فاتورة الواردات من خلال إتباع إستراتيجية إحلال الواردات.

ثالثا: المتغيرات الكلية

يتعلق الأمر بضرورة التحكم في المتغيرات الإقتصاد الكلي المرتبطة بسعر الصرف، معدلات التضخم وكذا أرصدة الحسابات الخارجية.

[1] ذهبية لطرش، شافية كتاف، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

رابعا: المتغيرات المؤسساتية

تتضمن هذه المتغيرات ضرورة إنتهاج سياسية الحكم الراشد في تسيير وتنفيذ الخطط التنموية للدولة، مع توفير المناخ الملائم لقيام الإستثمارات التي تتطلب استقرارا أمنيا لقيامها، إضافة إلى توفر البنية التحتية الضرورية من شبكة المواصلات والطرقات وغيرها من المتطلبات الضرورية المساعدة على جذبها.

خامسا: درجة الانفتاح التجاري

يرتبط هذا العامل مستويات المبادلات التجارية مع دول العالم، من خلال إلغاء القيود الجمركية على حرية تنقل السلع والخدمات من جهة، وكذا حرية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص من جهة أخرى. في سبيل تنشيط التبادلات الدولية وسرعة تنقل التكنولوجيا مابين الدول[1].

المطلب الثاني: استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أولا: في النظام العام

يتضمن النظام العام الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين وكافة التدابير التشجيعية المحددة في المواد من 17 إلى 19 من قانون الإستثمار، حيث تمنح هذه الإمتيازات برسم انجاز الإستثمار في فترة لا يمكن أن تتجاوز 3 سنوات من تاريخ تبليغ الوكالة ومن بين هذه الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين يمكن ذكر:

1. **مرحلة انجاز الاستثمار:**

يستفيد المستثمرون من الإعفاءات الضريبية المتمثلة في:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بـ 5 على الألف تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز المشروع.

2. **مرحلة إستغلال الإستثمار**

يمكن أن يستفيد المستثمر وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال بناءا على قرار الوكالة من الإمتيازات التالية:

- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛
- تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة؛

[1] قريجيج بن علي، بلقاسم زايري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص102-105.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة نشاط (من 2إلى 5 سنوات)؛
- الإستفادة من نسبة إشتراكات أرباب العمل المقدرة ب 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الإشتراكات المذكورة وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الإجتماعي.

ثانيا: نظام المناطق الخاصة

هي مناطق للترقية ومناطق للتوسع الإقتصادي، ويقصد بالمناطق للترقية تلك البلديات التي لها دور هام على المستوى الوطني أو الولائي في إشباع الحاجيات الاجتماعية على مستوى التجهيز والمداخيل. أما مناطق التوسع الإقتصادي تتكون من الفضاءات الجيو اقتصادية التي تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الإقتصادي والإجتماعي وتزخر بطاقات الموارد الطبيعية والبشرية، تستفيد الإستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من عدة امتيازات تتمثل في:

1. **إمتيازات فترة إنجاز المشروع** :تستفيد الإستثمارات دون تمييز بين تلك التي تنجز في مناطق التوسع الإقتصادي والمناطق المطلوب ترقيتها أثناء فترة إنجاز المشروع من الإمتيازات التالية:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار؛
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 5 في الألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة؛
- تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب 3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع موضوع تنازل وتحويل.

2. **إمتيازات فترة استغلال الإستثمار**: تستفيد الإستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من تاريخ الشروع في الإستغلال بناء على قرار من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من الإمتيازات التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها 5 سنوات وأقصاها 10 سنوات من النشاط الفعلي؛
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها 5 سنوات وأقصاها 10 سنوات؛
- تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد إستثمارها في منطقة خاصة خلال فترة النشاط؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط المنصوص عليها؛

-تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة 5 سنوات قابلة للتمديد[1].

المطلب الثالث: اعتماد سياسة التقشف

لجأت الجزائر إلى بدائل أخرى من بينها الضغط على ميزانية التجهيز من خلال تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية منها مشاريع الترامواي وانجاز بعض المستشفيات، وتقليص الواردات بقرارات إدارية مع فرض رخص الإستيراد على المنتجات منها السيارات والإسمنت.

الفرع الأول: تعريف سياسة التقشف

تعرف سياسات التقشف بأنها تلك السياسات التي تهدف إلى الحد من العجز في موازنة دولة ما، أي الفرق بين ما تنفقه الحكومة وما تحصله من إيرادات وتشمل تدابير التقشف مزيجا من إجراءات تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب، وبطبيعة الحال تخضع كل دولة لظروف سياسية واجتماعية مختلفة عن الأخرى والتي يجب أن تأتي في إطارها سياسة التقشف أي أن الإجراءات المتخذة تختلف من دولة أخرى[2].

الفرع الثاني: إجراءات سياسة التقشف في الجزائر

اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي:

- إستخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو؛
- سمحت الجزائر بإنخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مدا خيل النفط المقيمة بالدولار الأمريكي عند تحويها إلى الدينار الجزائري، حيث تراجع الدينار الجزائري مقابل الدولار الأميركي من 87.92 لكل دولار في سنة 2014 ليصل إلى 107.17دج لكل دولار أمريكي في سنة 2015 أي بمعدل بلغ 17.96-%؛
- تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية لسنة 2016 مقارنة بعام 2015؛ بنسبة 8.8% كما انخفضت ميزانية التسيير بنسبة 3.3- % وميزانية التجهيز بنسبة 16- %؛
- وشملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي أي تجميد مشاريع الترامواي والمستشفيات؛
- فرض رخص الاستيراد على المنتجات منها السيارات والإسمنت، خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عميلة الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة؛
- رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لسنة 2016 شملت أساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية بنسبة 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

وكانت تداعيات هذه السياسة التي اتبعتها الدولة الجزائرية فيما يلي:

---

[1] شوقي جباري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص207-209.

[2] محي الدين حداب، **ترشيد الإنفاق العام بإتباع سياسة التقشف وأثره على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية 1990-2017**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد10، العدد02،2021 ص 41.

– انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط فقد تراجعت مدا خيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف العام الماضي بانخفاض قدره 45.47 – %؛

– خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة حيث سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 سنة بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 % عوض 111 % في النصف الأول لسنة 2014[1].

[1] سامي عليوة، فاتح محيرش، **أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة – دراسة تحليلية لحالة الجزائر (2000–2019)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019–2020، ص ص87–88.

خلاصة:

تعد الجزائر إحدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي تعتمد بشكل رئيسي على العائدات النفطية التي تسيطر على نسبة تكاد تعادل الحجم الكلي للصادرات الإجمالية، هذا جعل الإقتصاد الجزائري تابعا للإقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة وذلك كون الإقتصاد الجزائري في واقعه إقتصادا ريعيا، الأمر الذي جعله يتأثر بشكل كبير بإنخفاض العوائد النفطية خاصة الأزمة النفطية سنة 2014، والتي أدت إلى حالة عجز كبير في الإقتصاد الوطني، مما يجعل عملية تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية ضرورة إستراتيجية، ونظرا للتأخر الذي تمر به مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري وإنخفاض المردودية والنمو الإقتصادي بصفة عامة، بات من المهم التوجه نحو التنويع الإقتصادي ووضع أدوات وبرامج جديدة على المدى البعيد لتخطي أزمات انخفاض العوائد النفطية والخروج من التبعية للنفط.

الخاتمة العامة

سعت هذه الدراسة إلى تتبع مسار تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل إنخفاض العوائد النفطية وإظهار مدى تأثيرها على الإقتصاد الجزائري، بغية تشخيص تجربة الجزائر في الحد من آثار الأزمات النفطية عن طريق الإجراءات التي إنتهجتها الدولة خلال الفترة 2014-2019 والتي تتناسب مع أهداف إقتصادها.

➢ **اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: جاءت بعنوان "تعددت مصادر تمويل التنمية الإقتصادية بين المحلية منها والخارجية"، على الرغم من الأساس الذي يجب أن تعتمد عليه الدول النامية في تمويل تنميتها الإقتصادية يجب أن يرتكز على مواردها المحلية، إلا أن الواقع يظهر في الكثير من الأحيان وجود قصور شديد في مصادر التمويل المحلي مما يجعل هذه الدول تستعين بمصادر التمويل الخارجية إذ أن نجاح التنمية الإقتصادية في الدول النامية يتوقف إلى حد كبير على مدى قدرة الإقتصاد على توفير الموارد اللازمة بهدف تمويل برامجها الاستثمارية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: وكانت بعنوان "يتأثر سعر النفط بقوى العرض والطلب"، فسعر النفط حقيقة يتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب العالمين، إلا أنه هناك تأثرا للسوق النفطية بالسياسات التي تبنتها الدول الصناعية خاصة ما يتعلق بظهور الدور الكبير للمضاربين خاصة في السنوات الأخيرة، إذ يعتبر النفط أهم سلعة في الأسواق العالمية، ولهذا فإن سعر السلعة لا يخضع لعاملي العرض والطلب فقط، وإنما تحدده عوامل عديدة منها العوامل الجيوسياسية وغيرها، وهذا ما ينفي صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: وكانت بعنوان "يؤثر إنخفاض العوائد النفطية في البلدان المصدرة بالسلب على إقتصادياتها"، يلعب قطاع النفط دورا هاما في النشاط الإقتصادي للدول المصدرة، نظرا للإعتماد الكبير على مداخيله المالية في تمويل مشاريعهم التنموية، إذ يعتبر المحرك الأساسي لإقتصادياتها بالنظر إلى ضعف القطاعات غير النفطية في هذه الدول كالقطاع الزراعي والصناعي، وهذا ما جعل إقتصاد الدول المصدرة مرهون للتقلبات النفطية العالمية نظرا لإنخفاض عوائدهم المالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: وكانت بعنوان "الإقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار النفط، وبالتالي فالتنويع الإقتصادي هو الحل الأمثل لتفادي الصدمات النفطية"، باعتبار أن الإقتصاد الجزائري يعتمد على النفط، فإن التغيرات التي تحدث على أسواق النفط تجعله يتأثر بأي تقلب يحدث في أسعار النفط، وبما أن الجزائر تملك ميزة تنافسية في العديد من القطاعات الإقتصادية التي يمكن أن تشكل روافد التنويع الإقتصادي من خلال المقومات التي تمتلكها في قطاعات الصناعة والفلاحة، هذا ما يتيح لها الفرصة لتنويع إقتصادها والخروج من التبعية النفطية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

➢ **نتائج الدراسة:**

1. **نتائج الدراسة النظرية:** أسفرت الدراسة النظرية عن مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:
   - ✓ تعتبر التنمية الإقتصادية عملية تصبح من خلالها الإقتصادات النامية أكثر تقدما؛

- ✓ تهدف التنمية الإقتصادية إلى تقليل الفجوة الإقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة؛
- ✓ قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المصادر الداخلية؛
- ✓ يعتبر النفط من الموارد الإقتصادية الهامة لما يتميز به من وفرة نسبية عالمية لدى العديد من الدول، كما يتميز بضعف تكلفته في ظل إرتفاع تكاليف مصادر الطاقة؛
- ✓ السوق النفطية سوق إحتكار قلة لأنه تتحكم فيه أطراف قليلة هي الشركات العالمية للبترول؛
- ✓ تؤدي تقلبات أسعار النفط وتراجعها إلى حدوث إختلالات إقتصادية كبرى على المستوى العالمي والمحلي، خاصة للدول التي ترتكز إقتصادياتها بشكل أساسي على العوائد النفطية؛
- ✓ إنخفاض أسعار النفط يؤدي إلى إنخفاض العوائد المالية للدول المصدرة؛
- ✓ يتحدد سعر النفط وفق قانون العرض والطلب اللذان يتأثران بعوامل إقتصادية وجيوسياسية؛
- ✓ نتج عن تقلبات أسعار النفط آثار على إقتصاديات الدول التي تعتمد على العوائد النفطية سواء كانت مصدرة أو مستوردة.

2. **نتائج الدراسة التطبيقية:** من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بصفة دائمة على النفط كمصدر وحيد للمداخيل مما جعله عرضة دائمة ومتواصلة للصدمات النفطية؛
- ✓ إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الإقتصاد الوطني (إختلال، توازن)، وهو ما أكدته أزمة 2014 التي نقلت العديد من المؤشرات الإقتصادية للجزائر من حالة الفائض إلى حالة العجز؛
- ✓ إن أزمة الأسعار لسنة 2014 تختلف عن أزمات إنهيار الأسعار السابقة من حيث أن هناك عناصر جديدة لعبت دورا هاما في أزمة إنهيار الأسعار الحالية، ونقصد بذلك تكثيف إستغلال النفط الصخري والأنواع غير التقليدية الأخرى، بفعل التقدم التكنولوجي الحاصل، وإتجاه البلد المستهلك الرئيسي ممثلا في الولايات المتحدة نحو الإعتماد أكثر على الإنتاج المحلي وتقليص حجم وارداته بشكل كبير؛
- ✓ إنخفاض العوائد النفطية يؤثر بشدة في الإقتصاد الجزائري بمجرد تهاوي أسعار النفط تنتقل العديد من المؤشرات الإقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانية العامة، وتظهر مواطن ضعف الإقتصاد الوطني وتبعيته لقطاع النفط، وتكشف محدوديته؛
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر يعتمد على إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني والتخلص من التبعية لقطاع النفط؛
- ✓ تمتلك الجزائر عدة مقومات لبناء إقتصاد متكامل خارج قطاع النفط مثل القطاع الزراعي،الصناعي وقطاع الخدمات.

➢ **توصيات واقتراحات:**

بناءا على ما ورد في هذه الدراسة وبصفة خاصة نتائجها، نحاول صياغة التوصيات والاقتراحات التالية:

- ✓ ضرورة البحث عن مصادر تمويلية خارج القطاع النفطي؛
- ✓ إستغلال العوائد النفطية الكبيرة وتوظيفها للإستكشاف، خاصة في القطاع المنجمي حيث تبقى المساحة غير المستغلة حوالي 50%، فالمعرفة المسبقة بنضوب الموارد الطبيعية تجبر الجزائر على إستغلال أمثل لمداخلها في الاستكشاف عالي الكلفة؛
- ✓ محاولة تنويع الصادرات خارج المحروقات للتخلص من التبعية لتقلبات أسعار النفط؛
- ✓ الإهتمام بالقطاع الزراعي ووضع إستراتيجية طويلة المدى لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع، والقيام بإستصلاح المزيد من الأراضي الفلاحية لزيادة حجم المساحة الصالحة للزراعة؛
- ✓ تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الجزائر للإندماج في الإقتصاد العالمي عبر إصلاحات هيكلية ومؤسسية عميقة؛
- ✓ نقترح التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر.

➢ **آفاق الدراسة:**

يمكن في نهاية هذه الدراسة، تقديم بعض المواضيع والإشكاليات التي تعتبر جديرة بالبحث لاحقا:

- ✓ القطاعات البديلة ودورها في تمويل التنمية في الجزائر؛
- ✓ أثر تقلبات أسعار البترول على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر؛
- ✓ بدائل التنويع الإقتصادي الجزائري في ظل الأزمة النفطية؛
- ✓ القطاع الزراعي والسياحي كبديل لقطاع النفط في الجزائر؛
- ✓ آليات إعادة توجيه الاستثمارات العمومية نحو القطاعات المنتجة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. بن قانة إسماعيل محمد، **اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- إستراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
2. بوطيبة فيصل، **مدخل لعلم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، 2017.
3. جذوع شرفات علي، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2009.
4. الدوري محمد أحمد، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
5. سيد أحمد فتحي الخولي، **اقتصاد النفط**، الطبعة الخامسة، جدة، 1997.
6. صقر عمر، **العولمة والقضايا المعاصرة**، الدار الجامعية، قطر، 2003.
7. الطاهر فريد بشير، **التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، 1998.
8. طه علام سعد، **التنمية والدولة**، الطبعة الثانية، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة.
9. الطويل رواء زكي، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1434هـ- 2013م.
10. الظاهر نعيم إبراهيم، **إدارة الفساد (دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة)**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2013.
11. عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2004.
12. عبد الرضا نبيل جعفر، **اقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1432- 2011.
13. عجمية محمد عبد العزيز، وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات-الاستراتيجيات-التمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
14. عزام محمد علي، وآخرون، **تحليل النظم الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
15. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002- 2003.

16. عمراني سفيان، **أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000-2015 (دراسة تحليلية وقياسية)**، الطبعة الأولى، مكتوبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2018.

17. فليج حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006.

18. القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

19. قريصة صبحي تادرس، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر.

20. كامل بكري وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986.

21. الليثي محمد علي، محمود يونس، **مقدمة في علم الاقتصاد**، الجزء الثاني: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988.

22. مازن حسن الباشا، **التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

23. محروس إسماعيل، **دراسات في الموارد الاقتصادية**، شباب الجامعة، الجزء الأول، الإسكندرية، دون سنة نشر.

24. مصطفي إبراهيم وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

25. منذور أحمد، أحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية، بيروت، 1990.

26. النازور ضياء، **أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي (المشكلة الاقتصادية – مصادر الطاقة وأنواعها – النفط – الفحم – الغاز الطبيعي التنمية المستدامة – الاقتصاد الأخضر – التنويع الاقتصادي)**، دون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.

27. الناصر مأمون علي، وآخرون، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

28. النسور إياد عبد الفتاح، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1434هـ-2013.

29. نعمة الله أحمد رمضان، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، كلية التجارة الإسكندرية الدار الجامعية، 2004.

30. نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

31. الوليد يزيد بشار، **التخطيط والتطوير الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية الدولية للصحافة والإعلام، عمان–الأردن، 2008.

32. الهيتي صبري فارس، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

ب- **الرسائل والأطروحات**

1. بوحبل عز الدين، **المؤسسات المالية الدولية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، جامعة جيجل، 2009–2010.

2. بولعواد نوال، **الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973–2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، 2017–2018.

3. تريكي عبد الرؤوف، **مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر –**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2013–2014.

4. جباري شوقي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014.

5. جليلة بن عزة، **تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية للجزائر للفترة 1990–2013)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة باتنة01، 2019–2020.

6. حفصاوي نور الهدى، **دراسة العلاقة بين تطور النظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر ومصر 1990–2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة باتنة، 2017–2018.

7. حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986**–2018، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2008.

8. حمداني محي الدين، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، فرع: تخطيط، جامعة الجزائر، 2008–2009.

9. حمزة عبد الرزاق، **سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.

10. خوميجة فتيحة، **أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر(دراسة حالة الفترة2000-2006)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، 2017-2018.

11. رسن التميمي عباس فاضل، **تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في أسعار الأسهم (دراسة تطبيقية في أسواق الأسهم لعينة من الدول المصدرة والمستوردة للنفط الخام)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، تخصص العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2001.

12. زايدي حسيبة، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

13. زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادت النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2018-2017.

14. زناد سهيلة، **إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لمصادر الطاقة البديلة لاستخلاف الثروة البترولية وفق ضوابط الاستدامة (دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2017 – 2018.

15. زواوية أحلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.

16. زيغي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.

17. شباب سيهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر، تلمسان، 2018-2019.

18. صالحي ناجية، **دور التمويل المتناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، 2018-2019.

19. صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012م.

20. طروبيا ندير، **دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971-2006)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الاندماج الجوهري، جامعة وهران، 2009-2010.

21. العايب منير، **أثر تطبيق الاتفاقيات الدولية للبيئة على الصادرات النفطية العربية (حالة الجزائر(1992-2010)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012.

22. عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008)**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.

23. عبد الجليل هجيرة، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2016-2017.

24. عدة أسماء، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، 2015-2016.

25. عطية حليمة، **دور السوق المالية في تمويل الاستثمارات دراسة حالة بورصة عمان خلال الفترة 2008-2013**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2014-2015.

26. عليوة سامي، محيرش فاتح، **أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة– دراسة تحليلية لحالة الجزائر(2000-2019)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019-2020.

27. عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.

28.قابقلي ابتهال أحمد، **الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية(1995-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد وتخطيط، جامعة تشرين- سورية، 2013-2014.

29.قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.

30.قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

31.مباني عبد المالك، **الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي- دراسة تحليلية استشرافية**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008.

32.وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013.

33.يوب فايزة، **أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري(دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2017.

34.مدشن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

35.أدبيبي يوسف، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03، 2011-2012.

36.بريطل هاجر، **دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر (دراسة حالة الشراكة الجزائرية الإسبانية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

37.بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية – دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر والنرويج–**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، 2015–2016.

38.مصطفى عبد اللطيف، **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة و اقتصاديات الأسواق المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2007–2008.

39.معامير سفيان، **ترشيد استغلال الغاز الطبيعي وانعكاساته الاقتصادية على التنمية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011–2012.

40.معلم جميلة، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتيجيات البديلة (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2016–2017.

41.ناصري نفيسة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012–2013.

42.هواري عبد القادر، **الكفاءة الاستخدامية لاستغلال الطاقات المتجددة في الاقتصاديات العربية (دراسة مقارنة للمردودية الاقتصادية بين الطاقات المتجددة والطاقات الغير متجددة)**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1 ، 2017–2018.

ج–الدراسات والملتقيات

1. بروكي عبد الرحمان، عبد الرحمان عبد القادر، "**الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر "دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015**"، ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي – الواقع والتحديات –، يومي 09–10 ديسمبر 2015.

2.خوالد أبو بكر، بوزرب خير الدين، **تأثير الأزمة النفطية الراهنة على التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية (دراسة حالة الكويت)**، ملتقى جامعة الطارف.

3. سعيفان سمير، وآخرون، ندوة " **تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة** "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 7 تشرين الثاني نوفمبر 2015.

4. مخلفي أمينة، **محاضرات حول مدخل الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، الجزء الأول، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي السنة الثالثة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

د-المجلات

1. بختي فريد، بهياني رضا، **صناعة الطاقات المتجددة ودورها في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2011-2030)**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد01، العدد01، 2018.
2. بوتيارة عنتر وآخرون، **دور إدارة فوائض صادرات المحروقات في تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي (تجربة صندوق النفط النرويجي أنموذجا)**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد04.
3. بودرجة رمزي، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا نموذجا**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 05، جوان 2017.
4. بن بوزيان محمد، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر(دراسة تحليلية وقياسية)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2013.
5. توات نصر الدين، **دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة- دراسة برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية بالجزائر-**، المجلد 08، العدد 02.
6. جليل مونية، **الاستثمار في الطاقات المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة – الواقع المأمول-**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 02، العدد 02.
7. جواب حنان، **دور القرض الإجباري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 01، سنة 2020.
8. حداب محي الدين، **ترشيد الإنفاق العام بإتباع سياسة التقشف وأثره على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية 1990-2017**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد10، العدد01، 2021.
9. دينوري محمد سالمي، علاق فاطمة، **دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها**، مجلة اقتصادية المال والأعمال، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة لخضر الوادي، 2018.
10. رحمان أمال، **النفط والتنمية المستدامة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، ديسمبر 2008، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
11. رزقة سيدي عمر، غريب بولرباح، **أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (دراسة تحليلية قياسية 2000-2018)**، مجلة المؤسسة، المجلد09، العدد01.

12. ريجوان جعفر عبد الرحمان، خمى ناصر رشيد، **تقلبات أسعار النفط وأثرها على الفجوة الداخلية لدول مختارة ضمن منظمة الأوبك للفترة (1990-2014)**، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، دون عدد.

13. سعد الله داود، **تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008-2009**، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

14. السعيدي وصاف، **قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2005-2018)**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد الخامس، جوان 2020.

15. سكنة جهينة فرج، **العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، جامعة البصرة، حزيران 2015.

16. سلام عبد الرزاق، بصاشي هدى، **أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد04، العدد 02، 2020، جامعة الجزائر.

17. السلام عبد الرزاق، وآخرون، **اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد04، العدد02، 2020.

18. سلامي أحمد، **مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح- دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، جامعة ورقلة الجزائر.

19. شاهد إلياس، عبد النعيم دفرور، **التطورات الراهنة لأسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة معارف: قسم العلوم الاقتصادية، العدد 24، جوان 2018.

20. شريف مراد، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد02، العدد 04، 2018.

21. طوبال لطيفة، **آثار الصدمة البترولية لسنة 2014 على أداء بورصات الدول العربية المصدرة للنفط**، مجلة المدبر، العدد 5، ديسمبر 2017.

22. عبابه علي، **تداعيات الصدمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري**، مجلة المدبر، المجلد 06، العدد 01، 2019، جامعة الجزائر.

23. العجاج فاطمة الزهراء، قليل زينب، **اثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1986-2016**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد03، العدد02، 2019/06/01، جامعة تلمسان الجزائر.

24. عرقوب نبيلة، **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد05.

25. علة، وآخرون، **دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000- 2014)**، رؤى إستراتيجية، العدد 13، 2017.

26. عمراني سفيان، حاكمي بوحفص، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000-2017)**، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 05، العدد 02، 2019.

27. غبولي أحمد، توايتية الطاهر، **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي – الأزمة الاقتصادية العالمية-**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020.

28. غزال مفتاح، **تأثير تراجع أسعار النفط على التنمية في الجزائر**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد02، جامعة الجزائر 03، 2020.

29. الغزالي عيسى محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا- (سلسلة جسر التنمية، العدد 06، 2004)**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

30. فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد11، 2012.

31. فريحة مراد، محمد قويدري، **أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2018**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد11، العدد02، 2020.

32. فلاق علي، باصور محمد، **الاستثمار الأجنبي غير المباشر ودوره في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد03، أفريل 2015، جامعة المدية.

33. فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، **تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، السداسي الثاني 2016.

34. قريجيج بن علي، زايري بلقاسم، **الاقتصاد الجزائري وحتمية تنويع القاعدة الإنتاجية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد01، أفريل 2020.

35. قريني نور الدين، **استغلال الطاقات المتجددة لأجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – عرض البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 01.

36. قصري محمد عادل، كرمة كمال، **آفاق الدول المصدرة للنفط "الأوبك" ورهاناتها المستقبلية (مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية)**، العدد 37، 2019.

37. قطاف عبد القادر، وآخرون، **انعكاسات أسعار النفط على التوازنات الداخلية دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 2010-2016)**، المجلد 10، العدد 02، 2019.

38. قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر**: مقاربة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السداسي الثاني، 2017.

39. لطرش ذهبية، كتاف شافية، **تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد04، العدد01، 2019/06/30.
40. لقلة إبراهيم، **أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية**، مجلة الباحث، العدد12، 2013.
41. ماجن محمد محفوظ، **الصدمات النفطية – الأسباب – الانعكاسات – وسبل العلاج**، مجلة المعيار، عدد خاص، 23 ديسمبر 2017، الجزائر– تيسمسيلت.
42. مختاري فتيحة، وآخرون، **أثر تغير أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري– دراسة قياسية للفترة (1990–2016)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السادس، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، 24 نوفمبر 2019.
43. مخلفي أمينة، **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**، مجلة الباحث، العدد09، 2011.
44. المزيني عماد الدين محمد، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 15، العدد01، 2013.
45. معمري بن عيسى، **التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية**، مجلة أبحاث، جامعة الأغواط، العدد05، أفريل 2018.
46. مهيدي حسنية، بوظراف الجيلالي، **دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980–2016)**، مجلة المالية والأسواق، المجلد05، العدد09، 2018.
47. يوب فايزة، **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل ألأزمة النفطية الراهنة**، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، العدد03، المجلد01، 03 أوت 2017.

هـ–التقارير

1. إحصائيات بنك الجزائر لسنتي 2016، 2020.
2. بنك الجزائر 2020.
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سنة 2014–2016–2020.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020.
5. تقرير البنك الدولي.
6. تقرير التنافسية العالمية 2020.
7. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية، العدد العاشر، 2019.
8. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020**.
9. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2003، 2010، 2015، 2020.

10. علي مراز، **معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج – سلسلة دراسات–**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017.

ثانيا: المواقع الالكترونية

1. http://alamarabi.com/2021/01/2020
2. https://almerja.com/reading.php?idm=104005
3. https://drive.google.com/file/d/1criehm8RvoNICrrELOlHfX9MnEl8uX5N/view. https://sites.google.com/site/peetroly/all/341
4. https://sites.google.com/site/peetroly/all/78
5. HTTPS://UNCTADSTAT.UNCTAD.ORG/WDS/TABLEVIEWER/TABLEVIEW.ASPX?REPORTID=96740
6. https://www.academia.edu/42147846/
7. https://www.amf.org.ae/ar/jointrep
8. https://www.amf.org.ae/ar/jointrep/jaer2020
9. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62511
10. https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm
11. https://www.banquemondiale.org
12. https://www.Bp. Statistical Review of world Energy2020.
13. https://www.unescwa.org/ar/publications/

ملخص

هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة كيفية تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل الصدمة النفطية سنة 2014، والتي شهدت إنخفاض حاد في أسعار النفط، وبإعتبار أن الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد في الجزء الأكبر من مداخيله على العوائد النفطية، فإن تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر أصبح مرهون بما تدره عائدات النفط، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم الإستقرار في أسعار النفط العالمية يعود لعوامل كثيرة، منها عوامل إقتصادية وجيوسياسية، وأن سبب ضعف نشاط الإقتصاد الجزائري يرجع إلى عدم تطبيق إستراتجية التنويع الاقتصادي والإعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية الغير مستقرة، ولهذا أصبح عليها تنويع قاعدتها الإنتاجية لتتحول باقتصادها من حالته الريعية إلى الحالة الجديدة القائمة على ضرورة تفعيل مستويات الإنتاجية في قطاعات خارج المحروقات.

Abstract :

The study aimed to try to find out how to finance economic development in Algeria in light of the oil shock of 2014, which witnessed a sharp decline in oil prices, and considering that the Algerian economy is a rentier economy that most of it income depends on oil revenues The financing of economic development in Algeria has become dependent on what the oil revenues generate, the study concluded that the instability in international oil prices is due to many factors, including economic and geopolitical factors, and that the reason for the weak activity of the Algerian economy is due to the lack of application of the strategy of economic diversification and the almost total dependence on unstable oil revenues. Therefore, it has to diversify its production base to transform its economy from its rentier state to the new state based on the necessity of activating productivity levels in sectors outside of hydrocarbons.